

№ 1 - 2020

كتب السفير العربي

# الفساد و النهب في ممارسة السلطة

حالتا الجزائر والعراق

مساهمات داحو جربال، رشيد سيدي بومدين، محسن أحمد علي  
عبد الرحمن المشهداني، عمر الجفال

إشراف نهلة الشهال

## كتب السفير العربي

N° 1

2020

### تقاطعات

تقاطعات جمعية مسجلة في لبنان، هدفها الاضاءة على مواقع مقاومة الخراب في العالم العربي، الذي تجتاحه الحروب وتعاني مجتمعاته من الافقار ومن أشكال متنوعة من العنف. المشروع الرئيسي لـ "تقاطعات" هو المجلة الالكترونية "السفير العربي" التي تأسست في العام 2012

### السفير العربي

السفير العربي " منصة إعلامية مستقلة، توفر تحليلات تخص العالم العربي بأقلام كاتباتها وكتابها وجميعهم فاعلون في مجتمعاتهم، منغرسون فيها ومعنيون بشؤونها.

ويحرص السفير العربي على تقديم تلك النصوص الجادة والجديدة بلغة يسيرة لكل القراء وليس للأكاديميين فحسب.

هدف المنصة هو التقاط تعبيرات الواقع عن نفسه حتى عندما تكون متوارية لاسباب مختلفة أو تكون في حالتها الأولية، وبالاخص منها محاولات مواجهة الخراب القائم.

ولا يستثني "السفير العربي" من دائرة اهتمامه أي جزء من المنطقة العربية ولا أي فئة، ولا يخضع لأي رقابة أو ضغوط.

السفير  
العربي  
www.assafirarabi.com

RECOUPEMENTS  
تقاطعات

استفاد هذا المشروع الذي انجزته  
تقاطعات / السفير العربي من دعم  
مؤسسة فورد

FORD  
FOUNDATION

## الفساد و النهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق

### **07** الإطار العام

08 ما هو الفساد، من هو الفاسد؟  
نهلة الشهال

### **13** الجزء الأول: الجزائر

15 الفساد كمنظومة سلطة في الجزائر  
داحو جربال

57 تشريح الفساد: حالة الجزائر  
رشيد سيدي بومدين

### **91** الجزء الثاني: العراق

93 الفساد كطريقة حكم في العراق ما  
بعد 2003  
محسن احمد علي  
عبد الرحمن المشهداني  
عمر الجفال

هذا العمل متوفر كذلك بالانجليزية والفرنسية

# الإطار العام

نهلة الشهال

نهلة الشهال استاذة علم الاجتماع السياسي ومديرة جمعية تقاطعات ورئيسة تحرير السفير العربي

## ما هو الفساد، من هو الفاسد؟

ليس الفساد عَرَضاً يمكن معالجته بذاته وبتدابير تخصه، بل هو موظف لتمكين الحاكم /الحكام، ولاستدامة سلطتهم وهيمنتهم. وهو قد يكون أشد فعاليةً من القمع متنوع الأشكال الذي ينهال على المجتمع، ومن الإخضاع بالتدجين، وبتأسيس الناس من التغيير، كما بإفقارهم. يتغلغل الفساد في كل مكان ويُشرك معه بدرجات متفاوتة عدداً واسعاً من الناس، أو يقودهم إلى التواطؤ معه، أو - على الأقل - إلى القبول به لتيسير حياتهم. كما توجد شرائح اجتماعية تستفيد منه بشكل خاص لأنها مُستثملةٌ إلى السلطات القائمة بفضل اعتبارات أيديولوجية أحياناً، أو لانتفاءات قبلية أو مذهبية.

تناولت أبحاث كثيرة مسألة الفساد باعتبارها مؤشراً على الحكم غير الرشيد، وعلى انعدام الشفافية، وكإخفاق في نظم المراقبة والمحاسبة، أو كضعف في سلطة القانون. وقد شاع هذا التأطير لمسألة الفساد داخل الخطوط النظرية والمعايير الدولية التي رسمتها منظمات مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، أو منظمة "الشفافية العالمية" الخ.. التي ركزت على المحسوبة والسرقة وملء جيوب المتنفذين، أو اقترحت إجراءات لحماية المبلّغين عن الفساد، وتحسين القدرة على الوصول للمعلومات، وإفساح المجال للمجتمع المدني، وإرساء المحاسبة المجتمعية... وقدّم ذلك كله قاعدة بيانات كبيرة ومفيدة.

لكن ذلك لوحده قاصرٌ، لأنه لا يلتقط دينامية الفساد ووظيفته. فلا بد أن لكل تلك المظاهر صلة فيما بينها، ما يعطيها معنىً، ويجعلها "نُظْمَة". سعت هذه الأبحاث التي أشرف عليها "السفير العربي" ونشرها هنا، لتفحص هذه الفرضية، وكذلك لتعيين الظروف التي تجعل الفساد مزدهراً.

وهناك بالطبع علاقة طردية بين استئراء الفساد، وانهيار مشروع التحرر الوطني - أو هزيمته - والذي لا يمكن اعتبار منجز التخلّص من الاستعمار القديم تحققاً مكتملاً له. وقد ترافق هذا النكوص مع الخصخصات الواسعة، التي كانت باباً جديداً للفساد.

وكذلك يلاحظ توارى آليات اتخاذ القرار الحقيقية خلف الإخراج الشكلي للقرارات، في ما نراه مجالس وزراء أو برلمانات. أو اللجوء إلى المراسيم. وهي التغطيات القانونية للممارسات الفاسدة.

يقول دحو جربال<sup>1</sup> في ورقته عن الجزائر المعنونة "الفساد كمنظومة سلطة"، إن الفساد لا يعتبر مؤسساتياً عندما يكون معتمداً فحسب، وإنما حين يكون منظماً على أساس شبكات زبائن اجتماعية واقتصادية مُثبّته في أجهزة الدولة، تعمل على نشره في المجتمع من خلال أوساط تناوب متفاوتة. وأنه ظهر بقوة حيث عمدت الدولة إلى احتكار الاقتصاد، سواء في النموذج الرأسمالي أو

1 -- أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة الجزائر 2 في العاصمة الجزائرية.

## الاشتراكي.

وهو منظومة ريع بدت كنظام ضبط سياسي واقتصادي، حيث تخضع ضمنه علاقات الدولة بمؤسساتها، والشركات بشركائها، والمجتمع المدني بمنظوماته، عن طيب خاطر أو بالقوة، إلى منطق تحكم ريعي يحدد حصص جميع الموارد الوطنية (البشرية، الطبيعية، المالية، التقنية والتنظيمية)، وطرق تنميتها وتوزيع الدخل الناتج عنها. وقد أصبح الفساد مرحلة "ضرورية" للحصول على العديد من الخدمات العمومية.

وأما المراسيم فقد وُضعت لتجنب مناقشة الخيارات الرئيسية من قبل المجالس المنتخبة والسلطات المفوضة ديمقراطياً. وهي أدوات مبتكرة لضمان توسيع رقعة منظومة الكسب الجديد، وللسماع للسلطة التنفيذية بالانفراد لوحدها بتقييم القضايا الاقتصادية، ولإيجاد آليات تحكيم بين المصالح المتناقضة بهدف إنتاج ريع أكثر، وتنظيم حصص توزيعها. ويعتبر جربال أن هناك علاقةً بين الفساد والديمقراطية. فظهور "ممارسات براغماتية" للسلطة يستند إلى نظام المبالغ المقطوعة، وتوزيع الهبات، وتقسيم الفوائد والأمكنة والجهات الفاعلة فيما يتعلق بإدراك ما هو قانوني وما هو غير قانوني، ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، وما هو شرعي أو غير شرعي...

وهو يقدم أمثلةً عديدة من واقع الجزائر لتوضيح مقارنته تلك، فيحلل "الفضائح" التي انكشفت، ومنطق المحاكمات التي أحاطت بها، ثم الأحكام الصادرة بحق أبطالها.

ويتساءل رشيد سيدي بومدين<sup>2</sup>، في تقصّيه للفساد في الجزائر، عما يُعتبر فساداً، ملاحظاً أن هناك تفرقة ثقافية بين الفساد و"الرشوة" المعروفة عامة باسم "التشيبا" أو "القهوة"، وهي مبالغ من المال يدفعها المواطن العادي للحصول على الخدمات (البسيطة أحياناً) أو أي حاجات أخرى، على الرغم من أن القانون يخوّل له ذلك.

وتظهر خاصية النظام الزبائني في السماح بغزارة للتراخيص بالتجاوز، بدءاً من أعلى مراتب هرم السلطة، ما يضع في الوقت نفسه الفئات الدنيا تحت رحمة الدوائر الحاكمة التي يمكنها أن تُنزل بها العقوبات بقدر ما يلزم، بحجة مخالفة القانون المكتوب.

وقد لاحظ بومدين كيف أن شبكات الريع تعمل "داخلياً" كأنها في علاقة أسرية (الأُسرة، القرية، مجتمع الانتماء). وتُكوّن أنساق تبادل التبرعات والهياك المعهودة - والمتميزة بطابعها الإلزامي وقوة وقعها - منظومة من الحقوق والواجبات محبّذة من قبل المجتمع. تُقوي هذه القاعدة تماسك النظام الزبائني من خلال إنشاء التزامات متبادلة بين أعضائه، والحفاظ عليها وعلى ديمومتها. وهو يعتبر أن النظام في الجزائر صار "نيو باتريمونالياً"، (ينتمي إلى الدولة

2 - عالم اجتماع من الجزائر

الغنائمية المعاصرة).

وتستمد منظومة النهب والفساد هذه ديمومتها من قبول المجتمع لها، حيث هي لا تُعتبر - جزئياً على الأقل - سرقةً على حساب الجماعة.

هكذا يُصبح المخطط الأيديولوجي - الذي يجعل من النهب فعلاً مشروعاً، لأنه موجّه في نهاية الأمر ضد دولة مجهولة، غير محددة، ويكرهها الناس منذ فترة طويلة - منفذاً لنموذج اجتماعي جديد. ويعطي مثلاً على ذلك العمليات الدورية لتوزيع مساعدات "للمعوزين"، أو تلك التي تخص تسليم مساكن على أساس قوائم تكون محل اعتراض دائم، لأن الجميع يعتبرها موضوعة وفق شروط غامضة. ولكن هذه العمليات تساهم في انغماس المستفيدين في وحل هذا القبول لنظام ظالم بشكل واضح، ولكنه مفيدٌ لمن يعرف كيف يحافظ على علاقات جيدة مع وكلاء الشبكات، حتى يضمن وجوده على تلك القوائم.

وأما بخصوص العراق، فيعتبر الباحثان محسن أحمد علي<sup>3</sup> وعبد الرحمن المشهدي<sup>4</sup>، اللذان عملا على نصّ موحد راجعه ودققه الكاتب عمر الجفال<sup>5</sup>، أن احتلال القوات الأمريكية للبلاد في عام 2003، وإسقاط النظام السياسي، ثم تفكيك معظم مفاصل الدولة العراقية، ومن ثم إعادة تشكيلها وفق رؤية الاحتلال الأمريكي وإدارة "الحاكم الأمريكي المدني للعراق"، بول بريمر، كل ذلك أدى إلى تحوّل الفساد من ظاهرة يُمكن محاربتها والسيطرة عليها، إلى نظام محمي بقوانين وتشريعات، أو ممارسة يومية محمّية بقوة السلاح والإعلام والمنابر والفتاوى الدينية. وأن تدمير القطاع العام جعل الوظائف مضمونة الدخل، محتكرة لدى السلطة وأحزابها. وهي تُستعمل كورقة لشراء أصوات الناس في الانتخابات البرلمانية، فتعدّ الأحزاب مناصريها والعشائر بالوظائف مقابل التصويت لها في الانتخابات. وقد بلغ عدد العاملين في الوظائف الحكومية في العام 2018 أكثر من 4.5 مليون شخص بعد أن كان 880 ألف موظف في عام 2003. ويقول الباحثان إن تنامي الفساد وتحوّله إلى ظاهرة اجتماعية "مقبولة" بعد عام 2003 ترافق مع تحوّل النظام السياسي نحو اقتصاد سوق تقوده أحزابٌ سياسية جاءت مع المحتل و/ أو ظهرت بعد عام 2003. وهي أحزاب تركز أجنداتها على أسس طائفية وعرقية. وأقرّت هذه الأحزاب نظاماً وقوانيناً لصالحها كقوانين "الخدمة الجهادية" للأشخاص الذين أسسوا تنظيمات مسلحة ضد نظام صدام حسين، و"السجناء السياسيين". ولذا فلسنا بصدد نوع من أنواع الفساد فحسب، يحدث من خلال الرشوة ضمن الأنشطة غير القانونية، بل أمام صور للفساد المحمي بإطار قانوني يتضمن نطاقاً أوسع من الأنشطة الاقتصادية المختلفة،

3 - بروفييسور في الاقتصاد السياسي من جامعة البصرة في العراق

4 - استاذ في «الجامعة العراقية»

5 - كاتب وباحث من العراق

ما جعل ثروات البلاد نهباً لذوي النفوذ والسيطرة داخل العراق وخارجه. وقد سجلت المخالفات المالية أرقاماً مهولة، وبلغت قيمة الهدر المالي ما بين 2018-2003 مبلغاً يزيد عن 350 مليار دولار. ويؤكد الباحثان أن هناك علاقةً وثيقة بين استشراف الفساد وتفاقمه، وبين العوامل الخارجية المحرّضة عليه والداعمة له، إذ ترتبط العديد من حالات الفساد بتحقيق أهداف استراتيجية لدول أخرى. ويتناول النص مظاهر الفساد في العراق وقطاعاته، وكذلك الأدوات التي تستخدمها السلطة لتأمين استمرارها في حكم البلاد، وتلك التي توظفها لمحاولة إرضاء المجتمع.

تواجه الأبحاث في موضوعة الفساد خصوصاً صعوبات مختلفة، بعضها معرقلٌ فعلاً، منها عدم وجود معطيات منشورة، وعدم السماح بالوصول إلى الوثائق، وعدم التوثيق أصلاً، والارتياح من يبحث، والأذى الذي يمكن أن يلحق به حتى قبل أن ينشر بحثه. هذا علاوة على صعوبات تتعلق بالباحثين أنفسهم، من الاعتياد على منهج هو الشائع، ومحاكاته، إلى ضعف وجود المؤسسات التي تحيط بالباحثين وتسندهم، أو انعدامها، إلى التنافس على القليل المتوفر، إلى تراجع المستوى الثقافي والمعرفي بشكل عام الخ..

وفي خلاصة الأمر، ينتمي هذا الجهد إلى هاجس لم يستوف بعد حقه من البحث والمحاولة، سؤاله هو: كيف تحكّم السلطات القائمة في بلداننا؟

# الجزائر

الجزء  
01

# الفساد كمنظومة سلطة في الجزائر

دحو جربال

**دحو جربال** استاذ التاريخ المعاصر في جامعة الجزائر الثانية، اشتغل بشكل عام على العلاقة بين التاريخ والذاكرة. وهو منذ 1993 مدير تحرير فصلية «نقد للدراسات والنقد الاجتماعي».

ترجمة النص من الفرنسية: **سعيدة شرف الدين**

مراجعة النص المترجم: **عماد الدين رائف**

**22-18**

بعض الشروط المنهجية الأولية بخصوص العلاقة بين الفساد والسلطة السياسية

**27-23**

المقاربة التاريخية لظهور الفساد كمنظومة سلطة، حالة الجزائر في الثمانينيات والتسعينيات

**31-28**

الأوليغارشيات كأشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي



في دراستنا عن الفساد كأداة سلطة، من الضروري أن نطرح منذ البداية عنصراً مبدئياً وهو التشابك الثلاثي بين الريع الاحتكاري، ونظام الأوليغارشية، والربائئ. فالدولة الاحتكارية تقوم بمركزة الفائض الاقتصادي وإعادة توزيعه، وفي الوقت نفسه، توفر الهيكل الإداري (الولايات والبلديات) وأذرع السلطة (أجهزة الدولة) التي تفتح طريق الوصول إلى الإيرادات. وسرعان ما تبين أن الوصول إلى الفائض الاقتصادي يكون من خلال المناصب في الدولة وأجهزتها، و«طبقة الدولة» والأوليغارشية، التي استحوذت على عوامل الإنتاج (رأس المال والأرض والعقارات) و كذلك على قوة العمل (العمالة الرخيصة والتشغيل).

**40-32**

العقد الاول من الألفية الجديدة: الاستيلاء على جهاز الدولة من قبل المصالح الخفية

**51-41**

حول تجريد الأجهزة التشريعية والقضائية من صلاحياتها من قبل السلطة التنفيذية

**54-52**

الخاتمة

## 1 بعض الشروط المنهجية الأولية بخصوص العلاقة بين الفساد والسلطة السياسية

يتفق العديد من المحللين على أن الفساد لا يعرف حدوداً سياسية ولا أيديولوجية، وأن ظواهره وبلورته وحدها تختلف في الزمان والمكان. ومع ذلك يبدو أن الإشكال هنا يكمن في اللحظة التي يصبح فيها ما يمكن اعتباره خللاً عملياً أو انحرافاً عرضياً في جهاز الدولة الاقتصادي والقانوني، منظومة للسلطة السياسية.

ولا يعتبر الفساد مؤسساتياً عندما يكون فقط معممًا، وإنما عندما يكون أيضاً منظماً على أساس شبكات زبائن اجتماعية واقتصادية مُثبتة في أجهزة الدولة، وتعمل على نشره في المجتمع من خلال أوساط تناوب متفاوتة الغموض.

ولكن طرح مثل هذه الإشكالية يفترض من الناحية النظرية كما في الممارسة العملية، تشابك مختلف مستويات التحليل (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي). لذلك يجب أن نشرح الأسباب التي جعلت ظاهرة الفساد المعمم هذه، تبدو في بعض البلدان على أنها أداة للسلطة، ولإسيما في تلك البلدان التي عمدت فيها الدولة إلى احتكار الاقتصاد، سواء أكان من النموذج الرأسمالي أو الاشتراكي.

في العديد من البلدان التي اختارت، لأسباب تاريخية معينة، إقامة اقتصاد احتكاري بين يدي الدولة، نرى أن تأمين موارد الأرض وما في باطن الأرض أدى إلى ظهور إيرادات. وفي حالة الجزائر بالذات، كان لا بد أن تجعل عمليات التأمين خلال الستينيات، من الموارد البترولية وسيلة لتمويل الاقتصاد الوطني. لكن وبمرور الوقت، تحول ما تم تأمينه طبقاً لأهداف معركة التحرير الوطني واستعادة السيادة والصالح العام، إلى استيلاء من قبل الدولة على موارد البلاد بغرض خصّصتها<sup>1</sup>.

ومع ضعف هذه الدولة ووهن المسؤولين عنها، وعدم كفاية البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار، وأمام تفاقم احتياجات المجتمع المحرر حديثاً من سيطرة ذلك الاستعمار، أصبح العرض العمومي للسلع والخدمات المدعومة، مثل السكن والكهرباء أو الماء، يواجه إفراطاً نسبياً في الطلب، وظهر بالتالي نقصاً في العرض العمومي في المجالات الحيوية أو الأساسية.

وعلى إثر تأمين ممتلكات الأقلية الأوروبية الاستعمارية التي غادرت البلاد، المنقولة منها وغير

المنقولة، تم صرف هذه «الممتلكات الشاغرة» ضمن الملكية الوطنية. ثم جعلت منها المادتان 17 و 18 من دستور 1989 ملكية منقولة وغير منقولة للدولة والسلطات المحلية (الولايات والبلديات)، في حين أن الأملاك الخاصة للدولة والمجتمعات المحلية تتكون من «جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التابعة لها وغير المصنفة في الأملاك العمومية».

وعلى أساس هذه المراوغة القانونية، تحول الملك العام إلى ملك خاص للدولة والسلطات المحلية. وصارت كل الأماكن السكنية وملحقاتها، وجميع المباني والأراضي ملكاً للدولة أو الولاية أو البلدية، على أن يتم تكريسها مبدئياً إلى مصالح عمومية ومؤسسات إدارية. لكن بجعلها حكراً للدولة، أصبحت هذه العقارات الشاسعة تشكل المخزون الأول والكوّة التي ستغرف منها الطبقة الحاكمة وأزلامها. ثم أن غياب التوازن بين العرض والطلب في هذا المجال، أحدث ظاهرة الريع، وجعل من تلك الممتلكات أحد المراتب الأولى للفساد المؤسساتي.

هكذا فتح احتكار الدولة للتراخيص والتصاريح وصلاحيات تسليمها، المجال لعمليات البحث عن الريع التي تؤثر خاصة على قطاعات الاقتصاد الإستراتيجية مثل استغلال أو نقل موارد الطاقة، والتجارة الدولية، والبناء، والصفقات العمومية، والإسكان...الخ.

بالإضافة إلى ذلك، أثبتت عدة دراسات متخصصة أن أنماط الإنتاج القائمة على الريع تتميز بظهور وتطور «طبقة الدولة»، مع أوليغارشية تعمل على أساس الاستبعاد الاجتماعي. ويتم على هذا الأساس تشكيل نخبة حصرية، تكسب رأس المال، من جهة، وقوى عاملة لا تجد شغلاً من جهة أخرى، وهو الشرط الهيكلي الأول لنظام الفساد والنهب.

**تتميز أنماط الإنتاج القائمة على الريع بظهور وتطور «طبقة الدولة»، مع أوليغارشية تعمل على أساس الاستبعاد الاجتماعي. ويتم على هذا الأساس تشكيل نخبة حصرية، تكسب رأس المال من جهة، وقوى عاملة لا تجد شغلاً من جهة أخرى، وهو الشرط الهيكلي الأول لنظام الفساد والنهب.**

مع استبعاد غالبية السكان من التمتع بالفائض الاقتصادي، يتطور الفساد بالتناثر (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى) ويصبح إستراتيجية للوصول إلى الإيرادات أو لحمايتها.

وتقوم الدولة الاحتكارية بتجميع مركزي للفائض الاقتصادي وإعادة توزيعه، وتوفر في الوقت نفسه، الهيكل الإداري (الولايات والبلديات) وأذرع السلطة (أجهزة الدولة) لتفتح الطريق إلى الإيرادات. وبصفة مطلقة، يمكن ظهور شكلين مختلفين من التخصيص، حيث إن النخبة تُعتبر «طبقة الدولة» في حال تمتعها بالفائض من خلال مناصبها في الدولة وأجهزتها، وأوليغارشية في حال تمتعها بالفائض على أساس نفوذها الاقتصادي. و في الحالين يكون التحكم في الفائض

1 - وفق دستور الجزائر للعام 1989، الملكية العامة غير قابلة للتقادم وغير قابلة للتخصيص ولا للحجز. ومع بعض الاستثناءات، يخضع استخدامها الجماعي من قبل العموم لمبادئ الحرية والمساواة والتمتع المجاني. على العكس من ذلك، يتطلب استخدامها الخاص حصول المستخدمين على رخصة إدارية مسبقة. وتشمل الملكية الخاصة للدولة والمجتمعات المحلية جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تملكها مباشرة وليست مصنفة في الملكية العامة.

الاقتصادي، عبر السيطرة من جهة على عوامل الإنتاج (رأس المال، العقاري والمعماري)، ومن جهة أخرى على القوى العاملة (يد عاملة غير مُكلفة وإمكانية التشغيل). من المفترض نظرياً أن تدافع الأوليغارشية على ثروتها بنفسها، من دون أن تلجأ بالضرورة إلى الدولة. ومن الناحية النظرية أيضاً، تكون الأوليغارشيات، على عكس «طبقات الدولة»، أكثر خصوصية واستقلالية في إدراجها المنظم للزبائن من الطبقة السفلى. ومع ذلك، لا بد للأوليغارشية لكي تستمر كطبقة مهيمنة، أن تعتمد على الاستقرار السياسي للحكومة القائمة. ثم إن «طبقة الدولة» والأوليغارشية تحتاجان، كلاهما إلى الاستقرار الاجتماعي حتى تستطيعا إعادة إنتاج نظام هيمنتها الذي يعتمد على استقطاب الريع. حول هذه المسألة بالضبط يُعقد التحالف بين «طبقة الدولة» والأوليغارشية.

**تُعتبر النخبة «طبقة الدولة» في حال تمتعها بالفائض من خلال مناصبها في الدولة وأجهزتها، وتعتبر أوليغارشية في حال تمتعها بالفائض على أساس نفوذها الاقتصادي.**

وقد تجاوزت عواقب هذا الواقع المجال الاقتصادي البحت، ودمجت السياسة كأداة للسلطة والسيطرة على النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم. بالنسبة لبعض بلدان الجنوب، وللجزائر على وجه الخصوص، تمت هيكلة هذا التحالف بين «طبقة الدولة» والأوليغارشية في منظومة بحالها قائمة بذاتها فتحت بدورها الطريق لتعميم الفساد. ولم تعد هذه المنظومة تقتصر على وجود إيرادات النفط، ولا على دولة ريعية «تعيش» بشكل أساسي من الضرائب التي تفرضها على النفط وحسب، بل انتهى الأمر إلى أن بدت وكأنها نظام تحكم سياسي واقتصادي يستهدف الحريات، ويكرس الإقصاء الاجتماعي.

فقد أصبحت بالفعل علاقات الدولة بمؤسساتها والشركات بشركائها والمجتمع المدني بمنظوماته، تخضع ضمن هذا النظام، عن طيب خاطر أو بالقوة، إلى منطق تحكم ريعي في تخصيص جميع الموارد الوطنية (البشرية، الطبيعية، المالية، التقنية والتنظيمية) وفي طرق تنميتها وتوزيع الدخل الناتج عنها.

هكذا أصبحت المسألة عموماً، عملية عرض وطلب في سوق الفساد، يسهلها منصب ما، والتمكن من سلطة ما، وتكون غالباً مميّزة وقائمة أيضاً على انعدام فعالية نظام المراقبة والمساءلة. حتى أن الفساد أصبح في بعض الحالات، على ما يبدو، مرحلة ضرورية - أو شبه قاعدة اجتماعية - للحصول على العديد من الخدمات العمومية. وصار الفساد، من هذا المنظور، يؤثر في تحديد خيارات السياسات العامة أو حتى في أهدافها، لاسيما في ما يتعلق بالصحة، ومكافحة الفقر، والتصرف في الأراضي والسكن، وإدارة الموارد البشرية والسيطرة على النخبة.

ويلخص كل هذا أحد الجوانب التي تبرز بشكل لافت في الدراسات المتعددة المقدمة من قبل اختصاصيين في مجال الاقتصاد السياسي. فهي تبين بالفعل التشابك الثلاثي بين الفساد والريع الاحتكاري وإنشاء شبكات الزبائن. ونذكر هنا أن ما يسمى بـ «الانتقال» من نظام إلى آخر (من دولة احتكارية إلى نظام ليبرالي جديد للتحكم الاقتصادي والاجتماعي) سواء في البلدان الاشتراكية سابقاً أو في مجتمعات ما بعد الاستعمار، عادة ما يكون مصحوباً بانهيار الدولة، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية وسياسية، يصعب فيها تثبيت الحدود بين المجال العام والمجال الخاص، بين المدني والعسكري، بين الوطني والدولي، وبين الفرد والمجتمع.

من المهم أن نذكر هنا مرة أخرى أن الإيرادات تؤدي إلى الانغلاق الاجتماعي<sup>2</sup>. و يبين هذا الانغلاق كيف يمكن تحويل الموارد المادية إلى موارد رمزية (مثل الحظوة)، حيث لا بد من استحداث الولاء السياسي والاجتماعي لكي يمكن الاستيلاء على تلك الإيرادات.

وبما أن الحصول على الريع يعتمد أيضاً على الفئات الرمزية والفروق الاجتماعية، تتحول هذه الريع مع الانغلاق الاجتماعي، إلى موارد رمزية أساسها الانتماء إلى المجموعة. ويعتمد ذلك على خصوصيات التحالفات الطبقية، حيث غالباً ما يمتزج التضاد الطبقي (بين رأس المال والعمل)، في ظل هيمنة الريع، مع الزبائنية ومن يراها.

إن الزبائنية هي في الواقع، تأكيد متبادل بين النخب ومختلف فصائل الطبقة التابعة على الروابط الأخلاقية بين الطرفين والتي تمثل عوامل أساسية في استقرار المجتمعات. ثم إنها في الوقت نفسه، إستراتيجية عيش بالنسبة لتلك الطبقة التابعة، لاسيما أن أي فرص أخرى غير متوفرة لها، أو تبقى ممنوعة عليها من قبل النخب.

في هذا السياق، وحدها التغييرات في هيكل الفائض من شأنها أن تسبب إخلالاً في المحافظة على النسيج الاجتماعي والنظام القائم، إذ يمكن أن تتفاقم الصراعات في حالات التغيير أو الأزمات الاقتصادية، وذلك لسبب انخفاض الدخل وانتشار الهشاشة على المستوى السفلي، مما يجعل الاحتياج لاستراتيجيات العيش أكثر إلحاحاً. أما على مستوى النخبة، فيتأجج الصراع من أجل الحصول على الريع وذلك بالحفاظ على دور النخبة (طبقة الدولة) الاجتماعي وتشديد عمليات استبعاد الطبقات الضعيفة.

في كلا الاتجاهين، يبرز تناقض مسألة الريع. ففي حين أن وجوده يجب أن يثبت، من الناحية

2- يدل مفهوم الإنغلاق الاجتماعي على عملية التهميش، والاستبعاد، وعدم الانتماء، والافتراق، والنفور من الغرباء، وأخيراً إنشاء مجموعات مغلقة (we-groups) أو مجموعات داخلية (intra-groupes) (Elwert&Wimmer)

## 2 مقارنة تاريخية لظهور الفساد كنظام سلطة، حالة الجزائر في الثمانينيات والتسعينيات

بعدما ذكرنا بالعناصر النظرية والمنهجية التي تركز عليها ظاهرة الفساد، علينا الآن أن نُبيّن كيف استطاع الفساد، في فترة تاريخية قصيرة، أن يصبح أداة للسلطة.

### مفترق الثمانينيات والتسعينيات والدخول إلى فضاء التبادل التجاري المَعَمَم

حدث في المجتمع الجزائري، جراء المخططات الرباعية وطوال الفترة 1970-1980، تجديد مكثف في مجال العمل، حيث حلت بالنسبة للطبقة العاملة، شريحة جديدة من الأهالي محل القديمة (الموروثة من الستينيات)، لكن وزنها الاجتماعي تميز بسرعة تزايد عددها أكثر منه بوعيها بذاتها. ولم يُنقل إرث الشرائح القديمة (ثقافة الطبقة العاملة، التسييس، مكافحة الاستغلال والسيطرة الأجنبية) إلى الجيل الجديد. فكان العمال الشبان «الحَصْر» أكثر ارتباطاً بالنموذج الاستهلاكي الجديد في المدن الغربية. أي أن العمل لم يكن يمثل بالنسبة إليهم لا ثقافة موروثة ولا وسيلة لتحقيق تطلعات وجودية.

وبدأت في الواقع أمشاط التطور الاجتماعي تبعد أكثر فأكثر عن مجال الإنتاج (والعمل) لتقترب من دوائر الدولة أو مراكز القرار السياسي (ريعي المنصب أو الريعي التفاضلي). فلم يعد الأجر المستلم يعتمد على الإنتاج نفسه، بل على إعادة توزيع حصة من ريع النفط الذي تتحكم فيه الدولة، وأصبح الأجر مكافأة وليس سعراً يقابل عملاً مُنجزاً.

### إبادة التصنيع، استبعاد الدولة، وتوقف أيديولوجي عن الاستثمار

من المهم جداً في البداية، أن نفهم الاضطرابات الناجمة عن انعكاس الاتجاه الاقتصادي في أسواق النفط الذي حدث في 1985-1986. فقد نفذت احتياطات الدولة، مما أثر على اقتصاد البلاد بأكمله. وافتقرت البنوك إلى الأموال حتى تلك التي تضمن فقط توفير أبسط ظروف الإنتاج الوطني. ولم يعد هناك مجال لتجديد المعدات الصناعية، وأصبحت الشركات العمومية والخاصة تبطئ أنشطتها، فتضاءلت الاستثمارات في المجالات الأكثر إنتاجاً. ولم يطل تقلص عدد القوى العاملة في الشركات المحلية والإقليمية، ثم في الشركات الوطنية، الوظائف المأجورة فقط بل أيضاً أنشطة إنتاجية، اعتُبرت أنها لا تحقق أرباحاً كافية.

النظرية، استقرار الهياكل الاجتماعية خلال فترات الأزمات<sup>3</sup>، تدفع التغييرات التي تطرأ على مركزه المهيمن في الاقتصاد، وبالتالي في هيكل الفائض، الجهات الفاعلة إلى إعادة تحديد أهدافها وإعادة النظر في إمكانيات المناورة تجاه المنافسين. تؤثر التحولات الاقتصادية إذاً على ظروف التعامل ضمن «طبقة-الدولة» نفسها كما بينها وبين الطبقة التابعة. وفي أعقاب هكذا وضع، يتفاقم الصراع من أجل الريع على جميع المستويات مزعجاً الأشكال الثابتة لاستقطابه والاستيلاء عليه.

وندخل هكذا في مرحلة تاريخية، أي مرحلة تغيير حكم أو نظام سياسي، من دون تغيير النظام نفسه .

3 - تنجم هذه الأزمات عادة عن عوامل خارجية مثل تدهور أسعار المواد الأولية في أسواق الأسهم.

وأصبح الوضع الاجتماعي متفجراً، بدءاً من تصاعد الاحتجاجات العمالية<sup>4</sup>. لكن شهدنا بداية من تشرين الأول/ أكتوبر 1988 ثم السنوات التي تبعت، نهاية الحركة الاجتماعية المرتبطة بالطبقة العاملة بشكل أو بآخر. فبعد أن هزمها التحالف بين سلطة الدولة والمنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تجاوزت تلك الحركة الاجتماعية نطاق المصنع والعلاقة بين رأس المال والعمل، لتعمّ الشارع.

وقد دفعت الأزمة الاجتماعية والسياسية بالغة الخطورة، التي مرت بها الجزائر في نهاية الثمانينيات، البلاد إلى هوة شبيهة بالحرب الأهلية دامت عقداً كاملاً، ظهرت خلاله بُور تسيطر عليها جماعات إسلامية مسلحة. وبانت ملامح دولة مضادة، أصبحت تهدد النظام القائم، في المدن وفي الريف.

على الرغم من ذلك، استمرت عملية الخصخصة والمتاجرة بالاقتصاد، التي بدأت في منتصف الثمانينيات، بشكل لا رجعة فيه وتم تعميمها. حتى أن ما يقارب 200 ألف شخص فقدوا وظائفهم في القطاع العام<sup>5</sup> بين عامي 1992 و1997. وفي عام 1998، عرضت الحكومة للبيع أكثر من 200 مؤسسة عمومية في قطاعات الإسكان والخدمات والإلكترونيات ومواد البناء، مع خسارة قدرت بـ 180 ألف منصب عمل.

### اقتصاد موازٍ وفاعلون جدد وممارسات جديدة

إلى جانب العامل الديموغرافي (طفرة المواليد بعد الاستقلال)، تميزت الجزائر بظاهرة ثانية كبرى في الثمانينيات والتسعينيات. فمنذ منتصف الثمانينيات، وفي ظل التعديل الهيكلي الذي فرضته المؤسسات المالية المانحة، ظهرت مجالات إثراء في ما يسمى عادة «الاقتصاد الموازي». وبدأ عدد صغير من أصحاب الأعمال الخاصة، المتحالفين مع «بارونات» «طبقة-الدولة» الناشئة، في نسج شبكة ترويج واسع النطاق لمنتجات آتية من الأسواق الأوروبية في البداية، ثم من دول الخليج، وأيضاً من جنوب آسيا والشرق الأقصى. وقد تم التفتن لهذه الظاهرة ودراستها في وقتها من قبل بيار بيرجل وإبراهيم بن لخلف، وهما يؤكدان ما يلي:

«لقد أنهى قرار العام 1991 احتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية، فاتحاً بذلك المجال لصالح الخواص من المستوردين. ونشأ نشاطهم خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، لكنه تطور بداية من سنة 2000. وهم أفراد أسر تعمل في التجارة أو

4 - وفقاً لبعض التقديرات، بلغت عمليات توقف العمل في العامين 1988 و1989 أرقاماً غير مسبوق (راجع أعمال سعيد شيخي حول الحركة الاجتماعية).

5 - نسبة كبيرة ممن فقدوا وظائفهم كانوا أرباب عائلات معيّنين لأسرهم.

عصاميون تمكنوا من اغتنام الفرص التي أتاحتها عودة السلم الأهلي وارتفاع قدرة المستهلك على السداد. فأصبحوا أثرياء في أقل من عشر سنوات، وجمعوا أحياناً ثروات ضخمة. وقد تميز نشاطهم، بالإضافة إلى المدن الكبيرة حيث يمتزج بغيره، بوجود خاص في المدن الصغيرة، لاسيما تلك التي تحتاج إلى عرض تجاري متخصص. في شمال شرق الجزائر، وقع اختيارنا على أربع مدن هي عين فكرون والعلمة وعين مليلة وتاجنانت. وتشترك هذه المدن (الرسم 1) في أنها شهدت نمواً ديموغرافياً وتجارياً هاماً على مدى العقدين الماضيين. ومع زيادة حجمه، تغير هذا الازدهار التجاري أيضاً في طبيعته. إذ أن قنوات الشراء أصبحت مُعوملة وتغيرت أيضاً طرق البيع والمباني التجارية على الصعيد المحلي. كما تخصص المستوردون في استيراد أنواع معينة من السلع، وأصبحوا يذهبون بانتظام إلى الخليج العربي -الفارسي والشرق الأوسط وآسيا لاقتنائها، مما جعل هذه المدن الصغيرة التي خرجت بالكاد من النمط الريفي، تصبح مرتبطة بالاقتصاد المُعولم<sup>6</sup>.

وقد خُلف تحرير التجارة، بداية من الثمانينيات وخاصة في التسعينيات، عدة تأثيرات، منها تكاثر عدد صغار المستوردين، وأغلبهم من ذوي خلفية في «التربندو» (الاقتصاد الموازي، التهريب)، إلى حد أنه في نهاية عام 1995، بلغ عدد أصحاب الأعمال الخاصة 702، انضموا إلى 158 شركة عمومية لاستيراد سلع بمقدار 3.9 مليار دولار. ثم في العام 1997، كان عدد المشاركين الخواص في التجارة الخارجية 24 ألفاً<sup>7</sup>.

بفضل تعميم اقتصاد السوق هذا، انتشرت دوائر جديدة لتحرك رؤوس الأموال وترويج المنتجات الاستهلاكية الأساسية أو الفاخرة في مساحات عابرة للحدود، وفي ما بين المناطق أيضاً. وظهرت مسالك تهريب في بعض ولايات الداخل شرق البلاد وغربها، وفي صحراء الجنوب أيضاً. كما شاهدنا مدناً بحالها تنبت من لا شيء وتنمو سريعاً بنعمة الاقتصاد الموازي، وتحويل الأموال غير القانونية وشبكات التهريب بكل أشكالها وأنماطها. وبدأت خطوط طيران جديدة تعمل تحت رايات شركات خليجية لتنقل المسافرين والبضائع (متسترةً أحياناً بالحج أو العمرة). وأقبلت بنوك خاصة سعودية وإماراتية وقطرية لتقديم الدعم المالي لهذه التجارة

6 - بيار برجيل (Pierre Bergel) وإبراهيم بن لخلف «الأثرياء الجدد» من التوريد الجزائري: عوامل التحول الاجتماعي والحضري؟ (-) Les « nouveaux riches » de l'importation algérienne: des agents de la transfor-mation sociale et urbaine) دراسة في أربع مدن صغيرة في شمال شرق الجزائر (عين فكرون، عين مليلة، العلمة، تاجنانت). حوليات البحوث الحضرية (Les Annales de la recherche urbaine) العدد 108، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

7 - Bradford L. Dillman، الدولة والقطاع الخاص في الجزائر: سياسة البحث عن الربح والتنمية الفاشلة (State And Private Sector In Algeria: The Politics Of Rent-seeking And Failed Development,) - mars 2000 edit., Westview Presse

العابرة للحدود، وكذلك لتستثمر في العقارات (عن طريق تحويل و صرف مبالغ ضخمة من الأرباح غير المعلن عنها في مساحات عقارية وغيرها من البناءات المرتبطة بالسياحة والفنادق الفاخرة).

وقد ركز البحث الأكاديمي على عملية الهيكلية الإقليمية من خلال التبادل الاقتصادي. كما جاء عن أرميل شوبلين (Armelle Choplin) وليلى فينيال (Laila Vignal):

«... هذه التدفقات الاقتصادية الجديدة، شكل من أشكال التكامل الإقليمي وهي ليست بالضرورة نتيجة سياسات تقودها الجهات الفاعلة المؤسسية، بل نتيجة ممارسات ملموسة لجهات فاعلة في المجتمع، مثل أصحاب الشركات العقارية، ورجال الأعمال، أو الشركات متعددة الجنسيات. [...] وطرق التجارة العابرة للحدود، مثل تلك التي فتحت بين الجزائر ودي واليمن، من قبل تجار، وجهات فاعلة على صعيد «عولمة خفية» [mondialisation discrète- Belguidoum, Pliez 2012] أو أيضاً تلك التي تعمل على هيكلية شبكات تبادل جديدة بين تركيا وسوريا والأردن والعراق [Roussel, 2014]. وهي أخيراً نتيجة الدعم العربي للتنمية، تلك الأداة المزدوجة، لأنها بقدر ما تمثل عاملاً حيوياً بالنسبة للدول العربية النامية، تبقى ذات أهمية كبرى من حيث التأثير السياسي، كما هي الحال بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال [Al-Mezaini, 2011]. ومن وجهة النظر هذه، يمكننا أن نعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الآتي من الخليج يعوّض تدريجياً المساعدات الإنمائية، كأدوات للدبلوماسية الاقتصادية ولتقارب النخب الإقليمية الحاكمة»<sup>8</sup>.

ويبدو من الواضح أن انتشار الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية لسير رؤوس الأموال والسلع، جراء تحرير التجارة الخارجية من حوزة الدولة وتسريع خصخصتها، لم يكن ممكناً من دون تغطية وحماية من قبل أعلى أعضاء الهرم في سلطة الدولة، الذين يحصلون بدورهم على حصصهم تحت ستار شركات - واجهة للتجارة أو النقل.

في الوقت نفسه انتشرت بؤر الفقر في جميع أنحاء البلاد، وفي المقابل نشأت ثروات جديدة وأصبح عدد متزايد من السكان يعيش من الأنشطة التي تطورت في القطاع غير الرسمي.

كما ظهرت حرف صغيرة تطورت أحياناً على نمط شركات صغرى، لكنها، في كثير من الحالات،

8 - Choplin و Laila Vignal، «الاستثمارات العربية من الخليج إلى المغرب العربي والشرق الأوسط، عوامل تكامل

الإقليمي؟»

Les investissements arabes du Golfe au Maghreb et au Moyen-Orient, vecteurs d'une intégration régionale

.Autrepart2015/4, N°76 p.29 à 48

لم تكن تخضع لأي تنظيم أو رقابة ضريبية، بل تعتمد على الشبكات الخفية المدسوسة في الأجهزة الحكومية.

وكما أوضح هارتموت إلسنهانز<sup>9</sup> (Elsenhans Hartmut)، فإنه في حال التهميش، تساهم وفرة القوى العاملة ذات المستوى المتوسط من المؤهلات في استبعاد العامل الفردي من إمكانية الحصول على شغل [...].

«يمكن مع ذلك، لهذا العامل، أن يقدم خدمات غير ملموسة مثل الدعم السياسي، والتبجيل، وغيره. ويؤخذ مثل هذا التصرف بعين الاعتبار من قبل أولئك الذين يتحكمون في الفائض، لأن قدرتهم على ممارسة السيطرة على المجتمع تعتمد على هيكل هرمي ليس له علاقة بالسوق، عادة ما يسمى سياسة.

ولا يقتصر التنافس في مثل هذه الهياكل على الموارد المادية وحدها، لأن التأثير السياسي يخوّل أيضاً جذب تلك الموارد الإضافية.

تستمد الثروة والسلطة تأثيرهما من ارتباط كل منهما بالأخرى، بحيث يفضل «سيد» محلي أن تخدمه قوة عاملة تزيد من هيئته أو من إمكاناته السياسية، على قوة عاملة يكون ولاؤها لقضيته ضعيفاً. ويصبح ذلك «السيد» «ذا شأن» بالنسبة إلى غيره من «الأسياء» المحليين، لأنه قادر على أن يسيطر على الموارد غير المادية، وبالتالي يمكنه أن يكون شريكاً في التحالفات التي تتيح المجال للتواجد في مستويات أعلى على صعيد تلك الهياكل الهرمية نفسها. [...]

في قمة الهرم الاجتماعي، لا يعتبر احترام هذه الروابط بقبول دخل من العمل يفوق بقيمته الدخل المعتمد الناتج عن العمل البيولوجي البسيط، وسيلة لمواجهة أي نقص محتمل في اليد العاملة فحسب، بل تعزيز للاستقرار السياسي من خلال تخفيض طفيف في الفائض المتاح لاستهلاك الكماليات الفاخرة. لذلك في نظام يتميز بصغته الهامشية على مستوى الاقتصاد الجزئي والمجتمع الجزئي، تختار فئتا المجتمع استراتيجيات مواتية لاستقرار مثل هذا النظام<sup>10</sup>.

هكذا إذا ظهرت، بالتوازي مع نشأة قاعدة جماهيرية متقلبة وغير واضحة، فئة من أصحاب المشاريع التجارية، صغاراً أو كباراً، ممن لم يُعترف بهم بعد كجهات فاعلة بالكامل على الصعيد الاجتماعي، وبقوا «مُسقطين في خزي الكسب غير المشروع» ينتظرون تمثيلاً سياسياً

9 - Elsenhans Hartmut in Economie de rente et culture rentientière, (إقتصاد الإيجار وثقافة الربح)،

«نقد» عدد 36، آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2018.

### 3 الأوليغارشيات كأشكال جديدة من الموازنة الاجتماعية

#### نشأة الأوليغارشيات عن طريق نقل وتحويل إيرادات الدولة

تحدثنا في ما سبق عن ظهور وتطور دوائر الهامشية والاقتصاد غير الرسمي. وقد بدأت هذه الظاهرة، التي درسها الاقتصاديون، كما قلنا، مع انكماش الوضع الاقتصادي في الثمانينيات، حين سببت أزمة المدفوعات الخارجية عجزاً في عائدات النقد الأجنبي، وبالتالي انخفاضاً في الواردات، وأيضاً في قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى استبعاد الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة من الحصول على السكن والمنتجات المستوردة، بما في ذلك المواد الأولية الضرورية. فلم يعد لتلك الفئات خيار آخر سوى الحصول على دخل إضافي عن طريق أنشطة موازية أو غير رسمية.

وبينما كانت هذه الحركة تنمو على الهامش، كانت مجموعات أخرى تعمل على إنشاء قنوات موازية لتصنيع واستيراد وتوزيع منتجات لم تكن متوفرة في السوق. فتكونت مجموعات مصالح، لا يمكن نكران صلاتها بالسلطة المركزية وبأعلى مراتب التسلسل الهرمي للجيش، تعمل بشكل شبه حصري، في ظل تحرير السوق وتراجع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، في مجالات مربحة جداً (الأدوية، الصناعة الغذائية، الإلكترونيات، أنشطة الصرف الأجنبي، الترويج العقاري... إلخ). وتكونت من هذه الأنشطة ثروات هائلة.

بازدهار هذه النشاطات ترك العديد من كبار المسؤولين والكوادر مناصبهم في الجيش والإدارة أو المؤسسات العمومية لينضموا إلى قطاع الأعمال الخاصة. كان الأمر كذلك بالنسبة لشركة «فورتيك» (VORTIC)، التي أغرت مدير المبيعات في «الشركة الوطنية لتصنيع وتركيب المعدات الكهربائية والإلكترونية» (SONELEC) وعينته عندها وكذلك «شركة سوناكات للمعدات الإلكترونية» (SONACAT). خلال السنة نفسها، دخلت مؤسسة كبرى للتصنيع والخدمات في مجال الكمبيوتر (ASTEIN)، في شراكة مع المدير السابق لـ «الشركة الوطنية لدراسة وتنفيذ البنية التحتية للطاقة» (ENERI)، فأنشأ الشركة المغربية للصناعات الإلكترونية، بهدف إنتاج أكثر من 10000 كمبيوتر في السنة الواحدة. واشترت الشركة أراضي كبيرة في المنطقة الصناعية في روية - رغبة لإقامة ورش التصنيع العائدة لها. كما تمكن بعض الكوادر في المؤسسات العمومية من إنشاء «أعمالهم الخاصة»، وساعدتهم الروابط الشخصية التي حافظوا عليها مع غيرهم من الكوادر ممن بقوا في مناصبهم في القطاع العام أو في الجيش، على حلّ العديد من المشاكل التي واجهوها مثل الحصول على القروض والمنح، واقتناء الأراضي (الصناعية)، والمعدات، وحلّ مسائل الهندسة المدنية، ووضع الخطط والتمتع بالخدمات الأخرى التي تتطلب موارد كبيرة أو تخضع لتراخيص من الدولة.

ولعل المثال الأكثر دلالة على هذا هو «مجمع بروفيلور للمواد المعدنية» (PROFILOR)، الذي يديره عيسى ربراب. كان هذا الأخير مدير «الشركة الحكومية لصنع الفولاذ - سيدار» (SIDER)، ومدير «الشركة الوطنية للغازات الصناعية»، ثم أنشأ شركته الخاصة بدءاً من اقتناء مخزون أربع شركات للصناعات المعدنية (- PROFILOR - SACM - METALSIDER - SOCOMED). وبعدما استولى المجمع الذي يديره ربراب على مجال الإنتاج المعدني وصارت له أيضاً مكانة في البناء والأشغال العامة، دخل مجال الصناعات الغذائية، وأصبح منذ نهاية التسعينيات، يحتكر تقريباً كامل إنتاج وتسويق الدهون والزيوت المكررة. وكان يخطط آنذاك لإنشاء خمسة عشر مشروعاً صناعياً في السنوات الخمس التالية، بالتوافق مع «إونيلافير» (Unilever)، العملاق العالمي لصناعات المواد الكثيرة الاستهلاك. كما كان يعتزم بناء ميناء لتصدير لمنتجاته وشراء وحدات نقل بحري (أسطول مؤلف من عشر سفن بقدرته تتراوح بين 5 آلاف و60 ألف طن). من المفيد أيضاً أن نذكر أن عيسى ربراب يسيطر مباشرة على إحدى الصحف الرئيسية في البلاد، «Liberté» (الحرية).

للموصول إلى جعل الفساد أداة للسلطة، كان لا بد من الاستيلاء على النفوذ، وكسب القدرة على إنشاء المؤسسات وتفكيكها، وعلى تعيين هذا أو ذاك، ونقله، وإقصائه في تقاعد مبكر، أو في كثير من الحالات، رفع دعاوى قضائية ضد أولئك الموظفين الذين يصعب إرضائهم ويرفضون التخلي عن واجباتهم بانتهاك القوانين والقواعد.

لم يكن جمع مثل هذه الثروات ممكناً في وضع تكررت فيه انتفاضات مختلفة لجماهير متمردة ومتقلبة إلا من خلال عمليات نقل وتحويل هائلة لرؤوس الأموال العمومية. هكذا، تمّ في العام 1989 تخصيص مبلغ بالعملة الأجنبية، قدره أربعة مليارات دينار جزائري، لاستيراد المواد الصناعية الخام، و1.8 مليار معدات التجهيز و ملياراتاً لمواد البناء<sup>11</sup>.

#### الارتباط برؤوس الأموال الأجنبية

منذ العام 1988، كرّس البنك الخارجي الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري عدة مئات من ملايين الدنانير لتمويل شركات تعمل في مجالات إنتاج المعدات الإلكترونية، ومبردات الهواء، والآجر، والإسكان... إلخ. وأصبح لاحقاً معظم هذه الشركات، يعمل في المقابلة لصالح المؤسسات العمومية، وبذلك ضمنت الدولة لها التمتع بالأموال العامة، وأصبحت الدولة والمؤسسات العمومية سوقاً رئيسية لأنشطة هذه الشركات. ومن المهم هنا التأكيد على أنه

11 - دفعت هذه المبالغ بالعملات الأجنبية.

في منتصف التسعينيات (أي في ذروة العنف الإرهابي) أبرمت عقود شراكة مع مؤسسات ذات رأس مال مختلط، بين تلك الشركات الخاصة نفسها وشركات أجنبية. شرعت «كوكا كولا» خلال سنة 1993، في ترويج منتجاتها تحت غطاء شركة فرويتال (NCA Fruital) لإنتاج عصير الفواكه التابعة لمُجمَع «عثماني»<sup>12</sup>. وهيأت معدات بأكثر من 70 مليون دولار، ملء القوارير، ثم أنشأت وحدتين جديدتين بما قدره 50 مليون دولار للغرض نفسه. وفي العام 1997، أبرمت منافستها.

«بيسي كولا» بدورها، مع جيلالي مهري (وهو ملياردير من واد سوف ومرشح «حركة مجتمع السلم - حماس» في الانتخابات التشريعية للعام 1997) اتفاقية بقيمة 50 مليون دولار لتعبئة منتجاتها في القوارير أيضاً<sup>13</sup>.

وتبدت الظاهرة نفسها في جميع قطاعات الأعمال المتعلقة بالبتروال والشركات الهندسية وصناعة الأدوية. وفي هذا المجال الأخير، أصبح المخبر الصيدلي الجزائري الذي يديره مصطفى آيت أدجيجو، في العام 1992، يسيطر وحده على 21.5 في المئة من سوق استيراد المنتجات الطبية (550 مليون دولار). وفي العام 1995 كان يبيع مستورداته عن طريق 200 موزع، بما يبلغ 300 مليون فرنك فرنسي.

كما استثمرت بيوفارم (Biopharm) في عام 1997، مع رون بولانك (Rhône Poulenc) 300 مليون فرنك فرنسي لتغطية 30 في المئة من الطلب على الأدوية.

12 - ولد سليم العثماني في 3 آذار/ مارس 1957 في تونس العاصمة، وهو رئيس مجلس إدارة «NCA-Rouiba» المتخصصة في عصير ومشروبات الفاكهة. تخرج من كلية العلوم بتونس ومن «الميديتارين سكول للأعمال» في تونس، وأصبح مهندساً إعلامياً، متخصصاً في الشبكات. وهو يحمل ثلاث جنسيات: جزائرية وتونسية وكندية. قبل أن يعود ليستقر في الجزائر سنة 1991، استثمر في الشركة الكندية الناشئة «Alis Technologies» في مونترال، حيث عمل مدير مبيعات إقليمياً لشمال إفريقيا. ثم تولى مهمة مدير العمليات في «Fruital-Coca-Cola». في العام 1999، انضم إلى «NCA-Rouiba»، التي أسسها والده وحده، وهي متخصصة في العصائر ومشروبات الفاكهة. وبات مديرها العام حتى سنة 2010، ثم رئيس مجلس إدارتها. في العام 2003، أسس «حلقة العمل والتفكير حول شركة كير» (CARE)، التي يرأسها منذ العام 2012. هو أيضاً مؤسس ورئيس «جمعية منتجي المشروبات الجزائرية» (APAB)، كما أسس ورأس «إنجاز الجزائر»، وهي جمعية تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في الجزائر، وكذلك عضو مؤسس في «المعهد الجزائري للحكومة» - «حوكمة الجزائر»، وكذلك عضو مؤسس لـ «المنتدى الاقتصادي المغاربي» (MEF) ومقره تونس. راجع: [wikipedia.org/wiki/Slim\\_Othmani](http://wikipedia.org/wiki/Slim_Othmani)

إن ظاهرة نقل وتحويل ريع الدولة، المقترن بعمليات شراكة مع رؤوس أموال أجنبية، كانت مثابة إعلان عن نشأة مجتمع جديد قائم على جهات فاعلة اجتماعية حديثة العهد، استولت على أجهزة الدولة أو استبعدت الدولة عن عدد من صلاحياتها، ثم أصبحت تعتمد على المجموعات السياسية أو تستخدمها للدفاع عن مصالحها الكبرى.

## 4 العقد الاول من الالفية الجديدة: الاستيلاء على جهاز الدولة من أجل المصالح الخفية

نشأت صراعات خفية من أجل الأفراد بجزء من مجالات إنتاج أو استغلال الموارد الريعية، وتم في الوقت نفسه، تنظيم شبكات من الزبائن تمتد في المجتمع بأكمله وحتى داخل أجهزة الدولة. ولكي تتمكن من التحكم في إحدى قنوات إنتاج وتحويل الدخل الريعي، كان على كل شبكة أن تعمل على إدماج أحد الأوفياء لها في موقع من مواقع القرار، حيث تُحبك القوانين، وتمنح التصاريح أو الحقوق، وحيث تتم أيضا المراقبة وإصدار العقوبات. وهذا يؤدي حتماً، إلى ضرورة إيجاد طرق تعايش بين الشبكات، تُبرم على أساسها تحالفات هشة (وطنية ودولية)، فقط للاستحواذ على مختلف مجالات الأعمال أو للدفاع عن مواقف مشتركة.

نحن أمام وضع يحقق فيه القرب من مراكز القرار وسيطرة الدولة على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إيرادات حقيقية، ويصبح بالتالي مصدر ثروة تكاد تكون غير محدودة. هذا ما يفسر المحاولات المُنَهجة «للاستيلاء على الدولة»، كما يوضح الوضع نفسه لماذا تكرر سياسات التراجع عن عمليات التأميم والابتعاد عن ضوابط التحكم، وكيف فُتح المجال لخصخصة ما كانت الدولة تحتكره، وبالتالي لنقل وتحويل الأموال العامة، إلى أن برزت أوليغارشيات جديدة ضارية تنهب البلاد.

نحن إذاً أمام وضع يحقق فيه القرب من مراكز القرار وسيطرة الدولة على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إيرادات حقيقية، ويصبح بالتالي مصدر ثروة تكاد تكون غير محدودة. هذا ما يفسر المحاولات المُنَهجة «للاستيلاء على الدولة»، كما يوضح الوضع نفسه لماذا تكرر سياسات التراجع عن عمليات التأميم والابتعاد عن ضوابط التحكم، وكيف فُتح المجال لخصخصة ما كانت الدولة تحتكره، وبالتالي لنقل وتحويل الأموال العامة، إلى أن برزت أوليغارشيات جديدة ضارية تنهب البلاد.

ومن الواضح أن بعض القطاعات الإستراتيجية تحث على النهم لأنها تسمح بتكديس بدائي لرأس المال على وتيرة قلما عرف التاريخ نظيراً لها. هكذا تحرك هؤلاء الفاعلون الجدد في عالم خالٍ من القيود القانونية أو حتى الأخلاقية. لقد كانت تلك هي حال الأوليغارشية الروسية في قطاع النفط. وهي أيضاً حال الأوليغارشية التي ظهرت في الجزائر خلال الحرب شبه الأهلية التي عرفتها البلاد في التسعينيات.

إن إضعاف نفوذ القانون بالتأويلات المفردة والمراسيم والقرارات الإدارية المتتالية، وبالتالي التحايل المُعمم على القواعد الضريبية والقانونية، من خلال الأحكام الاستثنائية، يسمح

لأصحاب الثروات الجدد بالحفاظ على أرباحهم وبإمائها. وبطبيعة الحال، ليس لهؤلاء أي مصلحة في المطالبة بتعزيز المؤسسات وإقامة دولة القانون.

### قضية الخليفة

إن في ما سُمِّي في الجزائر «قضية الخليفة»<sup>14</sup> في أواخر التسعينيات وأوائل سنوات الألفين، لم يكن أصل الفضيحة في العمليات التي سبقت، والمتمثلة في اختلاس أموال بصدد التبييض، ولكن الفضيحة ظهرت في آخر حلقة حيث أصبح الفساد منظومة حكم. لقد أعطتنا المقالات المنشورة في الصحف الوطنية فكرة عن الوزن الاقتصادي والمالي لطبقة رجال الأعمال الجدد. كما سترى أدناه، فقد كان مُجمع خليفة يمتلك البنك الخاص الرائد في البلاد من حيث حجم شبكة فروع والشركات التابعة له، وكان لديه أيضاً مختبر متخصص في إنتاج الأدوية (KRG Pharma)، وثاني أكبر شركة طيران في البلاد بعد الخطوط الجوية الجزائرية، وهو يسيطر على ما يقرب من 40% من الحركة الجوية. وكان يخطط لبناء مطار خاص بنحو 400 مليون دولار، واقتناء أسطول من طائرات إيرباص وATR 72-500 بنحو 3.4 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.

عندما قام بشراء مكثف لمكونات القرار الذي سمح بإيداع الادخار المؤسسي لدى بنك الخليفة، واستخدم تلك الودائع من أجل أن يُموّل بصفة شبه كُليّة، وفي انتهاك تام لكل قواعد الحيطة، التطور المذهل الذي عرفه مَجْمَعُه الخاص، لم يكتف «الفتى الذهبي»، بتقديم هدايا لكبار المودعين فقط، بل اشترى أيضاً غطاءً سياسياً يمكنه من استخدام تلك الأموال العامة في النطاق الخاص.

من المهم أن نتطرق بتأنٍ إلى هذه القضية لأنها بمثابة الرمز لتلك القضايا التي ستتبعها طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحتى سقوط الرئيس بوتفليقة في العام 2019. نشرت الصحافية ياسمين سعيد في آذار/ مارس 2013، مقالاً طويلاً تستعيد فيه الصعود المبهر الذي عرفه رجل الأعمال هذا، في أوائل سنوات الـ 2000.

«أسس رفيق خليفة مصرفاً خاصاً بموجب القانون الجزائري. بعد أقل من سنة، تم فتح سوق الطيران الجزائري للشركات الخاصة، فأنشأ الصيدلي شركته «الخطوط الجوية

14 - عائلة من الوجهاء، كان أحد أعضائها، العروسي خليفة، وزيراً للتصنيع والطاقة في الحكومة الجزائرية بين 1962 و1963، ثم سفيراً في المملكة المتحدة من 1964 إلى 1965. وتولى من 1965 إلى 1967 منصب المدير العام لـ «شركة الخطوط الجوية الجزائرية».

الخليفة»<sup>15</sup> (Khalifa Airways) لمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية . في نهاية العام 2001، أصبحت الشركة تملك 30 طائرة<sup>16</sup> وتنقل 800 ألف راكب. ثم أنشأت الشركة الجديدة مدرسة للطيارين، وفي الجزائر، أنشأ رفيق خليفة أيضاً شركة لتأجير السيارات باسم «خليفة لوكايشن»<sup>17</sup> (KRC Khalifa Location). كما اقتحم مجمع خليفة عالم الرياضة، وأصبح رفيق خليفة بفضل مصرفه يقيم شراكات لأندية كرة القدم المحلية ويرعى سباقات السيارات. حتى أنه تمكن في حزيران/ يونيو 2001 من أن يصبح راعي «أولمبيك مرسيليا». وفي العام 2002، أطلق رجل الأعمال الشاب قناة تلفزيونية خاصة تبث من باريس باسم «الخليفة تي في» ولم يتردد لتشغيلها في انتداب الصحفيين من وسائل الإعلام الوطنية (...). ولمناسبة إطلاقه القناة، نظم حفلاً ضخماً في فيلا فاخرة في مدينة كان الفرنسية، دعا إليه نجوم الشو بزنس العالميين. وتتالي إحياء الحفلات الباذخة، حيث لم يكن يتردد أحياناً في دفع الأموال للمشاهير ليضمن وجودهم فيها. حتى صار رفيق خليفة ذلك الفتى الذهبي الذي تناشده الدولة ليكون وسيطاً لها لدى الحكومات الأجنبية<sup>18</sup>.

نظام مافيا حقيقي سبب خسارة للمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية تناهز 200 مليار دينار [...] حيث إن رفيق خليفة، لما أنشأ مصرفه، أرسل مبعوثيه إلى الشركات العمومية لإقناعها بإيداع أموالها في بنك الخليفة. وكان وعده آنذاك يتمثل في فائدة بنسبة تتراوح بين 8 و 15 في المئة على المبالغ المودعة، بينما لم تكن البنوك الأخرى تقدم إلا نسبة تتراوح بين 3 و 10 في المئة فقط<sup>19</sup>. وكان مدراء تلك المؤسسات العمومية يتلقون، مقابل موافقتهم، هدايا هامة، مثل رحلات مجانية على متن طائرات شركة الخليفة، أو بطاقات دخول إلى مجمع سيدي فرج للعلاج بمياه البحر<sup>20</sup>. و كانت أكاديمية الطيارين الشهيرة لا تتدب طلابها إلا من بين أبناء كل هؤلاء المسؤولين الذين أبرموا شراكات مع مجمع الخليفة. كما أن العديد من هؤلاء المسؤولين تمتعوا بقروض كانت تصرف لهم نقداً ولم يسددوها في ما بعد بالكامل. ولقد كانت حسابات بنك الخليفة محل تلاعب دائم لكي لا تثير الشك بشكل ملحوظ [...]».

أثناء المحاكمة في هذه القضية،

«صدرت عقوبات تتراوح بين سنتين وخمس سنوات سجنًا على مختلف الوسطاء والمسؤولين على المؤسسات العمومية التي استثمرت في مجمع خليفة. لكن وزير المالية آنذاك [...]، ورئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين [...]، ورئيس حركة مجتمع السلم<sup>21</sup> [...]، حضروا جميعهم على أنهم شهود من دون أن يتعرضوا لأي إزعاج. لم يكن هناك موجب لزعاجهم حتى في تلك المرة».

قضايا فساد ونهب أخرى، تصدرت على نطاق واسع، عناوين الصحف على مدار العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وظهرت في وضوح النهار خلال المحاكمات التي رافقت وتلت سقوط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة<sup>22</sup>.

وبحسب وسائل الإعلام الجزائرية، فإن أجهزة الأمن والعدالة الجزائرية بصدد التحقيق في أكثر من خمسين قضية فساد، كان قد تورط فيها وزراء ومسؤولون حكوميون سابقون. وهذا

من بين المؤسسات العمومية التي مكنت مجمع الخليفة من الحصول على رأس المال والسيولة لتمويل أعماله، بالإضافة إلى القروض التي تحصل عليها من البنوك الحكومية، يمكننا أن نذكر إيداعات صناديق الضمان الاجتماعي وتعاونية الشرطة، و«الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، و«الوكالة الجزائرية لتنمية الإسكان»، و«ديوان التنمية والتصرف العقاري»، وأيضاً «الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي»، و«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الموظفين»، و«الصندوق الوطني للتقاعد». باختصار، كانت رؤوس الأموال والسيولة تأتيه من الأموال العامة والودائع المستمدة من دخل العمال وموظفي الدولة والتجار.

لكن لا ينتهي النهب المنظم على أساس الفساد الشامل لموظفي الدولة والمؤسسات العمومية عند هذا الحد.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، كشف سجل النقد في «بنك الخليفة» عن فجوة قدرها 3.27 مليار دينار. وكانت تلك علامة الإفلاس المعلن.

«خلال المحاكمة، كشفت التحقيقات وجلسات الاستماع المختلفة أنه تم إرساء

15 - كانت الخطوط الجوية الجزائرية حتى ذلك الحين تحتكر الاستغلال التجاري للنقل الجوي.

16 - معظم تلك الطائرات، وهي من طراز «الإيرباص» أو خاصة بالنقل المحلي (ATR) كانت جديدة تماماً، مما يثير تساؤلات حول قروض التمويل والتأمين والضمانات الممنوحة من الدولة الجزائرية والدولة الفرنسية.

17 - وهي من الشركات العديدة التابعة لمجمع الخليفة، أنظر: [algeria-watch.org/?p=59031](http://algeria-watch.org/?p=59031)

19 - تجدر الإشارة إلى غياب أي رقابة أو معاقبة من قبل السلطات المالية للدولة على هذه الإعفاءات من قانون المالية ومن الأحكام التي تضبط عمل القطاع.

20 - وكذلك بطاقات قروض غير محدودة بضمان من قبل «بنك الخليفة».

21 - «حركة مجتمع السلم - حماس».

22 - من بين تلك القضايا، قضية BRC - Condor - Brown & Root «سوناطراك» 1، 2، 3 (الشركة الوطنية لأبحاث وإنتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات)، والطرق السريعة بين شرق البلاد وغربها، وغيرها.

ما يفوق قدرة القضاء الجزائري بسبب عدد القضاة والمحققين المتخصصين المحدود (صحيفة الخبر). وفق الصحيفة نفسها، فإن «قضايا الفساد المؤكدة أو المفترضة، والمرتبطة كلها بعدد كبير من القطاعات، تتجاوز قدرة السلطة القضائية الجزائرية لأن عدداً كبيراً منها يقتضي التحقيق فيها لأن النيابة العامة مطالبة بالتحقيق في جميع قضايا الفساد التي شهدتها البلاد».

### قضية عولمي

ومن بين أحدث القضايا، سنتناول هنا تلك التي صدم حجمها وأهميتها رؤوس الأموال الضخمة التي كانت تدور حولها، الرأي العام.

في مقال نشرته جريدة «لو سواردلجيري»<sup>23</sup> (Le Soir d'Algérie)، تروي الصحافية عبلة شريف بالتفصيل فضيحة قضية مراد عولمي المريعة.

«لم تُفاجئ على ما يبدو، العناصر التي تم جمعها في سياق التحقيقات المؤدية إلى إدانته، مؤلفي هذا البحث. لأن مراد عولمي من أولئك الذين لا يمكن أن يلمسهم أحد بأذى. وقد عرف الرجل لفترة طويلة كيف ينجو من شرك العدالة، بفضل الدعم الكبير الذي كان يحظى به داخل البلاد ومن قبل بعض دوائر رجال دولة أجنب. [...] كان يمثل أربع علامات تجارية مرموقة للسيارات ss24 [...] وعلى هذا الأساس كان يمكن أن تبدو رحلاته عادية، وحتى ضرورية، لو لم يصل عددها إلى أرقام قياسية، حتى أن المحققين وجدوا صعوبة في تفسير ذلك، فلنحكّم بأنفسنا: قام عولمي بـ157 رحلة بين شباط/فبراير 2017 وأذار/مارس 2019. بالإضافة إلى ذلك، هناك 18 عملية دخول وخروج من الأراضي الوطنية على متن طائرة خاصة مستأجرة بمبلغ 600 ألف دينار جزائري في الساعة. وتكررت أغلب الرحلات نحو فرنسا، مكان إقامة أسرته الرسمي وبطبيعة الحال إقامته هو أيضاً، لأنه يحمل الجنسية الفرنسية. [...] و كانت هناك شكوك ثقيلة تحوم حول شخصه ولكن أيضاً حول إخوته الذين كانوا شركائه [...] وأكدت مصادر مطلعة على الملف أن التحقيق الذي تم إجراؤه قد كشف عن وجود شركات عقارية مقرها في فرنسا، خاصة أنه يملك أيضاً عدداً من العقارات المذهلة: خمسة منازل في نويي (Neuilly-sur-Seine)، بناية فاخرة في سان تروباز (Saint-Tropez)، وأخرى في باريس، ومنزلاً في ضاحية شمال باريس. وكان المبلغ المعلن من الأموال المدفوعة لشراء هذه العقارات 24 مليون يورو... وقبل فترة طويلة من بداية التحقيق معه، لفت مراد

23 - Le Soir d'Algérie، عدد 2 أيار/مايو 2020

24 - «سوفاك الجزائر» (SOVAC ALGERIE SPA) هي الممثل الرسمي لـ Volkswagen في الجزائر منذ 1999.

كما أنها تمثل سيارات Audi، Seat و Skoda.

عولمي الانتباه لما اشترى، في العام 2006، منزل نيكولا ساركوزي الفاخر الموجود في نويي سور سان، بسعر 1.993 مليون يورو. [...] كما كشف التحقيق الذي استهدف شقيقه خيدر عن عناصر لا تصدق. كان هذا الأخير شريكاً بسيطاً في مصنع سكودا لتركيب السيارات الذي يديره مراد عولمي، لكنه يملك ثلاثة منازل فاخرة في فرنسا: اثنان في موناكو وواحد في كوت دازور. وكان المبلغ الذي دفعه لشراء تلك المنازل يزيد عن 2.5 مليون يورو. ثم اقتنى، في العام 2014، منزلاً رابعاً، ولكن في باريس هذه المرة، بمبلغ 1.270 مليون يورو [...].

يعتبر القضاء الجزائري أن تعدد ممتلكات عولمي في الخارج ناتج عن غسل للأموال وتحويل غير قانوني لأموال أخرى من التراب الجزائري.

وكانت شكوك العديد من المؤسسات الجزائرية تحوم حول عنصر ثان في ما بين 2010 و2019، يتمثل في مخالفات لوحظت على مستوى مختلف البنوك حيث كان مراد عولمي يُكثّر من الاقتراض بحجة نشاطاته في مجال السيارات. وكانت ديونه قد تراكمت حتى وصلت إلى 46 مليار دينار جزائري. في العام 2013، حاول الحصول على قرض جديد من بنك القرض الشعبي الجزائري. لكن مدير البنك آنذاك كان عنيداً ورفض الطلب. بعد ثلاث سنوات، تغير الوضع إذ تغير المدير العام للبنك ومنح المدير الجديد لرجل الأعمال القروض المطلوبة. ويقال إنه كان صديق عولمي لدرجة أنه قبل أن يتدخل لدى البنك الجزائري للتنمية الريفية، لمساعدته في الحصول على قروض مهمة. وانتهى الأمر إلى أن بلغ حجم هذه القروض 12 مليار دينار بين 2014 و2016

وتشير مصادر مطلعة إلى أن مراد عولمي كان يفضل العمل مع البنوك الخاصة في إطار أنشطة سوفاك، شركة بيع السيارات. كانت العملية تتلخص في التمتع بقروض بشكل أسرع وأسهل من البنوك العامة. والجميع يتساءل اليوم عن وجهة المبالغ التي تم الحصول عليها. [...] كانت الأعمال هي الرابط الوحيد بين عولمي وبلده، إذ أن عائلته كانت مستقرة في فرنسا، كما كانت عقاراته أيضاً. فما الذي نحتاجه أكثر لفهم ما حدث؟ [...]

وكان لعولمي دفتر اتصالات ثرياً إلى درجة أنه تمكن بسرعة من التعرف على دوائر القادة الجزائريين. أما مشروعه لتركيب السيارات فكانت تشوبه مخالفات عدة، لكن المؤسسات المختصة كانت تقبله بسهولة غريبة، وتمنح الرجل ميزات مهمة. هكذا تمكن من الحصول على قطعة أرض جد كبيرة في غليزان، قيمتها ثابتة عند 58 مليار دينار جزائري لبناء مصنع. دفع مراد عولمي 40.8 مليار دينار وأخذها. كما تحصل على ميزات وتسهيلات هائلة أخرى، سيتم الكشف عنها خلال المحاكمة المقررة في 11 أيار/مايو المقبل. [...] وقد علمنا أخيراً أن جزءاً من الخسائر التي تسبب فيها مراد عولمي تبلغ مليار ونصف المليار يورو، ناهيك عن الميزات التي تحصل عليها من الوكالة الوطنية

للتنمية والاستثمار ومن المجلس الوطني للاستثمار. و في خصوص صادرات <sup>25</sup> CKD و SKD. «يمثل هذا الملف وصمة عار في أعمال الصناعة ويحتوي على أدلة وثيقة أدت إلى تثبيت الإدانة ضده وضد متهمين آخرين معه، هم رئيس الحكومة السابق، ووزير الصناعة السابقان يوسف يوسف وعبد السلام بوشوارب. وهؤلاء يحاكمون لأجل تنازلهم عن ميزات غير مستحقة أثناء إبرام عقود غير قانونية، وإساءة استخدام وظائفهم، مع اعتبار أن الفعل كان إرادياً، ولأجل تضارب مصالح أيضاً، والرشاوى التي تلقوها مقابل الميزات الممنوحة وكذلك هدر المال العام».

إن فساد موظفي القطاع العام وأعضاء الحكومة، والحصول على فوائد غير مبررة في الصفقات العمومية، والتمويه، وغيره من أعمال الفساد، تكشف كلها فشل جميع هيئات الرقابة المالية أو السياسية. إن عملية تآكل المنظومة المالية والمصرفية قد سارت هنا بالتوازي مع تدخل أعضاء الدوائر العليا في الجيش والحكومة في عملية انهيار الدولة.

#### قضية «تونيك للتعبئة والتغليف» (Tonic Emballages)

في شباط/ فبراير 2007، اندلعت قضية رمزية أخرى بحجم تلك التي سبقتها، حيث ظهر في صحيفة «لوماتان»<sup>26</sup> اليومية مقال بقلم مصطفى ف. يزيح الحجاب جزئياً عن خفايا ما بدا أنه تسوية حسابات بين «جماعات السلطة»، كان الجنرال العماري<sup>27</sup> متورط فيها، حسب ما قيل.

لكن قبل التطرق إلى الجانب القضائي للمسألة حتى نفهم مدى تورط الجيش في هذه القضايا وأبعاد الضرر الذي لحق بالخزينة العامة، ينبغي ربما أن نقول بضع كلمات عن المجمع الصناعي المعروف باسم «تونيك امبالاج».

25 - SKD / CKD هو نظام تفضيلي متعلق بالميزات الضريبية الممنوحة عند استيراد منتج مفكك ومكون من تجميعات فرعية (SKD) أو منتج مفكك تماماً (CKD). (ملاحظة من الباحث)

26 - benchicou.unblog.fr/2007/05/22/affaire-tonic-emballage-le-plan-contre-le-general-lamari-dejoue-

27 - في كانون الثاني/ يناير 1992، أجبر الجنرال العماري، مع مجموعة من كبار الضباط العسكريين، الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وألغوا أول انتخابات تشريعية حرة في البلاد. وعُين في العام 1993 رئيساً لأركان الجيش الوطني الشعبي، فقاد الجيش خلال كامل فترة الحرب الأهلية تقريباً التي خلفت ما بين 100 ألف و200 ألف قتيل. بعد إعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً في نيسان/ أبريل 2004، أقصي اللواء العماري، ثم في آب/ أغسطس 2004، دفعه الرئيس بوتفليقة للاستقالة من منصب رئيس الأركان «لأسباب صحية»، وحل محله اللواء أحمد قايد صلاح، قائد القوات البرية.

في مقال نشرته الصحيفة الجزائرية اليومية «الوطن»<sup>28</sup>، قدم لنا الصحافي محمد ح. بعض العناصر لفهم أهمية هذا المجمع الورقي الذي يغطي مساحة 45 هكتاراً والذي كان يعتبر آنذاك الأكبر في إفريقيا.

«في وقت قامت فيه العديد من الشركات تعيش صعوبات، بوضع حد لنشاطاتها، تعهد المجمع «تونيك» بالاستثمار في قطاع الورق والتغليف لكي يضمن استقلالته بالنسبة للخارج ويؤكد إرادته في التوسع. [...] وقد حقق عملاق الورق والتغليف هذا في سنة 2004، وهو آنذاك على وشك الدخول في مدار الفلك، حجم أعمال يبلغ 17 مليار دينار. وفي العام 2005، كانت شركة «تونيك» تخطط لاجتياح السوق الخارجية بما قدره 36 مليون يورو من البيوعات. [...] يبلغ الاستهلاك الوطني من ورق التغليف 600 ألف طن سنوياً، بينما لا يتجاوز الإنتاج الوطني من الورق 50 ألف طن سنوياً. [...] وقد كشف لنا مدير مشاريع شركة «تونيك» [...] حيثيات عملية الاستثمار الجارية والتي ستختم في نهاية 2005. وتتعلق بمصنع لإنتاج الورق القماشي (من القطن) والورق المموج. وستصل الطاقة الإنتاجية من الورق القماشي (مناديل، ومفارش مائدة، وورق التواليت، وغيرها) إلى 25000 طن سنوياً، بينما يبلغ إنتاج الورق المموج 145000 طن سنوياً.

آخر عملية استثمار قبل بدء تشغيل هذين المصنعين، كانت على ما يبدو، أن شركة تونيك قامت بتكيب وحدة تحلية مياه البحر بإنتاج يومي يبلغ 5000 متر مكعب، بالقرب من تلك التي تشتغل من مدة في بو إسماعيل. وسيتم نقل المياه إلى مصنع الورق عبر شبكة تمتد على ثلاثة كيلومترات. وستتكلف المجموعة الأمريكية إيونكس (Io-nics) بتنفيذ هذا المشروع، بينما تتولى الشركة الهولندية بيو واتر (Bio-Water) ومقرها جنوب إفريقيا، بالاستثمار المتعلق بجودة المياه وفقاً للمعايير الدولية. كما سيتم إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بطاقة 2000 متر مكعب في اليوم. [...] من المعدات الأخرى الموجودة أيضاً على الموقع تلك التي تتعلق بإنتاج الطاقة، وهي محطة غازية تعمل بنظام بخار وتنتج 35 ميجاوات. [...] وأخيراً، تنوي الشركة الاستثمار في مشروع ضخم يتمثل في وحدة حرق. المهم أن هذا البرنامج الاستثماري من شأنه أن يجعل شركة «تونيك» تنتج بنفسها المواد اللازمة لاحتياجات إنتاجها من الورق من دون أن تكون تابعة لأي عملية توريد. [...]»

من الواضح أن الجنرال العماري، باعث هذا المشروع، قد استفاد من سخاء مؤسسات الدولة المالية والمصرفية حتى تمكن من مثل هذه الاستثمارات الضخمة. مصرف «بدر» هو الذي منحه قرصاً هائلاً بقيمة 65 مليار دينار جزائري لإطلاق هذا المشروع الصناعي. لكن عندما

دارت الرياح بما لا تشتهي سفن الجنرال الجبار، أصبح من الضروري تسديد الديون المتركمة لمصرف «بدر»، ولم يعد هناك أي مجال لإعفاء أو أفضلية. وتبين تفاصيل عمليات تصفية ممتلكات شركة «تونيك امبلاج» بالضبط أبعاد الإفراط الجائر في الميزات التي منحها نظام الرقابة المالية والمصرفية للجنرال.

«لا يمكن لأحد أن ينكر بطبيعة الحال أن القرض الضخم الذي منحه مصرف «بدر» خلال فترة الرئيس المدير العام بويقوب، كان بمثابة «مخاطرة غير مدروسة». [...] كان جزء كبير من الأحد عشر مليار دينار التي سددتها «تونيك»، متأثراً من عائدات العُقلة القضائية التي كانت تحت تصرف «بدر» على المكتسبات «خارج عمليات الاقتراض». وهي ممتلكات اقتناها الإخوان جرّار و تراكتت عندهما في مرحلة الجشع والإنفاق المتباهي: مبانٍ فخمة على مرتفعات العاصمة، صالات عرض فاخرة في وسط مدينة الجزائر، مجموعة سيارات تسوى الواحدة منها أكثر من 50 ألف يورو، شركات جديدة لماركات في نطاق الامتياز التجاري، ناهيك عن الممتلكات المكتسبة في الخارج والتي لم يمكن تطبيق العُقلة عليها».

يظهر إذاً بوضوح تشابك المستويات التي تحدثنا عنها في المقدمة، بعد قراءة هذه أحداث هذه القضايا وعشرات القضايا الأخرى التي نظرت فيها محاكم النظام الجديد، الذي أقيم بعد سحب ترشح عبد العزيز بوتفليقة وإقالته في مرحلة تزامنت فيها الانتفاضة الشعبية (الحراك) مع ضربة جديدة أظهر بها الجيش قوته.

من حالات عدم التقيّد بالقوانين وأحكام الدولة، إلى مخاطر غير مدروسة يخوضها كوادرات المؤسسات المالية والمصرفية، مروراً بإمكانية شراء مكتسبات «خارج عمليات الاقتراض»، على أساس مكالمات هاتفية بسيطة من كبار المسؤولين السياسيين أو العسكريين، إلى عجز أجهزة المراقبة في الدولة أو حتى عدم وجودها...

كانت العواقب رهيبية. فعلى المستوى السياسي، أنشأ عدد معين من الوزراء ممن كانوا يسيطروا على الحكومة وكذلك على وزارات السيادة، منظومة زبائن تفشت داخل الأحزاب السياسية، وبين النخب الثقافية والأمن والعدالة والبنوك والإعلام والجيش والاقتصاد والنقابات والجمعيات والجامعات، وعالم الرياضة والدبلوماسية، وكذلك بين عدد من المسؤولين والمؤسسات الإدارية.

للوصول إلى هذا الحد وجعل الفساد أداة للسلطة، كان لا بد من الاستيلاء على النفوذ، وكسب القدرة على إنشاء المؤسسات وتفكيكها، وعلى تعيين هذا أو ذاك، ونقله، وإقصائه في تقاعد مبكر، أو في كثير من الحالات، رفع دعاوى قضائية ضد أولئك الموظفين الذين يصعب إرضائهم و يرفضون التخلي عن واجباتهم بانتهاك القوانين والقواعد.

## 5 تجريد الأجهزة التشريعية والقضائية من صلاحياتها من قبل السلطة التنفيذية

لقد بيّنا في ما قدمناه أعلاه كيف أن توجه الأوليغارشية نحو الاستيلاء على ريع الدولة يعتمد على القرب من السلطة والنفوذ إلى مصدر القرار السياسي. وهذا يعني قبل كل شيء قدرة أعضاء الأوليغارشية على حماية الثروات التي اكتسبوها من خلال القرارات السياسية الموازية لمصالحهم، لاسيما من خلال القوانين المعتمدة من قبل المجالس المنتخبة، ولكن أيضاً من خلال المراسيم الرئاسية والقرارات الوزارية التنفيذية.

ومن المهم أن نشير في هذا السجل، إلى أن تمثيل المجتمع من قبل المجالس المنتخبة، وعلى وجه الخصوص من قبل المجلس الشعبي الوطني، قد تم إفراغه من فحواه كمصدر للسلطة السيادية، بشكل تدريجي، قبل أن يطوله الفساد هو الآخر.

### حول إخضاع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية

من المهم أن نذكر في البداية أن الجزائر المستقلة أبقّت في العام 1962 «بصفة مؤقتة»، على القوانين والهياكل الموروثة من الفترة الاستعمارية، على غرار باقي هيئات الدولة.

خلال المرحلة الأخيرة من الوجود الفرنسي في الجزائر، وموجب قانون 20 أيلول/ سبتمبر 1947، كانت تطبق على الجزائر بدون شرط أو قيد، القوانين والمراسيم المتعلقة بالحريات الدستورية وبأحكام الأحوال المدنية، وقانون ما يسمى بالخدمات الملحققة، والمعاهدات مع القوى الأجنبية، وكذلك المتعلقة بالتنظيم العسكري، والنظام الانتخابي، والنظام الأساسي للجمعيات المحلية، والتنظيم الإداري والتنظيم القضائي (المواد من 9 إلى 12 من قانون الجزائر 1947). وموجب هذا النظام «الممنوح بسخاء» من قبل القوة الاستعمارية، أصبحت الجزائر تتمتع بوجود قانوني خاص، حيث لا تنطبق عليها بالضرورة القوانين الفرنسية. وقد أنشئ مجلس جزائري ليتولى، بالاتفاق مع الحاكم العام (الفرنسي)، إدارة المصالح الخاصة بالجزائر.

وينص القانون على المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين ودعوتهم للتمتع بجميع الحريات الديمقراطية، وجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بوضع المواطن في الاتحاد الفرنسي والتي تضمنها ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية، وكذلك الوصول إلى جميع الوظائف العمومية. وأثناء العملية نفسها، ألغى النظام الخاص (قانون الأهالي) ومنح حق التصويت «للنساء من أصل مسلم».

المشكلة الوحيدة هي أن القانون يفرض بعض القيود على ممارسة المواطنة، تظهر بالخصوص في طرق تمثيل المنتخبين. إذ بقي التمييز قائماً، فالمواطنون الفرنسيون (أوروبيو الجزائر وعدد قليل من الجزائريين المسلمين ممن قبلوا مرسوم 4 آذار/ مارس 1944 الذي يمنحهم وضع المواطنين الفرنسيين) يشكلون المجمع الأول، أم المجمع الثاني فيتكون من غالبية الناخبين المسلمين، بصفتهم «مسلمين فرنسيين غير مواطنين»<sup>29</sup>. كان المجلس الجزائري يضم إذاً مجموعتين يشمل كل منهما 60 مندوباً لكن الأفضلية المطلقة كانت للأقلية الأوروبية. وكان المجلس الجزائري كذلك مجرداً من كامل أشكال السيادة لأنه لا يملك أي سلطة سياسية ويخضع لسيطرة الحاكم العام والحكومة الفرنسية، و لهيمنة أقلية مفروضة بالقوة. مجلس جزائري من دون سيادة، وكتلة انتخابية مكونة من ممثلين يعملون باسم أقلية أجنبية تهيمن على البلاد، ضامنة أيضاً ولاء أقلية أخرى مكونة من متواطئين مع المستعمر. ذلك هو التراث الاستعماري.

لكن في العام 1962 ظهر سؤال أساسي مع الفوز بالاستقلال الذي تم الحصول عليه بعد نضال شاق وبعد استعادة السيادة الجزائرية: من الذي ينبغي اعتباره، في الدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال وفي المجلس الدستوري الجزائري، مصدراً أساسياً لتلك السيادة الوطنية التي استرجعت أخيراً؟

منذ أيام الاستقلال الأولى، وضعت مسألة الفصل بين السلطات، داخل المجلس التأسيسي نفسه (1962-1963)، وأثار حسين آيت أحمد<sup>30</sup> تلك المسألة المبدئية السابقة لكل الأحكام، قائلاً في مداخلته:

«أمامنا اليوم مهمة تنصيب أول حكومة للجمهورية الديمقراطية الشعبية. ومن البديهي أن تكون صلاحيات هذه الحكومة محددة بوضوح وأن تمارس سلطتها تحت مراقبة هذا المجلس الذي أودعناه السيادة الوطنية. لكن ما لفت نظري هو أن في تصريح الأخ نبيلة، رئيس المجلس، لم يرد ذكر آلية العلاقات التي يجب أن تحكم سلطة المجلس وسلطة الحكومة. كل ما أتمناه هو أن نتضمن في المستقبل من إيجاد الوقت الكافي حتى نحدد قانونياً وفعالاً الأدوات اللازمة لإقامة توازن ديناميكي بين السيادة الشعبية التي يمثلها المجلس والسلطة التنفيذية».

29 - الصيغة المدرجة في بطاقات الناخبين الجزائريين خلال الانتخابات التي نظمت سنة 1947.

30 - عضو في مجموعة المناضلين الثوريين الذين أسسوا «جبهة التحرير الوطني» و«جيش التحرير الوطني»، وأطلقوا الكفاح المسلح في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومندوب في المجلس التأسيسي في أيلول/ سبتمبر 1962.

منذ هذا النقاش الذي بدأ داخل المجلس التأسيسي، بانته واضحة طبيعة المشكلة التي ستقلق رجال القانون الدستوري ممن دعتهم الأنظمة المتتالية، منذ العام 1962 وحتى الآن، إلى إضفاء طابع رسمي، من خلال مجموعة من الإصلاحات الدستورية و تفتيق القانون، على إطاحة السلطة السيادية للشعب المواطن من قبل السلطة التنفيذية.

### تفكيك السلطة التشريعية و فقدان المجالس المنتخبة لمصداقيتها

تم اعتماد دستور العام 1989<sup>31</sup> بعد أزمة غير مسبوقه في النظام، فاتحاً الطريق أمام نظام متعدد الأحزاب، فبدأ بالتالي وللمرة الأولى، في صالح التعبير عن السيادة الشعبية. ومع ذلك، كما يشير الهادي شلبي:

«لم تُحرم جبهة التحرير الوطني من سلطتها على أجهزة الدولة. كما أن الدستور لم يعزز التعبير عن تعددية حقيقية على الرغم من مظاهر نظام متعدد الأحزاب، لا تخلو طبيعته مما يبعث على التساؤلات. لقد عمل دستور البلاد حتى الآن من خلال مجلس بعيد كل البعد عن الصفات التي تقتضيها السيادة الوطنية، طالما أنه ظل مقر سيادة «حزبية». ويمكن لأجهزة الدولة أن تحتمي بالنصوص الدستورية، لتعدل تدخلاتها وتفك ارتباطها حسب مصالح السلطة. مما ينذر بعلامات تحلل الهياكل، ويجعل ممارسة وضمائم الحريات العامة وهمياً. لذلك نجد سيناريو اللجوء إلى حالة الحصار(الطوارئ) المعروفة، والتي تجعل الجيش «درع الديمقراطية والحريات» بعدما كان درع «الثورة والاشتراكية». وهذا ما يُمكن من تحديد مصدر السلطة وأصحابها الحقيقيين. لذلك وعلى الرغم من التصريحات الرسمية والخدع القانونية، فإن الجيش احتفظ بدوره كقوة «تنظيمية» حاسمة»<sup>32</sup>.

وفقاً لهذا الدستور، يمكن للمجلس أن يوافق على برنامج الحكومة أو أن يرفضه، لكن رئيس الجمهورية، الذي يمثل في الوقت نفسه الاقتراع العام المباشر والسلطة التنفيذية، غير ملزم بقرار المجلس، بينما يعتبر هذا الأخير تعبيراً عن السيادة الوطنية. ومع ذلك، فقد كان من الممكن للمجلس الوطني ولرئاسة الجمهورية أن يمثلها حقاً السيادة الوطنية لو لم يكن

31 - الدستور الثاني، بعد الأول الذي اعتمد من قبل المجلس التأسيسي سنة 1962.

32 - الهادي شلبي، «دستور 23 شباط/ فبراير بين الديكتاتورية والديمقراطية» (La Constitution du 23 février entre dictature et démocratie)، مجلة «نقد»، العدد 1، الجزائر العاصمة، تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 - كانون الثاني/ يناير 1992

كلاهما نتيجة تزوير انتخابي أصبح منظومة تلاعب بالاقتراع الذي عبّر عنه الناخبون. لذلك فإن المجلس عندما يقوم «بوضع قانون والتصويت عليه»<sup>33</sup>، لا يفعل ذلك بشكل سيادي، وإنما تحت ضغط دائم من قبل السلطة التنفيذية<sup>34</sup>. ثم هل من الضروري أن نضيف إلى ذلك أن معظم مشاريع القوانين تُقدم إلى البرلمان من قبل الحكومة وليس من قبل الأحزاب السياسية.

### سيطرة التنفيذي على السلطة القضائية أو فتح الطريق أمام تفشي الفساد

يرتكز تنظيم العدالة في الجزائر على جهاز هرمي موروث هو أيضاً من فرنسا، نجد فيه المحكمة، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا، ومجلس الدولة. على مستوى المحكمة، يجلس ثلاثة أشخاص أهمهم القاضي، لأنه يترأس المحكمة، ومدعي النيابة ويمثل المجتمع، وكاتب المحكمة أي ذاكرتها وشاهدها. وفي قبالتهم يوجد طرفان في القضية، يمكن أن يمثل كل منهما محام أو لا. ويقوم القاضي بالفصل في الدعوى سواء كانت في الشأن المدني أو التجاري، أو الاجتماعي، أو الأسري، أو العقاري. أما في مجال العقوبات، فيفصل في المسائل الإصلاحية أو الجنائية أو تلك البسيطة المتعلقة بالشرطة. ويُصدر حكماً بعد أن يأخذ في الاعتبار طلبات أطراف النزاع. ويجب أن يكون الحكم معللاً، ولما يكون القاضي على دراية كاملة بالإجراءات القانونية ومستوى عالٍ من الكفاءة، لا يمكن القدر في حكمه شكلاً. أما إذا كان فاسداً، فيحاول أن يقدم أسباباً تجعل أي اعتراض من جانب دفاع المدعى صعباً. ويمكنه بالتالي تبرئة متهم أو إقناع مُدّع بأنه لا يحق له التماس العدالة. وعلى عكس ذلك، إذا كان القاضي غير كفؤ فقد يبدو الحكم الذي يصدره ضعيفاً شكلاً ومضموناً، وتكون إذاك فرصة للطعن به والمطالبة بمراجعته من قبل المحامين عندما يكونون صادقين ومؤهلين.

في الشؤون الجنائية، على النيابة، وهي الجهة المدعية، أن تبرر العقوبة المطلوبة. وإذا لم يوافق القاضي على ما جاء في لائحة الاتهام، أو لم ترض النيابة على الحكم، يمكنها طلب الاستئناف أمام محكمة الاستئناف. وتنظيم هذه الأخيرة هو تنظيم المحكمة نفسه ما عدا أن فيها مجموعة، أي لا تتشكل من قاض واحد فقط بل من ثلاثة، رئيس ومستشارين. وأمام هذه المحكمة، يقدم الأطراف المعنيون أسباب الاستئناف، ويحاولون تفكيك الحكم الصادر عن المحكمة، بتقديم حجج مضادة. ثم تصدر المحكمة حكماً. وإذا لم يكن أحد الأطراف مقتنعاً بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف، فله إمكانية أن يواصل شكواه أمام المحكمة العليا. تأخذ المحكمة العليا في الاعتبار أسباب الإحالات، لكنها لا تخوض في التفاصيل، ولا تنظر في

33 - المادة 92 الفقرة 2.

34 - الهادي شلبي، - مرجع سابق.

أحداث القضية، لأنها بمثابة قاضي القانون. فهي تراقب فقط تطبيق القانون.

في هذا النطاق أيضاً تكون كفاءة القضاة مهمة، إذ يمكن لهؤلاء أن يجعلوا حكمهم مبرراً تماماً من حيث الشكل على أساس قرارات قضائية سابقة. ومع ذلك، غالباً ما صدرت أحكام عن المحكمة العليا تناقض غيرها من الأحكام التي أقرتها المحكمة نفسها، لاسيما في المسائل العقارية. ونحن لا نزال هنا في ما يسمى بالأمر القضائي الذي يحكم القانون العام.

في المجال الإداري، يمثّل أمام المحكمة الإدارية أطراف النزاعات المتعلقة بالخلافات بين المواطنين والإدارة، أو بالأفعال التي ترتكبها السلطات وبالقرارات السياسية التي تأخذها وتكون مخالفة للقانون. وفيها يجلس رئيس ومستشاران. وتصدر المحكمة الإدارية أحكاماً يمكن الطعن فيها أمام مجلس الدولة. لكن هذا الأخير، على عكس المحكمة العليا، يحكم على الحدث والقانون معاً.

عندما تطرح مسائل سياسية حساسة أو يتعلق الأمر بشخصيات من أعلى هرم السلطة السياسية أو العسكرية، يكون لتدخلات الأجهزة السياسية ولفساد القضاة دورٌ مهم للغاية. فقد حدث أن أصدر مجلس الدولة حكماً في النهار وتم إلغاؤه من قبل قاض من المجلس نفسه، قبل صباح اليوم التالي. هذا ما يسمى في الجزائر «عدالة الليل»<sup>36</sup>.

### حالات صارخة لتدخل السلطة التنفيذية في المسائل القضائية

في قضية «تونيك إمبراج» التي تم تناولها أعلاه، تفاجأ الصحافي المكلف بتغطية المحاكمة، بأن الرئيس المدير العام لمؤسسة «بدر»، وهي المؤسسة المالية التي تكبدت خسارة عدم سداد القروض المخصصة للجاني، كان آخر من علم بأنه قد تم القبض على رئيس شركة «تونيك» وإيداعه السجن.

تخبرنا الصحيفة الإلكترونية اليومية «لوماتان»<sup>37</sup> (Le Matin) أنه:

«لم تتم استشارته بشأن هوية المكلف بالعقولة القضائية كما باختيار السيد الداودي،

36 - كانت تلك هي الحال بالنسبة إلى حكم مجلس الدولة للعام 2004 المتعلق بإلغاء قرار مؤتمر «جبهة التحرير الوطني» بتعيين علي بن فليس كمرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، حيث تم إلغاء الحكم الأول الصادر يومها، بحكم آخر صدر في صباح اليوم التالي.

37 - راجع الإحالة الرقم 22.

الرئيس المدير العام السابق لبنك التنمية المحلية، لهذه المهمة. وهذه وسيلة إضافية لإبعاد مؤسسة «بدر» عن ملف قد يعرضها لمعاناة أكبر الأضرار بالنسبة لحقبة أسهمها [...] وقد أطلق أمس /اللاثنين 21 أيار/ مايو/ في نهاية الصباح، سراح عبد الغني جرار، الرئيس المدير العام للمجمع الورقي الخاص «تونيك إمبالاج»، الذي كان مسجوناً في سجن سركاجي منذ قرابة ثلاثة أسابيع! وكانت عملية إطلاق سراحه، في الحقيقة غامضة ومفاجئة مثل عملية إيداعه السجن في 3 أيار/ مايو: غرفة الاتهام بمحكمة الجزائر العاصمة هي التي قررت هذا الإفراج بعد جلستها في اليوم السابق ودراسة طلب الاستئناف المقدم من قبل السيد زراعة، محامي المتهم. لكن ليس من عادة غرف الاتهام أن تكون متساهلة بهذا القدر في مثل هذه القضايا الثقيلة. من الواضح إذاً أن تدخلًا سياسياً قد طرأ. [...]

كل شيء يوحي في الحقيقة، بأن قضية «تونيك إمبالاج»، قضية سياسية عنيفة وأنها تشهد معركة بين جماعات في السلطة. يُقال في الجزائر العاصمة إن هذا الملف، الذي يتابعه الرئيس بوتفليقة شخصياً، قد أخرج للضوء من جديد خصيصاً لفضح الجنرال محمد العماري، رئيس أركان الجيش الأسبق، وخضم بوتفليقة، والذي تقول فيه الشائعات أنه مرتبط بشركة «تونيك إمبالاج». إن التسرع في سجن عبد الغني جرار متأت من هذه المؤامرة، إذ أن إيذاء الجنرال العماري هو جزء من حرب الخلافة التي يقال في الجزائر العاصمة إنها اندلعت بجدية. أما الإفراج المفاجئ عن جرار فيعني أن الخطة ضد العماري قد أحبطت وأن المجموعة المناهضة للرئيس بوتفليقة قد استرجعت قواها. يتبع...»<sup>38</sup>.

لم تقدم «بدر» شكوى ضد «تونيك» أبداً، بينما كانت قد قاضت «ديجيماكس»<sup>39</sup> (Digimex)، ثم تم استبعادها من إجراءات المحاكمة. ولم يتم تضمين قضية قرض «تونيك إمبالاج» في المجال الجنائي، بل في القانون العام باعتبارها «قضية تجارية»، ويخلص الصحافي إلى أنه:

«في الواقع، لم يتم أبداً، احترام أي معيار في هذا المجال، على مدى تاريخ الرأسمالية الجزائرية.

38 - benchicou.unblog.fr/2007/05/22/affaire-tonic-emballage-le-plan-contre-le-general-lamari-dejoue

39 - هي محاكمة في الاستئناف في قضية تبذير أكثر من 12 مليار دينار لمصرف «بدر» (بنك الزراعة والتنمية الريفية) لصالح مجمع Digimex. والمتهمون، ومنهم الرئيس المدير العام السابق لبنك «بدر»، ومدير «ديجيماكس» زي.، والعديد من كوادرات البنك تمت إدانتهم، وفقاً لسجل المحكمة، لأجل التبذير والتواطؤ في تبديد الأموال العامة والتزوير واستخدام التزوير والاحتيال.. وقام بالتحقيق في القضية محققون من الدائرة المركزية لمقاومة العصابات. www.algerie360.com/proces-en-appel-aujourdui-oppoant-la-badr-a-digimex-laffaire-de-dilapida-tion-de-1200-milliards-de-centimes-remonte-a-la-surface

حيث أن نزاعاً تجارياً مع بنك عمومي قد يُعالج على أنه جنائي أو لا. «لا يعتمد الأمر على القانون وإنما على هوية المستفيد من القرض وعلى توازن القوى السياسية التي تحميه في أعماله»، كما قال رئيس وحدة لإنتاج الأدوية كان يواجه ملاحقات قضائية، لعدم احترامه المواعيد المحددة لسداد قرضه. وهنا علينا أن نعود إلى تصريح عقبة جرار: إنها «قضية سياسية».

### سيطرة السلطة التنفيذية على المجلس الأعلى للقضاء

لا يمكننا فهم مثل هذه التدابير والتقلبات في مسائل العدالة إلا إذا ذكرنا أن القضاة يتم تعيينهم، وترقيتهم أو معاقبتهم من قبل المجلس الأعلى للقضاء.

تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون العضوي الذي يحدد تكوين وعمل وصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء<sup>40</sup>، فإن هذه المؤسسة يرأسها رئيس الجمهورية، وتتألف من وزير العدل بصفته نائباً للرئيس الذي يرأس المجلس ومن المدعي العام لدى المحكمة العليا وعشرة قضاة ينتخبهم أقرانهم. ويكون هؤلاء القضاة موزعين على النحو التالي: قاضيان من المحكمة العليا، أحدهما قاض جالس والثاني قاضي النيابة العامة، واثنان من قضاة مجلس الدولة بما في ذلك قاض جالس ومفوض الدولة، وقاضيان من محاكم الأمر القضائي بما في ذلك قاض جالس وآخر من النيابة. وبالإضافة إلى القضاة المنتخبين، يشمل تكوين المجلس الأعلى للقضاء ست شخصيات يعينهم رئيس الجمهورية لأجل كفاءتهم ويكونون من خارج الهيئة القضائية<sup>41</sup>.

هكذا ندرك إذاً ثقل ممثلي السلطة التنفيذية الساحق داخل الهيئات العليا للسلطة القضائية.

### عندما يطول الإكراه والفساد مجلس الدولة

#### قضية علي بن فليس

تعد قضية مؤتمر «جبهة التحرير الوطني»، التي طرحت للحكم في العام 2004 بشأن مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، مثلاً متميزاً لتدخل السلطة التنفيذية في مجال العدالة.

40 - القانون العضوي 04-11 الصادر في 06/09/2004، والمتعلق بالنظام الأساسي للسلطة القضائية. القانون العضوي 04-12 المتعلق بتكوين وعمل وصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء.

41 - سليمة الطواهرية، «المجاهد»، 1 تموز/ يوليو 2019

يعود أصل القضية إلى الطعون التي قدمها مناضلون من «جبهة التحرير الوطني» (قضية في المضمون وتأجيل التنفيذ) أمام الغرفة الإدارية لمحكمة الجزائر العاصمة. وكان الهدف منها إبطال المؤتمر الثامن للحزب، وتجميد حساباته وودائعه المصرفية، وأخيراً منع جميع أنشطة أعضاء القيادة في ذلك الوقت وعلى رأسهم الأمين العام للحزب علي بن فليس.

ولكي يؤكدوا اختصاص القضاء الإداري، اتهم هؤلاء المناضلون وزير الداخلية والمجموعات المحلية. في الواقع وإذا تمسكنا بأحكام الأمر 97/09 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن وزير الداخلية لا يصح له أن يتجه إلى القضاء الإداري إلا لطلب تعليق أو حلّ حزب، و فقط في الحالات المنصوص عليها بطريقة تقييدية في المادة 66 وما يليها من الأمر.

أما في خصوص الصعوبات الداخلية في عمل أي حزب، فإن الخلاف بين أعضائه منصوص عليه عموماً في القانون الأساسي، ولأن الحزب ليس سلطة إدارية، لا يكون الخلاف ضمن اختصاص القضاء الإداري. كما أن التهمة الموجهة للوزير كانت غير مقبولة من حيث الشكل على الأقل، طالما أن الطلب الأولي الذي تستند إليه هو نفسه غير مقبول، لأن النزاع متعلق بأشخاص خواص.

لكن القضاة ثبتوا تلك التهمة، بعد تعرضهم لضغوطات واعترافهم بذلك شخصياً، قائلين أنه «لا يمكنهم المخاطرة بخبز أطفالهم».

في قضية تأجيل التنفيذ، خلال الاستئناف الذي قدمه مرشح المؤتمر علي بن فليس، فإن مجلس الدولة الذي تلقى طلب الاستئناف، أعلن أن المسألة ليست من اختصاصه، بحكم أن النزاع متعلق بالنشاط الداخلي للحزب.

من الناحية القانونية كان لا بد لهذا القرار أن يكون ملزماً لقاضي الدرجة الأولى. ومع ذلك، وخلافاً لكل التوقعات، وفي انتهاك تام للقوانين ولقرار مجلس الدولة، أكد هذا القاضي اختصاصه من خلال الموافقة على طلبات المتقدمين.

يمثل إذا قرار محكمة الجزائر العاصمة هذا خرقاً لأحكام القانون العضوي 98/01 المتعلق بإنشاء مجلس الدولة و خاصة المادة 2 التي تنص على أن «مجلس الدولة هو الهيئة التنظيمية لنشاط المحاكم الإدارية ويضمن توحيد الأحكام الإدارية في جميع أنحاء البلاد».

كان لا بد لهذا القرار، الذي حكم في الاستئناف بأن القضاء الإداري غير مختص، أن يفرض في هذه الحالة على القاضي الأول.

ونتيجة لقرارهم، تم تسليط عقاب شديد على أعضاء غرفة الأحكام المستعجلة في مجلس الدولة (باستثناء عضو واحد معروف بقدرته على «قبول إملاءات السلطة التنفيذية») حيث تم إعفاؤهم من مناصبهم لأسباب زائفة.

ولما كان لمجلس الدولة أن ينظر في استئناف الدعوى على أساس المضمون بادرت وزارة العدل برفع قاض لم يكن له سوى لقب مستشار، إلى رتبة رئيس الغرفة حتى تضمن الغالبية أثناء المداولة. بالإضافة إلى ذلك، تعرض بعض القضاة من أعضاء الغرفة، لضغوط وتهديدات خطيرة (ابتزاز) لإجبارهم على تأكيد القرار الأول. وذلك ما فعلوه في الغالب، وبالتالي لم يترددوا في التنكر لأنفسهم كأعضاء في مجلس الدولة. في آخر الأمر تمت ترقية بعضهم وأحيل البعض الآخر على التقاعد!

### السلطة التنفيذية تمارس الإكراه ضد القضاة

تتدخل السلطات الحكومية، من خلال وزارة العدل، في تعيين القضاة والمدعين العامين، من بين الخاضعين للسلطة التنفيذية أو المطيعين، وكذلك غالبية أعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

وكما أشرنا أعلاه، فإن صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء تكمن بشكل خاص في تعيين ونقل وترقية القضاة ومراقبة انضباطهم. وعند البت في الإجراءات التأديبية ضد القضاة، يرأس المجلس في تشكيلته التأديبية الرئيس الأول للمحكمة العليا. ويمكن اتخاذ القرارات لضمان الترقية السريعة في التسلسل الهرمي أو على العكس من ذلك، لإبعاد القضاة المتمردين عن المناصب الأكثر أهمية أو حتى إقصائهم في المناطق النائية. بل حدث أيضاً أن تعرض بعض القضاة لإجراءات قانونية في قضايا ملفقة، يكون الدافع وراءها من حيث الشكل، مثلاً الاعتبارات المتعلقة «بخرق الالتزام بالسرية» أو «أخطاء مهنية ناتجة عن عدم احترام أخلاقيات المهنة». لكن يبقى كل شيء مرتبطاً بطريقة تقديم الدافع ودرجة الخطورة التي تُنسب للمعني. حيث يمكن أن يتهم القاضي لسبب غياب غير مبرر، أو علاقاته الشخصية أو لأنه تفوّه بحديث أمام أشخاص غير مخولين (سماعه). وكلها تفاسير وحجج تتحول معايرها كمعادلات «الهندسة المتغيرة». كما أنه يجوز للسلطة التنفيذية التدخل في إنشاء ملف الشرطة المطلوب قبل كل تعيين بقرار من رئيس الجمهورية، ويمكن إذاك لأجهزة الأمن المكلفة بالتحقيق (الشرطة، الدرك، الجيش) التلاعب بملفات الترشيح أو الترقية بإدخال عبارات مثل «متعجرف تجاه المصالح الإدارية» أو «مرن للغاية».

عند التداول اللفظي، يجب أن يجتمع المجلس الأعلى للقضاء بحضور ما لا يقل عن ثلثي

أعضائه. وتصدر قراراته بغالبية الأصوات، وفي حال تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس هو الغالب، مع العلم أن أعضاء المجلس ملزمون بسرية المداومات<sup>42</sup>.

مع تفاقم تناقضات منظومة الحكم، التي زادت سرعتها بسقوط حكم بوتفليقة، تضاعفت «عمليات مطاردة الساحرات»، وكذلك أيضاً تحركات المقاومة من قبل نقابة القضاة الوطنية.

فمنذ سحب ترشيح الرئيس بوتفليقة لولاية خامسة، وإقالته التي قُدمت على أنها استقالة، تشجعت هيئة القضاة خاصة بصعود الحراك، وبدأت تكرر بواسطة نقابتها مواقف تدين من خلالها الإجراءات الإكراهية ضد قضاة رفضوا التستر على عمليات فساد. في المقابل قام المجلس التأديبي للمجلس الأعلى للقضاء، برفع وتيرة العقوبات لأسباب أُعتبر الكثير منها مخالفة للانضباط. حتى أنه خلال دورة المجلس في 13 و14 كانون الثاني/يناير 2020، كان من المقرر أن يدرس أعضاء المجلس التأديبي 35 ملفاً من ملفات القضاة<sup>43</sup>.

«كان من المفترض أن تقوم هذه الهيئة التأديبية بفحص أخطاء مهنية مرتبطة بانتهاك أخلاقيات المهنة من قبل القضاة الخمسة والثلاثين المعنيين، حسب ما قيل. لكن في الماضي القريب، لم يكن عدد الملفات التي يعالجها المجلس التأديبي يتعلق بأكثر من خمسة عشر قاضٍ [...] وحسب وزارة الإشراف، فإن هذه الإجراءات التأديبية تطبيقاً للمادة 65 من القانون العضوي المؤسس للنظام الأساسي للقضاء. وينص هذا الأخير على أنه «في حال إعلام الوزير بخطأ جسيم ارتكبه قاضٍ (...)، فإن الوزير يشرع فوراً في إيقافه عن العمل بعد تحقيق أولي يتضمن تفسيرات القاضي المعني، وبعد إبلاغ مكتب المجلس الأعلى للقضاء».

أمام هذه الإجراءات، اتهمت النقابة (الاتحاد الوطني للقضاة) في بيان صحافي، وزارة العدل «بخرق القانون».

«النقابة [...] كانت قد ذُكرت أن الفقرة الثانية من المادة 65 من القانون العضوي للقضاة «تمنع بوضوح أن يتم نشر قرار الإيقاف عن العمل، علماً بأن هذا الضمان يتوافق مع مبدأ افتراض البراءة، المكرس عالمياً، كما أن هذا الضمان يهدف إلى حماية سمعة ومكانة السلطة القضائية من كل ما من شأنه أن ينقص من ثقة المواطن بها».

42 - سليمة الطواهرية، «المجتهد» 1 تموز/ يوليو 2019

43 - ملياء بوفاسة 26 Le Courrier d'Algérie أيار/ مايو 2020 - lecourrier-dalgerie.com/conseil-superieur- /de-la-magistrature-35-magistrats-devant-le-conseil-de-discipline

كما تؤكد النقابة أن «تعليلاً إيقاف مدعي النيابة، بناءً على المادة 26 من القانون العضوي للقضاة هو أمر في غير محله». إذ «تسمح هذه المادة لوزير العدل أن ينقل القضاة وأن يعينهم في مناصب أخرى (...) بعد إبلاغ المجلس الوطني للقضاء. مع التأكيد على أن هذه المادة لا تخول على الإطلاق لوزير العدل أن ينهي مهام القضاة». وأشارت النقابة إلى أن «إقالة القضاة هي من صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء وحده، وذلك وفقاً للمواد 68 و84 و86 من القانون العضوي للقضاة»<sup>44</sup>.

وقد جاءت الدورة التأديبية بعد فترة وجيزة من التحرك التاريخي المشفوع بإضراب مفتوح قام به القضاة (27-28-29 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، للاحتجاج ضد حركة نقل طالت أكثر من ثلاثة آلاف قاضٍ.

هكذا، ومع هذه الاعتداءات على السلطة القضائية واستقلاليتها، يمكن أن نفهم لماذا وكيف استطاعت القضايا التي تصدرت عناوين الأخبار خلال العامين 2000-2020، أن تصل إلى هذا المستوى من الانحراف وأن تهدد حتى وجود الدولة الجزائرية.

## 6 خاتمة

في دراستنا عن الفساد كأداة سلطة، كان من الضروري أن نطرح منذ البداية عنصراً مبدئياً وهو التشابك الثلاثي بين الريع الاحتكاري، ونظام الأوليغارشية، والزبائنية. فالدولة الاحتكارية تقوم بتمركز الفائض الاقتصادي وإعادة توزيعه، وفي الوقت نفسه، توفر الهيكل الإداري (الولايات والبلديات) وأذرع السلطة (أجهزة الدولة) التي تفتح طريق الوصول إلى الإيرادات. وسرعان ما تبين أن الوصول إلى الفائض الاقتصادي يكون من خلال المناصب في الدولة وأجهزتها، و«طبقة الدولة» والأوليغارشية، التي استحوذت على عوامل الإنتاج (رأس المال والأرض والعقارات) و كذلك على قوة العمل (العمالة الرخيصة والتشغيل).

تجاوزت عواقب هذا الواقع مجال الاقتصاد البحت لتدمج السياسة كأداة للسلطة والسيطرة على النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم. وبالنسبة للجزائر، فإن هذا التحالف بين «طبقة الدولة» والأوليغارشية قد شكل نظاماً بحاله مهّد الطريق لتعميم الفساد. ولم يعد هذا النظام يقتصر على مجرد وجود ريع النفط، ولا وجود دولة ريعية تعيش أساساً من ضرائب النفط، بل انتهى أمره إلى الظهور كنظام تحكّم اقتصادي وسياسي، يعمل على إبادة الحريات وعلى الاستبعاد الاجتماعي.

في الواقع، أصبحت العلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبين الشركات وشركائها، والمجتمع المدني ومنظماتها، تخضع، طوعاً أو قسراً، لمنطق التحكم الريعي في تخصيص جميع الموارد الوطنية (البشرية والطبيعية والمالية والتقنية والتنظيمية) وفي تنميتها وتوزيع الدخل الناتج عنها.

تجاوزت عواقب هذا الواقع مجال الاقتصاد البحت لتدمج السياسة كأداة للسلطة والسيطرة على النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم. وبالنسبة للجزائر، فإن هذا التحالف بين «طبقة الدولة» والأوليغارشية قد شكل نظاماً بحاله مهّد الطريق لتعميم الفساد. ولم يعد هذا النظام يقتصر على مجرد وجود ريع النفط، ولا وجود دولة ريعية تعيش أساساً من ضرائب النفط، بل انتهى أمره إلى الظهور كنظام تحكّم اقتصادي وسياسي، يعمل على إبادة الحريات وعلى الاستبعاد الاجتماعي.

عموماً، صارت العملية مسألة عرض وطلب في سوق الفساد، يسهّلها المنصب وامتلاك سلطة ما، غالباً ما تكون تمييزية، وتستفيد أيضاً من عدم فعالية نظام الرقابة، كما أوضحنا في ما يتعلق بتغيير دور المجلس الأعلى للقضاء والضغط على القضاة. كان من الممكن أن تكون الهيئات العليا للسلطة التشريعية (اللجان البرلمانية) والسلطة القضائية (المجلس الأعلى للقضاء) بمثابة «درع حماية» ضد انتهاكات النظام وفساده المعمم ونهب الأقوياء للبلاد، لو

احترمت صلاحياتها وقامت بدورها، لكن هذا لم يكن ممكناً. كما لم تنجح وسائل الإعلام في القيام بدورها وهو أساساً في التبليغ عن المخالفات والتنبيه من نتائجها، لأن العديد منها وضعت تحت نير تحالف طبقية الدولة مع الأوليغارشية الضاربة.

هذا ما ذكرناه في المقدمة، وهو أن هناك في الواقع تشابكاً ثلاثياً بين الفساد والريع الاحتكاري وظهور شبكات الزبائن، أدى إلى الاستيلاء على دور آلية الضبط المركزية أو إلى تقليصها وإبادةها، بينما كان من الضروري، كما يفرضه المنطق، أن تكون هي المتحكم الوحيد في الهيئات التمثيلية للمجتمع والوطن.

في ما يمكن أن نسميه «الانتقال» من نظام إلى آخر (من دولة الاحتكار إلى نظام ليبرالي جديد يلغي الضوابط الاقتصادية والاجتماعية)، أدى انهيار الدولة إلى ظهور أزمة اقتصادية وسياسية يصعب ضمنها وضع حدود بين العام والخاص، بين المدني والعسكري، والوطني والدولي، وبين الفرد والمجتمع. واندلعت صراعات باردة لضمان التفرد بجزء من نشاط إنتاج أو استغلال الموارد الريعية مثل تجارة الجملة ونصف الجملة، وظهرت في الوقت نفسه شبكات الزبائن، الممتدة في المجتمع وحتى داخل أجهزة الدولة وخارج الحدود الوطنية. و لكي تتمكن من التحكم في إحدى قنوات إنتاج وتحويل الدخل الريعي، يجب على كل شبكة زبائن أن تعمل على إدماج أحد الأوفياء لها في موقع من مواقع القرار، حيث تُحبك القوانين، وتمنح التصاريح أو الحقوق، وحيث تتم أيضاً المراقبة وتصدر العقوبات. وهذا يؤدي حتماً، إلى ضرورة إيجاد طرق تعايش بين الشبكات، تُبرم على أساسها تحالفات هشة (وطنية ودولية)، فقط للاستحواذ على مختلف مجالات الأعمال أو للدفاع عن مواقف مشتركة.

في ما يمكن أن نسميه «الانتقال» من نظام إلى آخر (من دولة الاحتكار إلى نظام ليبرالي جديد يلغي الضوابط الاقتصادية والاجتماعية)، أدى انهيار الدولة إلى ظهور أزمة اقتصادية وسياسية يصعب ضمنها وضع حدود بين العام والخاص، بين المدني والعسكري، والوطني والدولي، وبين الفرد والمجتمع.

إن الإضعاف من شأن القانون، وبالتالي التحايل الكامل والمعمم على الأحكام الضريبية والقانونية، مكن أولئك الذين استولوا حديثاً على ثروة البلاد من الحفاظ على أرباحهم و تنميتها. و بطبيعة الحال ليس لهؤلاء أي مصلحة في المطالبة بتعزيز المؤسسات وإقامة دولة القانون. وقد أمن الأوليغارشيون من خلال شرائهم للقرار على نطاق واسع، الغطاء السياسي ليتمكنوا من استخدام هذه الأموال لأغراض خاصة، من دون خطر التعرض للمقاضاة (لوقت ما على الأقل).

يكشف فساد الموظفين الحكوميين وأعضاء الحكومة، وحصولهم على ميزات غير مبررة في الصفقات العمومية، والتمويه وأعمال الفساد الأخرى، عن فشل جميع هيئات الرقابة المالية

(التفقدية العامة للمالية) أو السياسية (البرلمان ولجان التحقيق البرلمانية). وقد تلازم هنا تفكك النظام المالي والمصرفي مع مساهمة كبار المسؤولين في الجيش والحكومة في انهيار الدولة.

نشهد إذاً حالات استثنائية مختلفة للتهرب من تطبيق قوانين وأحكام البلاد، واستهتار ومجازفة في أخذ القرارات من قبل مديري المؤسسات المالية والمصرفية، وعمليات شراء خارج الائتمان، فقط بعد مكالمات هاتفية بسيطة من كبار المسؤولين السياسيين أو العسكريين، وغياب مؤسسات الرقابة في الدولة أو اختلال سير عملها... للوصول إلى هذا الوضع ولجعل الفساد يصبح أداة للسلطة، كان لا بد من الاستيلاء على السلطة، وكسب القدرة على إنشاء المؤسسات وتحطيمها، وأخذ قرارات للتعيين، والنقل، والإحالة على التقاعد المبكر، أو في كثير من الحالات إمكانية رفع الدعاوى القضائية ضد من يصعب إرضاءه أو يرفض تجاوز وظيفته بخرق القوانين والأحكام.

# تشريح الفساد: حالة الجزائر

رشيد سيدي بومدين

يحوز **رشيد سيدي بومدين** على تكوين مزدوج، علمي وسوسولوجي. وقد نشر خلال حياته الجامعية وكمتشار في الجزائر وخارجها، عدة مؤلفات.

ترجمة النص من الفرنسية: **سعيدة شرف الدين**

مراجعة النص المترجم: **عماد الدين رائف**

**66-60**

تمهيد: ما الذي يسمى فساداً؟ التدرج المتقن

**68-67**

تحويل أدوات مكافحة الفساد

**74-69**

خصائص الدولة النيوباتريمونية في الجزائر

**80-75**

مستويات الحوكمة الثلاثة

**87-81**

«الشكل» كعنصر لترسيخ النظام

**89-88**

خاتمة عامة



لكي نفهم نظام الفساد بأكمله، فلا بد من أن ننطلق من فرضية أن هناك نوعاً من التماثل بين الاضطراب الذي يرغب البعض على اللجوء إلى الفساد لأنهم «خارج» الشبكات، والوفرة المفرطة في الحصول على الأملاك بالنسبة للآخرين، حسب مرتبة كل واحد من أعوان أو أعضاء الشبكة. والفساد هو، بالتالي، وفي الوقت نفسه، جزء لا يتجزأ من نظام الزبائنية وأداة لإدارة وضبط الحشود.

## 1 تمهيد: ما الذي يسمى فساداً في الجزائر؟

توجد في الجزائر تفرقة ثقافية بين «الرشوة» المعروفة عامة باسم «التشييبا» أو «القهوة»، وهي مبلغ من المال يدفعه المواطن العادي للحصول على تذكرة الوصول إلى الخدمات (البسيطة أحياناً، مثل الحصول على مطبوعة وثيقة الحالة المدنية) أو أي حاجة أخرى، على الرغم من أن القانون يخوله ذلك.

وقد نتج هذا الوضع عن عملية سلب المواطن إمكانية الوصول إلى الخدمة العمومية، وحرمانه من حقوقه، والتي أصبح لا يمكنه استعادتها إلا إذا تنازل عن مبلغ يُقتطع من ماله الخاص.

إنها نتيجة الحوكمة الشاملة التي تعمل على تعميم الاستبعاد والتبعية الهذبة منظمة. لذا تضطر فئات مختلفة من السكان، من تلك التي تُعتبر «محتاجة للمساعدة»، إلى «الدفع» لاستعادة حقوق مسلوقة منها. وتسهر الحوكمة ذاتها على أن تشتغل بشكل جيد «التسويات» بين مجموعات الزبائن من ذوي الرتب الاجتماعية العالية وشبكات النهب.

وبالنسبة لأي عضو في تلك الشبكات، له منصب ما في الأجهزة، تتضمن هذه التسويات «حق تجاوز» يكون مرتبطاً بطبيعة ومستوى المنصب الذي يشغله. فيكون في حال تخوله في الوقت نفسه استلام «التذاكر»، و«تبادل» الخدمات مع نظرائه، وأو تمكين رؤسائه من تحقيق مردود لهم، وهذا ما يتضمن أيضاً وضع نفسه تحت رحمة أولئك الرؤساء... باسم القانون.

وتظهر خاصية النظام الزبائني هذه في السماح بغزارة للتراخيص بالتجاوز، بدءاً من أعلى مراتب هرم السلطة، ووضعا في الوقت نفسه الفئات السفلية تحت رحمة الدوائر الحاكمة التي يمكنها أن تنزل بها العقوبات بقدر ما يلزم، بحجة مخالفة القانون المكتوب.

في نظام زبائني، كما هي الحال في الجزائر، تعمل شبكات الريع «داخلياً» كأنها في علاقة أسرية (الأسرة، القرية، مجتمع الانتماء). وتكون أنساق تبادل التبرعات والهدايا المعهودة والتميز بطابعها الإلزامي وقوة وقعها، منظومة من الحقوق والواجبات محبذة من قبل المجتمع.

ومن بين الآليات التي يمتلكها النظام الزبائني، تلك التي تتمثل في تبادل «الخدمات الطبية» بين أعضاء شبكات النهب، وهي عبارة عن مقايضة ريعية، يستقطعها كل منهم حسب موقعه.

وتقوي هذه القاعدة تماسك النظام الزبائني من خلال إنشاء منظومة التزامات متبادلة بين أعضائه، والحفاظ عليها وعلى ديمومتها. وبالتالي يسهر قادة الشبكات المهيمنة على جهاز

الدولة، ممن يحتلون أعلى هرم السلطة، على حماية هذا القاعدة غير القانونية ولكن «الضرورية».

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من طبيعة الدولة الاستبدادية التي توحى أصلاً بدور للسلطات الأمنية، إلا أنه يمكننا تلمس الدور المهيمن الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في إجراءات التحكم الداخلي والسيطرة على «الفرق» المتكونة من «عناقيد» من الخدم، تحولوا إلى زبائن (فيسجلون تلك التجاوزات لاستعمالها كوسيلة تهديد بكشف الفساد أو بملاحقات قضائية ضد المخالفين).

وفي الخلاصة، إذا كان «الفساد» ضلالاً وانحرافاً وانتهاكاً للقواعد الأخلاقية والقانونية، من أجل التقاط الربح، فإن طريقة العمل الخاصة بهذه الشبكات تستخدم الاحتيال والمراوغة لتعزيز التضامن الداخلي بينها.

و لكي تُبين بشكل أفضل الترابط بين الفساد والمراوغة والاحتيال، من جهة، وأساط الحكم من جهة أخرى، يتعين علينا أن نحدد من المعنى كفاعل اجتماعي و بأي شيء هو معني. وحتى لا يبدو الاستيلاء على خدمات الدولة أو ممتلكاتها، لصالح المقربين منها، «سرقة» على حساب الجماعة، فلا بد من جعل الفكرة مقبولة في المفهوم العام. هكذا تظهر هنا «الروح العائلية»، التي تشيد بمن «يؤدي الخدمة»، مضيفاً إليها الاعتراف بلمسة «شطارة». ويتم بذلك رسم صورة يمكن أن تصبح مثلاً للنجاح الاجتماعي، مُتمناً بالولاء للقيم التقليدية المتعلقة بالتضامن العائلي والعشائري.

وتستمد منظومة النهب والفساد هذه ديمومتها من قبول المجتمع لها، حيث إنها لا تُعتبر، جزئياً على الأقل، سرقة على حساب الجماعة.

كي لا يبدو الاستيلاء على خدمات الدولة أو ممتلكاتها، لصالح المقربين منها، «سرقة» على حساب الجماعة، فلا بد من جعل الفكرة مقبولة في المفهوم العام. هكذا تظهر هنا «الروح العائلية»، التي تشيد بمن «يؤدي الخدمة»، مضيفاً إليها الاعتراف بلمسة «شطارة». ويتم بذلك رسم صورة يمكن أن تصبح مثلاً للنجاح الاجتماعي، مُتمناً بالولاء للقيم التقليدية المتعلقة بالتضامن العائلي والعشائري.

لذا فإن جعل الناس يعتبرون أن الفرد الذي جمع ثروة بسرعة كبيرة، ولكنه يجد الوقت لمساعدة أهله أو جيرانه، هي في الواقع طريقة لوضع أنظمة القيم القديمة في خدمة الممارسات الجديدة، وبالتالي لتقليل كلفة العقوبات الرادعة. هكذا يصبح المخطط الأيديولوجي - الذي يجعل من النهب فعلاً مشروعاً، لأنه موجه في نهاية الأمر ضد دولة مجهولة، غير محددة،

ويكرهها الناس منذ فترة طويلة - منفذاً لنموذج اجتماعي جديد، أي تصوّراً للعالم وطريقة في رؤية الأشياء، ونموذجاً متماسكاً يقوم على أساس محدد ومقبول من الجميع.

من بين الأمثلة على ذلك نجد العمليات الدورية لتوزيع مساعدات «للمعوزين» أو تسليم مساكن على أساس قوائم، تكون محل اعتراض دائم، لأن الجميع يعتبرها موضوعة وفق شروط غامضة. إن هذه العمليات تساهم في انغماس المستفيدين في وحل هذا القبول لنظام ظالم بشكل واضح، ولكنه مفيد لمن يعرف كيف يحافظ على علاقات جيدة مع وكلاء الشبكات، حتى يضمن وجوده على تلك القوائم.

هذا الجانب المعين من الفساد في الحوكمات يجعل من الضروري أن نعرف طبيعة علاقته بغيره من أنواع الفساد، حتى وإن كانت طفيفة، لأن لجميعها دوراً في الأجهزة المعقدة التي تحافظ على المنظومة الزبائنية.

## فساد بسيط، مكافأة وخدمات

أشرنا إلى أن أفراد طبقات المجتمع الوسطى والدنيا يدفعون من أموالهم الخاصة، على شكل «قهوة»، أو «بقشيش» أو «تشيبا»، للتمتع بحقهم في الحصول على الخدمات التي يُفترض أن يضمنها لهم القانون بصفتهم مواطنين. وإذا كان أفراد الطبقة الدنيا من الخدم ينالون على أسعار هذه «التذاكر»، ك«مكافأة» على خدمتهم، إضافة إلى الأجور التي يتسلمونها، فذلك لأن هذه الطبقة تشكل أيضاً مصفاة بين من هم ثابتين في خضوعهم للهيمنة وتجب رعايتهم، ومن هم خاضعين لكن يمكن أن يتمردوا في وقت ما، ويجب تدجينهم.

ويقترن دور أولئك الخدم في تدجين الناس من خلال وضع قوائم الوصول لما يُوزع بطريقة شعبية (سكن، دعم مالي، إعانات ومختلف أنواع الإعفاءات) على الطبقات الأكثر هشاشة اقتصادياً، بعمل «بوليسي بسيط» لصالح الأجهزة، يتمثل في الكشف عن المؤذي والخبث من الناس. كما أنهم يوفرون، في أسوأ الأحوال، خدمات مجموعات من «البلطجية» لإخضاع من هم أكثر تمرداً، ممن يتظاهرون على الطريق العام. فهم في مهمة القمع، بمثابة عمال «ذوي ياقة زرقاء».

غير أن أجهزة الإدارة تعج أيضاً بمجموعة كاملة من «ذوي الياقات البيضاء»، مكانهم في أسفل السلم لكنهم يشكّلون فئة أعلى بقليل من السابقة، هي التي توفر حشداً من خدام الشبكات المركزية والمحلية.

من بين هؤلاء يتم تعيين وكلاء «التواصل»، أي أولئك الذين «يعرفون» شخصاً ما، أو يدركون

ما يجب فعله، ويتلقون بالتالي سعر «تذكرة» الدخول إما لحسابهم الخاص، أو لحساب الشخصية الأعلى مرتبة و«التي تقدم الخدمة».

ولكن ألا يوجد في الحياة اليومية نوع من الدرجة الصفر من «الرشوة» أو «القهوة»؟ لا يعني هذا أن الأمثلة المذكورة تتعلق حقاً بإشكالية الفساد، لكنها تبين، من الأسفل، أن حقيقة التعويض عن عمل ما لا يُعتبر خطأ، بل فقط «مكافأة» أو «مقابل» لتقديم خدمة. ويمكن أن تكون تلك الحقيقة، في بعض الأحيان، حداً أدنى لضمان مقومات الحياة.

حمل الناس على احترام الفرد الذي جمع ثروة بسرعة كبيرة، ولكنه يجد الوقت لمساعدة أهله أو جيرانه، هي في الواقع طريقة لوضع أنظمة القيم القديمة في خدمة الممارسات الجديدة. هكذا يصبح المخطط الأيديولوجي - الذي يجعل من النهب فعلاً مشروعاً، لأنه موجه في نهاية الأمر ضد دولة مجهولة، غير محددة، ويكرهها الناس منذ فترة طويلة - منفذاً لنموذج اجتماعي جديد، أي تصوّراً للعالم وطريقة في رؤية الأشياء، ونموذجاً متماسكاً يقوم على أساس محدد ومقبول من الجميع.

هناك مثال يدفعنا، على الرغم من عدم أهميته في الظاهر، خطوة أخرى نحو إشكالية الفساد (البسيط؟)، الذي يكتسي أحياناً أشكالاً غريبة.

عادة ما يكون الوصول إلى خدمة من خدمات الدولة أسهل بكثير من خلال العلاقة التي يمكن للمرء أن يربطها أو يقيمها، «مجاناً أو مقابل أجر»، مع أحد الموظفين سواء كان من أهله، أو صديق طفولة، أو جاره، إلخ<sup>1</sup>.

هكذا يكون شأن موظف مثلاً من قسم الميزانية في إدارة ما، مكلف بحمل فواتير أو مشروع تفويض، إلى مكتب المدير للتوقيع عليها، وبالتالي لدفع مقابل فواتير أحد مقدمي الخدمات أو الآخر. هناك على طاولة المدير أو في دفتر التوقيع يتم ترتيب الملفات وفقاً لتوقيت وصولها. لكن إذا قام هذا الموظف «بترتيب» الدفاتر و«بتقديم» بعض الفواتير على غيرها بعدة درجات، يكون قد أتاح للمقاول صاحب تلك الفواتير، استلام دفعها قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الأجل العادي، وأحياناً قبل شهر أو شهرين، وحتى أربعة أو خمسة في الفترة الأخيرة من السنة. طبعاً يكافئ المقاول المعني ذلك الموظف الذي لا ينتهك بفعلته تلك أي قاعدة أو قانون، سوى القانون الطبيعي القائل بأن «الذي يصل أولاً، يكون أول من يُخدم». ويحصل مقابل هذه الخدمة على تعويض نقدي أو غيره.

وبصورة أعم، أصبحت مسألة آجال الدفع من قبل مديري الشؤون المالية المركزيين، معقدة لدرجة أنه نشأت إجراءات موازية تتمثل في تواطؤ بعض الإدارات العمومية مع المقاولين،

1 - أول سؤال يطرحه عليك صديق يحتاج إلى إحدى الخدمات الإدارية المتعلقة في أي ملف هام أو بسيط، هو: «هل تعرف أحداً في...؟» متبوعاً بقائمة جميع الخدمات الوطنية أو المحلية في كل المجالات.

بحيث تسعى تلك الإدارات إلى التسريع بدفع فواتير مُمَوَّنِيها، وتتجنب مراقبة نوعية الخدمات المقدمة ومطابقتها للطلب، أو حتى صلاحية الفواتير.

وتعتمد طريقة نشوء هذه الشبكات على خروقات خطيرة عادة ما يقترفها موظف تجاه واجباته المهنية. فتصبح تلك الخروقات بمثابة مراوغة جماعية حقيقية<sup>2</sup>، وهي تبين أن هذه الأساليب منظمة وناتجة عن توافق ضمني، أكثر مما هي مجرد مجموعة ممارسات فردية.

هكذا، عندما أصدرت السلطات في العام 1976، أمراً يمنح البلديات وحدها دون غيرها القيام بالصفقات المتعلقة بالأراضي داخل المناطق الحضرية، عرضت البلديات على المواطنين بيع قطع أرض صالحة للبناء في شكل مساحات مقسمة، على أن يقوم المعنيون بوضع رسوماتها الفنية وعرضها لموافقة قسم الخدمات الفنية في الولاية. وكلف العديد من رؤساء البلديات فنيين بذلك القسم من الولاية ببلورة الملفات الفنية لمشاريع التقسيم التي من المفروض أن تقوم إدارتهم بالموافقة عليها وفقاً للإجراءات التنظيمية. بعد ذلك تعود الملفات إلى رئيس البلدية فيقوم بنشر القرار المتعلق بتخصيص حصص الأراضي للأفراد بما في ذلك حصص الفنيين المعنيين ومن يعلوهم في التسلسل الهرمي.

وحسب هذه الإجراءات، حصل كل واحد من الفنيين، مقابل كل تقسيم قام بإعداده، على قطعة أرض دفع مقابلها سعراً «إدارياً» سخيلاً بالنسبة لقيمة الأراضي الحضرية المعتمدة/المجهزة في السوق، خاصة وأنها نادرة جداً، فكسب كل فني بذلك ثروة حقيقية.

بهذه العملية أصبح الفنيون متورطون في مسألة غير شرعية، وبالتالي عرضة للملاحقة القضائية. وهذا ما ضمن أنهم لن يتجرؤوا، في أي حال من الأحوال، على إدانة مسؤول ما (رئيس القسم، أو المدير...) إذا ما «عالج» ملفات لشخصيات تحتوي على حصص من عيار آخر. وهذا أيضاً ما يفسر ظهور العديد من مديري ورؤساء الأقسام الإدارية في ملفات المحاكمات الكبرى المتعلقة بالفساد، في السنوات الأخيرة.

كيف يمكن نعت إدارة تفسد موظفاً أو إدارة أخرى أو هيئة مهنية؟ هل هي خيانة، أم أنه نظام تبادل الخدمات المبني على اقتطاع الريع وهو يظهر هنا من جديد (علماً أن الأراضي العمرانية التي يتم تقسيمها بغية البناء، غالباً ما تكون ملكاً للدولة)؟

هكذا نشأت معايير جديدة، أولها التوافق على شرعية الاقتطاع من الأملاك العمومية، ثم النجاح الاجتماعي كمرجع، فأصبح من لم يقبض أو يحصل بما يتناسب مع منصبه وإمكانياته

2 - المراوغة هي سلسلة من الأفعال يزيغ من خلالها الموظف، أو الذي فوضت إليه مهمة ما، عن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بمنصبه أو بالتفويض الذي أوكل إليه.

«أبله اجتماعياً» وليس نموذجاً للشرف والاستقامة. لقد تغير حقاً النموذج الاجتماعي، وفي هذه المرحلة من تفكيرنا، يظهر هذا النموذج مدعوماً من قبل الهرم المكون من مختلف الخدم في أجهزة الدولة بأكمله.

إن هذا التعميم في ممارسات الكوادر والموظفين على جميع المستويات، وما يفرضه من تغيير واسع النطاق في أسس الحكم الاجتماعي، هو الذي خلّف النسيج الموالي لقبول ثمار الريع وتداعياته المتواترة : فهو نهب منهجي وتوافقي لممتلكات المجموعة.

والنتيجة هي أن أصبحت مصلحة الخدم، موضوعياً، في بذل جهد لأجل تثبيت منوال عمل الأجهزة القديم، عوض تحريرها منه. وهو ما يفسر الصعوبات الهائلة لوضع أنظمة إلكترونية أو قواعد بيانات رقمية<sup>3</sup>.

لقد أجبرت التغييرات التي طرأت على السياسات العامة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وخاصة إضعاف القدرة الصناعية واعتماد الليبرالية، الأسر على البحث عما يلبي احتياجاتها من خلال عمل غير مستقر و«غير رسمي»، مما أدى إلى غزو الأسواق بالمنتجات المستوردة، التي نجدها عامة في النشاط التجاري الذي يتعاطاه البائعون على الطريق العام. وأصبح السكان والمارة يرون في احتلال الأماكن العامة من قبل تجار شبان، ليس فقط اكتظاظاً وفوضى في الفضاء المشترك، بل أيضاً مجالاً لمواجهة عنيفة في بعض الأحيان. وتمثل هذه الظاهرة في الواقع تعبيراً غليظاً وفورياً عن المنافسة الشرسة من أجل الحصول على مساحة اقتصادية والحفاظ عليها كمورد للعيش. فهو استيلاء على مساحة معيشية كافية لعرض وبيع سلع، باستخدام القوة، كلما لزم الأمر.

وأدت هذه المنافسة من أجل احتلال المساحات المخصصة لحركة المرور، من مشاة أو سيارات، إلى عدة مواجهات إكراهية، حطمت التوافقات القديمة التي كانت تحكم الكياسة الحضارية في الأماكن العامة بالمدن، وبالتالي حسّ المواطن.

لا يجب أن تلهينا محنة سكان المدن في مواجهة تضخم الأعمال غير الحضارية المقترنة بغياب حس المواطن، عن التغييرات الكبرى التي عرفتها المدن في العقود الماضية. فقد أطلقت هذه التغييرات آليات عميقة، ومتجددة باستمرار، غيرت الأسس التي تتم وفقها إعادة هيكلة

3 - شغل عبد المجيد تبون، قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية في العام 2020، منصب وزير الإسكان مرتين في نظام بوتفليقة. وكان قد أعلن حينها أنه، تجنباً لتكرار انتهاكات أولئك الذين يكسبون عدة مساكن، سيشكل قاعدة بيانات وطنية (من خلال الربط بين بيانات الولايات)، مما يجعل هذا النوع من الممارسة مستحيلًا. وقد أعلن ذلك حينما كان وزيراً، أي منذ أكثر من عشر سنوات. لكن يجب أن ندرك أن بيانات الدواوين العمومية للممتلكات العقارية قد تمت حوسبتها منذ أربعين عاماً. وبالتالي، لم تكن مشكلة عدم وجود قاعدة البيانات الوطنية، مشكلة تقنية، بل على العكس من ذلك، هي دليل واضح على غياب أي رغبة في إنشائها، كما أظهرت المعلومات التي كشفت خلال محاكمات كبار المسؤولين.

المدن والأنظمة العمرانية.

يكشف فحص بعض الممارسات، حتى وإن كان سريعاً، أن نوعاً من الرأسمالية الوحشية تنخرس بشكل أكثر فأكثر عمقاً، وتظهر في الحياة اليومية من خلال تعبيرات غليظة ومباشرة على علاقات القوة بين الأفراد. حيث أصبح غزو الفضاء الجماعي، تماماً مثل إنشاء البناءات الفوضوية الجديدة، أماكن مشتركة لتكوين الأرباح<sup>4</sup>.

## خلاصة

ليس من المجدي أن نضع تحت المُسمّى نفسه أنظمة ممارسات مختلفة لأسباب متعددة. فنحن نجد من ناحية، أفراد أدنى الطبقات الاجتماعية، ممن استُعدوا وسلبوا من حقوقهم المدنية والاجتماعية، مضطرين إلى «دفع تذكرة» من أجل استعادة حق، على الرغم من أنه مكتسب ومُعترف به في نصوص الجمهورية والقوانين الرسمية. ومن ناحية أخرى، بوجوازيات الجهاز ورجال الأعمال وأصحاب المصانع وكل طبقات الخدم الذين يعيشون من الربح وتوزيعه. وتتبادل هذه الطبقات الاجتماعية جميعها سلعاً وخدمات تعزز صراوة النهب وتجعل منه منظومة قائمة.

ويعمل أفراد أدنى درجات سلم هذه الشبكات، التي اجتاحت أجهزة الدولة لتقديم خدماتها، كسماسرة ووسطاء للتدخل لدى «من يحق له» مقابل مكافأة «تناسب» خدمتهم. وبصفتهم هذه، يلعب هؤلاء دور «المسهّلين» مع مُورّدي السلع أو الخدمات، أحياناً ضد الإجراءات المؤسسية، وعموماً حسب شروط متفق عليها، تهدف إلى التحايل على أحكام القانون في المجالات التي يعملون فيها، وحسب الشكل الملائم.

يبدو إذاً أن في هذه الفئة من جهاز النهب الشامل - وليس الفساد البسيط فحسب - قد ظهرت نماذج جديدة «تنظم» معايير النجاح الاجتماعي وتحكم طرق «أن يكون المرء موظفاً». ولأن عمل الموظف هنا يفترض مخالفة القانون المكتوب، يكون الفاعل بالضرورة معرضاً للعقوبة، وبالتالي في وضع يضطره إلى الانصياع لرؤسائه.

أما أعضاء الشبكات الذين يشغلون أعلى المناصب في هرم المجموعات التي تهيمن على الدولة ودوائر جمع ومراقبة وتوزيع الربح، فلهم طرق أخرى لترتيب تبادل الممتلكات والخدمات الناتجة عن عمليات النهب بين أفراد الطبقات العليا أو في دائرة الأسرة بالمعنى البيولوجي. وتعزز هذه المبادلات، المبنية على الهبة وإرجاع الهبة، وضع هذا وذاك. وهي لا «تنسخ» العلاقات الأسرية/ المجتمعية بشكل بسيط، بل تنشئ تحالفات من نوع جديد

4 - انظر رشيد سيدي بومدين Occupation des espaces publics : Incivismes et incivilités مداخلة في ندوة Images et citadinités» الجزائر، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر - 1 كانون الأول / ديسمبر 2005 .

## 2 تحوير أدوات مكافحة الفساد

في أعقاب الاستقلال، وبسبب «الصرامة الثورية» الظاهرية، كانت عقوبة شديدة تسلط مبدئياً على من يرتكب جرائم اقتصادية ضد الأموال العامة. حتى أنه تم إعدام موظف بشركة عمومية رميةً بالرصاص، في أوائل سبعينيات القرن الماضي، لأجل تحايل، لم تكن عقوبته لتتعدى الخمس سنوات سجناً لو حُكم عليه اليوم.

وقد كانت دائرة المحاسبات، التي تم إنشاؤها بموجب دستور 1976، قد عاشت أوج مجدها خلال ثمانينيات وتسعينات القرن الفائت، لما كانت تقدم للعدالة كل من كانت «السلطة» آنذاك ترغب في تشويه صورته، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى محاكمته وسجنه. وقدّاك، وُضع مسؤولون عن أكبر الشركات العمومية في قفص الاتهام، وسُجن بعضهم.

في بداية الثمانينات، تمثلت أول عملية «سياسية» قامت بها دائرة المحاسبات هذه، في توجيه الاتهامات للتكنوقراطيين، ممن درسوا في الجامعات الأجنبية أو المعاهد العليا، وغالباً ما كانوا من المناضلين في حرب التحرير. وكانوا قد ساهموا، بعد الاستقلال، في إنعاش الاقتصاد من خلال إنشاء الصناعات الجديدة والبنى التحتية الكبرى. كانت عملية سياسية واسعة النطاق هدفها استبدال النخب التي كانت تبدو مستقلة أكثر من اللزوم.

في بداية الثمانينات، تمثلت أول عملية «سياسية» قامت بها دائرة المحاسبات هذه، في توجيه الاتهامات للتكنوقراطيين، ممن درسوا في الجامعات الأجنبية أو المعاهد العليا، وغالباً ما كانوا من المناضلين في حرب التحرير. وكانوا قد ساهموا، بعد الاستقلال، في إنعاش الاقتصاد من خلال إنشاء الصناعات الجديدة والبنى التحتية الكبرى.

كانت عملية سياسية واسعة النطاق هدفها استبدال النخب التي كانت تبدو مستقلة أكثر من اللزوم، بطبقة جديدة من الأشخاص المقربين من «حزب جبهة التحرير الوطني»، الذين يُعتبرون، قبل كل شيء، خدماً مطواعين.

وقد خدع الخطاب المتشدد في ذلك الوقت، والمخلص في شعار «العمل والصرامة لضمان المستقبل»، «المبلغين عن المخالفات»، فنددوا بمراوغة واختلاسات هامة من قبل مسؤولين هامين في الشركات أو الهيئات العمومية. وبصفة عامة أدى ذلك بهؤلاء المبلغين إلى فقدان وظائفهم ومنزلهم (في حال أنهم مقيمون في سكن تملكه الشركة التي تشغلهم)، وإلى قضاء بعض الوقت في السجن كمتهمين بالاشتراك في قضايا مكافحة سوء تصرف أو فساد.

واستمرت السلطات في معالجة هذه المسألة بالطريقة نفسها حتى بداية الحراك، أي لمدة أربعة عقود تقريبا. لقد رأينا مدعين عامين وقضاة ممن تجرؤوا على إصدار مذكرات اعتقال على أساس أدلة، ضد أفراد من دائرة المقربين من الرئيس بوتفليقة، يتعرضون لتدهور رتبهم، ونقلهم من دوائر عملهم، قبل إغلاق ملف القضية وتجنب أي تحقيق<sup>5</sup>.

بينما كانت أكبر فضائح الفساد متعلقة بوزراء في حكومة بوتفليقة قد اندلعت على الساحة العامة، قرأنا في تقرير دائرة الحسابات للعام 2019 بشأن نفقات 2016، أن «الدائرة لاحظت عدة مواقع خلل في التصرف في النفقات العمومية، متعلقة خاصة بعدم تطبيق قواعد منح القروض واستخدامها»<sup>6</sup>.

لم يصدر قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد (ONPLC) إلا في العام 2006، وقد حدد صلاحياتها وخصائصها قانون 20 شباط / فبراير 2006 المتعلق بمنح الفساد ومكافحته.

### 3 خصائص الدولة النيوباتريمونبالية (néo-patrimonial) في الجزائر

#### شبكات قيد الإنشاء

بسبب هيمنة جماعات استولت على الدولة وتصرفت فيها على نحو التصرف في الملك الخاص، تعتبر الدولة في الجزائر دولة نيوباتريمونبالية<sup>7</sup> (الإرثية والإرثية المحدثه)، حيث يتم التصرف في مواردها وكأنها أملاك خاصة.

وتنفرد كل شبكة بإقامة احتكار شبه كلي على قطاع اقتصادي معين، أو قناة استيراد، مثل المواد الغذائية (قمح، سكر، زيت... وغيرها)، أو سوق الأشغال والخدمات (محروقات، أشغال عامة، اتصالات...). ولهذه الشبكات وكلاء ووسطاء في جميع الإدارات التي يمكن أن تفيد في ممارسة ذلك الاحتكار. وتتمثل قاعدة شغلهم في الاحترام المتبادل للمجالات المخصصة لكل منهم (ما سميته «قاعدة الثمانية عشر مترا»، أو «المساحة المحصنة») لأجل صيانة منظومة الريع والدفاع عنها. ولهذا السبب يُنتدب مشغلو الشبكة داخل الإدارات من صفوف كوادر الشبكة.

بسبب هيمنة جماعات استولت على الدولة وتصرفت فيها على نحو التصرف في الملك الخاص، تعتبر الدولة في الجزائر دولة نيوباتريمونبالية (الإرثية والإرثية المحدثه)، حيث يتم التصرف في مواردها وكأنها أملاك خاصة.

وقد شرح العديد من المؤلفين<sup>8</sup> كيف توفر الهياكل «الحزبية»، بمختلف اتجاهاتها (قومية، إسلامية... وغيرها) مصعداً اجتماعياً لرجال الأعمال، فوجد المقاولين المحليين والمستوردين وتجار الجملة مجمعين في شكل عناقيد من الزبائن، يجتاحون المجالس المحلية في البداية، ثم البرلمان ليتمكنوا من التشريع بقدر ما يلزم من أجل حماية مصالح هذه الشبكات.

والغريب أن الإدارة المركزية تؤكد أنها تواجه صعوبة في حوسبة خدماتها (الضرائب، صناديق

7 - الدولة الغنامية المعاصرة، حيث هناك مؤسسات ودساتير وقوانين مُشابهة لتلك الموجودة في الدولة الحديثة، إلا أنها تتميز بوجود نظامين متعايشين، أولهما نظام القواعد الدستورية والقانونية المكتوبة، التي تنظم تشكيل مؤسسات السلطة ومهامها وعلاقة المواطن بالإدارة والدولة. والنظام الثاني، نظام غير مكتوب مكون من علاقات الولاء والتبعية والزبائنية، وهو النظام الفعلي في الممارسة الذي يتفوق على القانون المكتوب. انظر بهذا الصدد لبنان: رأسمالية غنامية: من المزرعة إلى الشركة إلى الغنيمة، أديب نعمة، جريدة الأخبار، بتاريخ 10-09-2018 (جزءان).

al-akhbar.com/Capital/257646

8 - من بينهم محمد حشماوي.

5 - انظر في القضايا المتعلقة بـ BRC, CONDOR

6 - capaalgérie.dz - صحيفة إلكترونية.

الضمان الاجتماعي، قوانين الشغل)، وكذلك في تثبيت استخدام الأموال غير النقدية، وتطبيق معايير الجودة على السلع المستوردة.

والخاصية الثانية للدولة النيوباتريمونيالية، التي غالباً ما تسمى الدولة «الزبائية»، هي أنها تستند بصفة كلية تقريباً، إلى شبكات نَسَب (أو قرابة)، يَكُنُّ أعضاءها الولاء للقادة ذوي الرتب الأعلى، ويتلقون في المقابل جزءاً من الرئوس الموزعة. ونشير في هذا السياق إلى نص<sup>9</sup> Schemeiel و Leca، لأنه يشرح بوضوح خصائص الدولة النيوباتريمونيالية.

وتُبين المفردات المستخدمة في لائحة اتهام آخر رئيسين للحكومة الجزائرية، أحمد أويحيى و عبد المالك سلال، الكثير عن الطرق المستعملة لخدمة الدائرة المقربة: تتعلق التهم الموجهة لهم بـ «منح الغير، عمداً، امتيازات غير مُستحقة أثناء إبرام الصفقات وتعديلات الصفقات، خلافاً لما تقتضيه الأحكام التشريعية والتنظيمية سارية المفعول»... «طلب وقبول امتيازات غير مستحقة»... «التحصل على إتاوات ومنافع خلال إعداد أو إجراء مفاوضات بهدف إبرام صفقات»... «تبيد الأموال العامة واستعمال غير قانوني للأموال العامة»... «منح امتيازات تجارية وتخفيض في الضرائب والرسوم من دون ترخيص قانوني»<sup>10</sup>.

وتحتاج جميع هذه الشبكات، التي تتحكم أحياناً في قطاعات بأكملها، إن لم تكن فروعاً غاية في الأهمية، إلى نقاط عبور إجبارية، خاصة من بين أولئك الذين يدورون حول قطاع توريد السلع والخدمات.

وإذا ما بات بعضهم، بسبب علاقتهم «الوظيفية» مع وسطاء أجنب، رجال «مهارة وكياسة»، فإن المهمة تُوكل أحياناً إلى الأقارب البيولوجيين، لأن «أولاد» أو أقارب أصحاب السلطة، غالباً ما يكونوا ضمن طريقة العمل هذه، الوسيلة المميّزة للوصول إلى «صانعي القرار». نذكر في هذا الصدد أن عدداً كبيراً من الورثة، قاموا بفتح «شركات ناشئة» مخصصة لـ «الاتصالات» وكذلك «مكاتب اتصال» وعلاقات عامة أو خدمات الإنترنت.

وقد ظهر هذا الخلط بين الوظائف والمصالح العشائرية والعائلية للرأي العام، خلال المحاكمات الجارية حالياً بفضل الحراك، التي أظهرت ممتلكات ضخمة كان يتمتع بها، من

J. Leca et Y. Schemeiel «l'État patrimonial dans les pays arabes», in International Political - 9 Sciences Review, USA, et Rachid Sidi Boumedine, «Acteurs, pouvoir et aménagement», HDR. Université de Poitiers, juin 2001.

دون أي مبرر شرعي أو قانوني، أفراد من عائلات أقوى أعضاء الأجهزة، أو شركاؤهم (من رجال الأعمال وأصحاب مصانع، وما إلى ذلك).

محاكمات 2020 توضح لنا الأمور بأمثلة دقيقة: مثلاً، أن كل ما يملك المدير العام السابق للأمن من عقارات، بالإضافة إلى 25 حساباً مصرفياً، جردت على النحو التالي «34 فيلا وشقة في الجزائر العاصمة، 25 قطعة أرض ومنزلاً ونشير مرة أخرى إلى أن في وهران، 5 شقق في تيبازة، 5 شقق أخرى في تلمسان، شقة في عين تموشنت وأخرى في سطيف! هذا كل ما يملك رئيس الشرطة الجزائرية السابق! بالكاد 71 عقار! فقط لا غير، فقط ولا شيء أكثر...!»<sup>11</sup>.

و من ناحيته يمثل جهاز الدولة الرسمي، مؤسساته، وأساليبه عمله، وقواعده المكتوبة (أو غير المكتوبة) وهي كلها سهلة الاختراق من قبل الشبكات وتتفاعل مع عملها، يمثل هذا الجهاز عنصراً أساسياً لكي تتمكن منظومة السلطة من العمل بدورها وتستخدم قواعدها لجمع الريع وتوزيعه.

و تستخدم الشبكات التي تنفذ إلى الجهاز الرسمي، زبائن خارجيين، سبق ذكر بعضهم، مثل أعضاء الأحزاب والجمعيات، الذين يشكلون أكبر فئة من مجموعات زبائن تلك الشبكات. ويتم تجنيدهم من خلال إجراءات تحدد كيفية اختيار المرشحين للدخول إلى الجهاز.

وتقع عملية الاختيار عبر «ممر فرز» يسمح بتنقية المرشحين للمناصب وفقاً لقنوات مختلفة: عضوية في حزب سياسي معين، وظيفة في الإدارة أظهر المرء من خلالها حماسه وكفاءته في تنفيذ التعليمات الشفوية وتفسير النصوص، أو دعم لأنشطة سياسية لما يتعلق الأمر برجل أعمال... الخ.

ويمكن أيضاً أن تكون التبعية، على عكس ذلك، من جانب خدم مثبتين في جهاز الدولة، مهما كانت رتبهم، وهؤلاء يخضعون لمراكز قيادة خارجية، من دوائر الأعمال أو لوبيات النشاط غير الرسمي.

ولأن العلاقة بالسلطة داخل المؤسسات (أو على رأسها) تخضع لقواعد الولاء لقمة الهرم أكثر مما تلتزم بأي قاعدة أخرى، يكون امتثال المنتخبين في مختلف الهيئات إلى أوامر المسؤولين الأعلى رتبة منهم أقوى بكثير من رغبتهم في إرضاء ناخبيهم.

لكي نفهم كيفية عمل الدولة التي تصبح أسيرة منشأ الربيع وتجميعه وتوزيعه، لدينا مدخلان:

- يفترض الأول أن المجموعات المسيطرة تحتاج في عملية إنتاج الممتلكات والخدمات وتوزيعها، إلى توظيف أعضائها (من خدم وزبائن) في مناصب من الهيكل التنظيمي العمومي، حتى يتسنى لها تنفيذ الأعمال والإجراءات اللازمة لإنتاج تلك السلع والخدمات أو توزيعها على شكل ريع.

- و يتمثل المدخل الثاني في مجموع القوانين والقواعد والإجراءات، التي سيقوم أولئك الموظفون (بداية من الوزير إلى سكرتير البلدية) بـ «تشويبهها» أو تطبيقها بشكل انتقائي وفقاً لمصالحهم<sup>12</sup>.

## شبكات، دوائر وريوع

مهما كان الشكل الذي تتخذه الروابط بين أعضاء شبكة ما أو بين شبكات متعددة، تعمل على أساس احترام المجالات المخصصة لكل منها، تبقى دائماً الأسرة أولى دوائر المستفيدين، وفيها يشكل الأولاد والأحفاد المرتبة الأولى (بالنسبة للميراث، ولكن أيضاً للكتمان والمواراة)، ثم الزوجة (التي ترث ملكاً في نطاق حق الانتفاع مثل مسكن أو أرض زراعية)، فالأشقاء (الذين يبدؤون بالسيطرة على المواقع الحساسة مثل الشرطة والجمارك والضرائب...). تأتي بعدها دائرة الخدم المباشرين - من أهال فقراء، وأصدقاء الطفولة، ورفاق المدرسة والمعهد و الثكنة، وما إلى ذلك، وأخيراً أعضاء شبكات المصالح المشتركة.

يجب أن ندرك هنا أن الهدف النهائي بالنسبة لقيادة الشبكات كما لأعضائها هو ضمان «نسخ» تنظيم الأسرة، نسخاً بسيطاً للحياة اليومية، وموسعاً على مدى الطويل، من خلال الدفاع عن المصالح المشتركة، وعن استراتيجيات التحالفات السياسات والاقتصادية أو تلك المبنية على الزيجات... إلخ.

لهذا السبب يوجد، حتى في حال مثول مسؤولين أمام العدالة، نوع من التوافق على أن ما يتم إعطاؤه للزوجة قد «أعطي للأسرة البيولوجية» لتأمين عيشها. وقد اكتست هذه الفكرة أهمية واسعة لدرجة أنه خلال المحاكمات، يمكن أن تمثل «الزوجات» أمام المحكمة من دون أن يتعرضن أبداً للإدانة. و نادراً ما يظهر «منزل العائلة» (الذي قد يكون حديثاً جداً) بين

12 - هناك جملة مشهورة قالها رئيس الوزراء بلعيد عبد السلام بعد تعيينه في أوائل التسعينيات. فقد أعلن أنه يريد محاربة الفساد لكنه ما لبث أن تراجع بعد شهر أو شهرين، قائلاً إنه لا يستطيع فعل أي شيء، لأن عمليات الاختلاس هذه تمت بشكل قانوني أو على الأقل تحت غطاء القانون. انظر: ص 156 من

الأماك المعرضة للحجز. وقد رأينا حالات يظل فيها المسكن الرئيسي محمياً حتى عندما يغادر الشخص المعني البلاد «قبل أيام فقط من التاريخ المحدد لاعتقاله»، كما لو كان ذلك من باب الصدفة.

كما أكدت مختلف محاكمات ربيع 2020 كيف كان يتم إعداد الميراث في أوائل الثمانينيات. حيث كان من المعروف عند العموم أن العمليات الكبيرة في إعادة توزيع الممتلكات والامتيازات لصالح أسر القادة، كانت قد أتاحت لتلك الأسر التمتع بأراض تعتبر «فائضة» من الأراضي الزراعية العمومية التي تمت «إعادة هيكلتها» في ضواحي المدن الكبيرة، أو مؤسسة الملكية العقارية الزراعية، في مناطق الجنوب إلخ.

أكدت مختلف محاكمات ربيع 2020 كيفية إعداد الميراث في أوائل الثمانينيات. حيث كان من المعروف عند العموم أن العمليات الكبيرة في إعادة توزيع الممتلكات والامتيازات لصالح أسر القادة، كانت قد أتاحت لتلك الأسر التمتع بأراض تعتبر «فائضة».

في الوقت نفسه، يتم تحضير عملية تسليم المشعل للأولاد (الذكور أولاً ثم يوسع ليشمل الإناث) وذلك عن طريق إرسالهم إلى جامعة في الخارج مع منحة دراسية هامة، ووصولهم على جنسية بلد الدراسة أو على الأقل، على بطاقة إقامة فيه، ثم العودة إلى الجزائر لاحتلال مجال مربح حيث «يستثمرون» من دون أن يعرف أحد من أين تأتي مواردهم الضخمة<sup>13</sup>.

هكذا اتضح أثناء محاكمة رئيس الشرطة السابق اللواء عبد الغني الهامل، أن كل واحد من أبنائه (ثلاثة أبناء وابنة) كان يملك ثلاث أو أربع شقق وعدة قطع أرض، بعضها كان صناعياً، وثلاث أو أربع شركات، بينما كان اثنان من بينهما لا يزالان قصرًا (16، 17 و19 سنة)<sup>14</sup>.

الغريب أن المجالات التي يزعم العديد من «الخبراء» أنهم وجدوا فيها «فجوات» و«تأخيرات»

13 - في إجابة على سؤال حول شركته، صرح رئيس مجمع لاستيراد السيارات، كان متهمًا في محاكمة متعلقة بمشاركة في جمع أموال غير مشروعة لصالح الحملة الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، أن فارس سلال، ابن رئيس الوزراء السابق، «اشترى 923 سهماً بتسعة ملايين دينار جزائري (80 ألف يورو بسعر الصرف الرسمي)، وأنه حصل بعد ثلاث سنوات، على أرباح بلغت 11.5 مليون دينار جزائري». يكفي إذا أن يكون الشخص ابن فلان... ليكون قادراً على تحقيق ربح بأكثر من 25 في المئة خلال ثلاث سنوات، هذا ما لم يسبق له مثيل في أي مكان آخر.

14 - انظر إلى مقال صحيفة «الوطن» اليومية، بتاريخ 14 آذار/ مارس 2020 حول محاكمة اللواء الهامل وعائلته.

و «إخفاقات» من طرف الدولة، مثل قطاعات التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصيدلة والاتصالات وغيرها، هي نفسها التي اختارها هؤلاء الشبان خريجو الجامعات الكبرى، لإنشاء وإثمار شركات مليئة بالوعد.

وعلى ضوء محاكمات العام 2000، تبين أن الشركات التي كانت تزود السفارات والبنوك والشركات الأجنبية الكبيرة، بخدمات الإنترنت كانت تدار من قبل «أبناء فلان وفلان...». وكان هؤلاء «الأبناء الأعجوبة»<sup>15</sup> في بعض الأحيان رؤساء لأربع أو خمس شركات تعمل في مجالات مربحة ويكثر حولها الجشع.

تتقاطع هذه الدوائر المتداخلة لتكوّن سلسلة أو شبكة أو هيكل معزز، و تؤثر على جميع أجهزة الدولة «المفيدة»، لصالح الشبكات، وذلك بتشديد صرح من التضامن الإلزامي لأنها تفرض التزامات متبادلة مثل تبادل الخدمات.

لنلاحظ أيضاً، بشكل عابر، كيف يتم تعزيز رصيد المعنيين على المستوى الاجتماعي و العلائقي. وهو ما من شأنه أن يسمح لهم بالتوصل إلى إمكانات تتجاوز بكثير «المجال» الذي تمكنوا من التحكم فيه في البداية، والشبكة التي كانوا ينتمون إليها. ربما ينبغي كذلك اعتبار نسج التحالفات عبر استراتيجيات تعتمد على علاقات الزواج كإحدى خصائص النظام النيوباتريونيالي. حيث إن هذه الزيجات تتم بين أعضاء الإقطاعات الجديدة، ولكنها تمتد أيضاً في بعض الأحيان، لأشخاص من ذوي السلطة (أي أولئك الذين ينتمون إلى دوائر الحكم)، أو إلى زيجات مع أفراد من دول عربية (عائلات أمراء الخليج والعربية السعودية، وقادة فلسطين... إلخ).

تتقاطع هذه الدوائر المتداخلة لتكوّن سلسلة أو شبكة أو هيكل معزز، و تؤثر على جميع أجهزة الدولة «المفيدة»، لصالح الشبكات، وذلك بتشديد صرح من التضامن الإلزامي لأنها تفرض التزامات متبادلة مثل تبادل الخدمات.

ويصبح بالتالي من الصعب تناول عمل المؤسسات و«اختلالها» الظاهري بقراءة ذرائعية وقانونية بحتة، لأنه غالباً ما يكون كل منهما قناعاً لأفعال تخرج عن النطاق العمومي.

15 - لطفي نزار هو رجل أعمال جزائري، ابن اللواء خالد نزار. نائب رئيس شركة Smart Link Communication ، مزود خدمة الإنترنت في الجزائر، المعروفة بأنها كانت تؤمن الوصول الإلكتروني إلى سفارات (خدمات التأشيرات بالخصوص) وبنوك أجنبية، إلخ. وقد تم سحب الرخصة منه في العام 2020 بعد ملاحقات قانونية ضد والده. لكن الابن تمكن من الفرار إلى إسبانيا على متن يخت، مع صهره، الذي كان رئيساً لشركة أدوية.

## 4 الحوكمات الثلاث

من بين الآليات التي تعتمد عليها الجماعات التي استولت على الدولة لحفظ هيمنتها وضمان ديمومتها، هناك الجهاز الأيديولوجي ومهمته جعل تلك الهيمنة تبدو شرعية. لأنها بوصفها قانونية تكون غير قابلة للطعن شكلاً، أما من حيث الجوهر فهي أكثر من ذلك بكثير، إذ أن المهمة التي تقلدتها المجموعات القيادية باسم الثورة، هي تسيير التنمية وحماية الجزائر من أعدائها في الداخل والخارج.

**الغموض المعتمد عند التصرف في الشؤون العامة لا يمثل فقط تراثاً من الثقافة السياسية في زمن «حرب التحرير الوطني»، حيث كانت السرية تُعتبر ضرورية إن لم تكن حيوية، ولكنه ناتج أيضاً عن رغبة في السيطرة على المعلومة بشكل دائم وحصري، لأن المعلومة سلاح إستراتيجي.**

ويظهر في هذا المجال، أن الغموض المعتمد عند التصرف في الشؤون العامة لا يمثل فقط تراثاً من الثقافة السياسية في زمن «حرب التحرير الوطني»، حيث كانت السرية تُعتبر ضرورية إن لم تكن حيوية، ولكنه ناتج أيضاً عن رغبة في السيطرة على المعلومة بشكل دائم وحصري، لأن المعلومة سلاح إستراتيجي<sup>16</sup>.

ويتم قمع أي تقديم للواقع مختلف أو ناشز، سواء كان ناتجاً عن العلوم الاجتماعية، أو عن وسائل الإعلام مهما كان نوعها أو عن أي وسيلة كانت. كما يتم تعديل آليات هذه الرقابة باستمرار بسبب تطور تقنيات المعلومات والاتصالات.

**يتم قمع أي تقديم للواقع مختلف أو ناشز، سواء كان ناتجاً عن العلوم الاجتماعية، أو عن وسائل الإعلام مهما كان نوعها أو عن أي وسيلة كانت. كما يتم تعديل آليات هذه الرقابة باستمرار بسبب تطور تقنيات المعلومات والاتصالات.**

يُمثل القمع عنصراً أساسياً في هذا الجهاز، ويرتكز على تقليل المحتوى أو حصر مساحات التعبير التي يمكن أن تشغلها آراء أو جهات فاعلة تُعتبر معادية للسلطة القائمة. فالقمع يساهم إذاً في عمليات تدجين واستعباد المجتمع.

16 - حيث نرى أن كل شيء مُتاح... وتحت السيطرة: «دعا السيد ت. إلى إعادة بناء المجتمع المدني لحنه على الالتزام بالرقابة الشعبية، وذلك من خلال تشجيع الجمعيات الخيرية». هنا التعاليم واضحة، فقد عبر السيد ت. بطريقة أفضل من جميع القادة الذين سبقوه، عن فلسفة السلطة منذ العام 1962.

والهدف في الواقع هو الحصول على ما هو أهم من الامتثال، إنها مسألة ضمان الموافقة الكلية على آراء الجماعات المسيطرة، وتثبيت قبول الخانع لكونه عاجزاً. والفكرة تتلخص في أن قبول المنظومة كما هي يوفر حظوظاً في الربح من توزيع الرئوع، من خلال الظهور على إحدى قوائم الأشخاص المستحقين.

ولا يمكن استثناء الجمعيات من هذه القاعدة. لأن الأمر بالنسبة إليها لا يتعلق فقط بنيل إعانة، ولكن بالحصول على الموافقة على إنشاء الجمعية وتجديد رخصة القيام بأنشطة في كل مرة، أو رخصة عقد اجتماع... إلخ<sup>17</sup>. إلى أن ينتهي بها الأمر إلى الاستسلام والقبول بقواعد اللعبة. وهذا يعني بالنسبة إلى بعض الجمعيات، المشاركة في لجنة ما لدعم انتخابات.

يحظر القانون المكتوب على الجمعيات أي عمل سياسي، بينما يتطلب بقاؤها انخراطها في السياسة وأنشطتها والقبول بشرعية قادة الساعة.

وبقدر ما تكون التراخيص الضمنية التي تخول الزبائن مخالفة القانون مفيدة، لأنها تسمح بتهددهم بالعقوبات في الوقت المناسب، فإن التمتع بالقانون، بالنسبة للمواطنين، أفراداً أو مجموعات منظمة، يكون متعلقاً بقبولهم بالوصاية.

وإن كان الفساد، بوصفه انحرافاً عن القانون، يحتاج لكي يضمن استمراره، إلى أقتعة من القانون الرسمي، فهو يحتاج كذلك إلى أساليب عمل استبدادية تُستخدم لأجلها أشكال القمع المختلفة.

تتضح العلاقة بين الحوكمة والفساد: فهي الجانب الآخر من القمع، لأنها تبعث على الإحساس بأن «الفطنة» تكمن في الانضمام إلى نادي من هم الأقوى، وأن هذا السلوك يكافئ في الآخر، جاعلاً قيم العمل أو المساواة أمام القانون لاغية وباطلة. وكل من لا يلعب «اللعبة» يعاقب بالحرمان من نصيبه في الرئوع، وإذا أصر في عصيانه، فبالعقوبة الجنائية.

هكذا تتضح إذاً العلاقة بين الحوكمة والفساد: فهي الجانب الآخر من القمع، لأنها تبعث على الإحساس بأن «الفطنة» تكمن في الانضمام إلى نادي من هم الأقوى، وأن هذا السلوك يكافئ في الآخر، جاعلاً قيم العمل أو المساواة أمام القانون لاغية وباطلة. وكل من لا يلعب «اللعبة» يعاقب بالحرمان من نصيبه في الرئوع، وإذا أصر في عصيانه، فبالعقوبة الجنائية.

إن نظام المحسوبية يتطلب الاستبداد بقدر ما يحتاج إلى الفساد. وبما أن القمع يحرر الجماعات والشبكات المهيمنة من المعارضة التي تحاربها، فيمكنه أن يعود إلى دوره المحوري، وهو القيام بالترتيبات والتعديلات التي تتطلبها الأوساط الدولية لضمان البقاء في السلطة، وتلك الوطنية للسيطرة على الجماعات المتنافسة، والمحلية لضمان الالتزام والامتثال في عمليات إعادة التوزيع الانتقائية.

ولكن علينا أن نعود لننظر في الطريقة التي استولت بها الشبكات على الدولة، وكيف تضمن هذه الشبكات الحفاظ على تسلطها من خلال مراعاة توازن القوى، آخذين بالاعتبار القضايا الوطنية والدولية التي تتعامل معها في نطاق علاقات مقيدة ولازمة. هنا لا بد من تسليط الضوء على ثلاثة مستويات من الحوكمة:

### الحوكمة الأولى

في المستوى الأول نجد الشأن العالمي، أي العلاقات مع القوى العظمى ووكلائها المحليين وأتباعها والحكومات والمنظمات الدولية المختلفة. و نشير إلى أن القوى العظمى تترك ضمن الوصاية التي تمارسها على القادة الحاكمين في الدول، هامشاً للتصرف يشبه إلى حد كبير «معارضة» الواجهة.

وبما أن مصلحة القوى التي تهيمن على العالم تكمن في السيطرة على الموارد، أو احتكار موقع في تداول السلع والخدمات، فإنها تنتظر من الدولة المستهدفة أن تصطف على الخطوط التي وضعتها هي خارج أي اعتبار آخر.

وغالباً ما تأخذ هذه الهيمنة شكلين:

يبدو أن الأبسط هو تمسك الدول التابعة بمبادئ تفترض أنها عالمية و يدافع عنها «المجتمع الدولي».

وسبب هذه الطريقة في الحفاظ على توازن نسبي مع القوى المسيطرة هو أيضاً غياب الاستقلالية الاقتصادية والمالية واعتماد الأوليغارشيات المحلية على حُمايتها و مُرُوديتها من الأجانب. لا تكون هذه البلدان الكبرى توفر المدخلات التكنولوجية اللازمة، ولكن لأن البرجوازية المحلية تعمل على بيع السلع المتراكمة في مخازن الغرب، فتساهم بذلك في إبقاء اقتصاد الدول الغربية في حال التفوق الذي يميزه، وتُودع في الوقت نفسه إيرادات عمولاتها في الجناح الضريبية بالعملة الصعبة، وفي هذه الأثناء تهدم طبعاً أي إمكانية تنمية داخلية في البلدان التابعة.

ونتيجة جميع أشكال اقتطاع العمولات هي أن السعر المدفوع على المستوى المحلي يصبح لا علاقة له بكمية أو جودة الخدمات أو السلع الموردة. كما أن الإفراط في مبالغ الفواتير، التي يُدفع جزء منها، متفق عليه مسبقاً إلى «الوسيط الجزائري» في حساب مصرفي خارجي، غالباً ما يكون مرتبطاً عند تنفيذ العقود بعيوب لوحظت في منتجات تستهلك على نطاق واسع (أجهزة التدفئة وقطع غيار السيارات وغيرها، مما يُسمى «تايوان» في الجزائر) وكانت لها آثار قاتلة على المستخدمين.

يمكننا هكذا التحقق من وجود ارتباط مفصلي قوي وتضامن موضوعي بين الأوليغارشيات المحلية، والقادة السياسيين المحليين، ثم الدول المهيمنة، مما يفسر «تساهل» و«تفهم» سلطات هذه القوى الأجنبية تجاه قادتنا.

### الحكومة الثانية

يتمثل المستوى الثاني من الحكومة في ضمان التوازن بين أصحاب مصادر وإمكانات الدخل الريعي، بما في ذلك دخل الاستيراد، ومزوديهم الأجانب.

أحياناً يتأثر هذا الشكل من الحكومة بتداعي المفاوضات بين المجموعات، فيتم اتخاذ قرارات حكومية والإبلاغ عنها بسرعة لأن بعض المجموعات تشعر بأنها محرومة وتعبر عن ذلك. ومن هنا تبدو بعض الأحكام والقوانين والمراسيم والمفكرات في صيغة معهودة وشبه شخصية، لأنها مبلورة لصالح مجموعة أو قطاع بذاته، ولأن كراسات الإرشادات مصممة على طراز علامات تجارية محددة ومعروفة<sup>18</sup>.

### الحكومة الثالثة

أما المستوى الثالث من الحكومة فيتعلق بطريقة تسيير ثلاث فئات من السكان:

تُكوّن الفئة الأولى «عناقيد» من مختلف الخدم، الذين يعيشون بالخصوص من جميع أنواع المكافآت، التي يتلقونها أو يقتطعونها عندما يسمح لهم منصبهم بذلك. و يكون هؤلاء مباشرة في خدمة الشبكات المركزية أو الإقليمية المرتبطة بأجهزة سلطة الدولة. وتشمل الفئة الثانية السكان ككل، ولأنها أوسع بكثير، يبدو أنها تعيش من مردود التجاوزات

18 - هذا ما أعطي ذلك الطابع المدوي لمحاكمات رؤساء الوزراء السابقين وأولئك الذين، وهم أقل من عشرة أشخاص، استفادوا من امتيازات في قطاع السيارات. وهي امتيازات منصوص عليها في القانون، بينما تم إعلانها الآن غير شرعية.

في قطاعات مثل التجارة غير الرسمية، وأعمال البناء «غير القانونية»، واحتلال الأماكن العامة بدون مرر، كل ذلك تحت غطاء تراخيص وإعفاءات متنوعة. وهي عملية مربحة بالنسبة لكل من يخالف القانون، ومثمرة بالنسبة للمجموعات المرتبطة بسلطة الدولة، لأن حصيله الاستيراد (بالمعنى الاقتصادي للمصطلح) بأسعاره المفرطة تتم من خلالها.

وتلعب هذه الفئة دوراً غاية في الأهمية في تعزيز السلطة المحلية والمركزية لأنها توفر، في الوقت المناسب، حشوداً من الناخبين المنضبطين لمختلف الهيئات التمثيلية. كما توفر مجندين من بين أفرادها يسمون «بلطجية» بالإشارة إلى المجموعات المماثلة في مصر، توكل إليهم مهمة ممارسة العنف الجسدي ضد المتظاهرين الذين يحملون مطالب قطاعية أو نقابية، أو يعبرون عن احتجاجات سياسية.

أما الفئة الثالثة فتضم «الناس العاديين» ممن ليس لهم «رتبة» معينة، مثل موظفي القطاع العام، وغيرهم من العاملين، والفلاحين، إلخ، الذين يعيشون بفضل أجورهم وعملهم، ولا ينتمون إلى أي محيط أو دائرة. وغالباً ما تكون ظروف عيشهم هشة، ويصبحون هدفاً لسياسات الإسكان المختلفة التي تُنشئ لهم مجموعات ضخمة من المباني الجماعية، غير المجهزة، والبعيدة عن مراكز المدن. ولكنها تخول تحويلات ضخمة لمبالغ بالعملات الأجنبية والمحلية لصالح رعاة المشروع ومقاوليهم وشركات الواجهة التي يستعملونها.

وغالباً ما يتم تغيير تسمية صيغ المشروعات الإسكانية، لتبرير الاستخدام الرسمي لعبارة «الصيغة الجديدة»: وتشمل هذه الصيغ المختلفة مجموعات السكان التي «مُنح لها» السكن، والمجموعات التي يُوجر لها (ما يسمى بالسكن الاجتماعي)، وأيضاً تلك التي تشتري الشقة، كل حسب دخله. لكن غالباً ما تكون المبالغ المكرسة لإنشاء هذه المشاريع هائلة نظراً لعدد «الوحدات» السنوي (فهي تُعتبر سلعة وليست مشاريع سكنية) الذي يبلغ تقريبا 50.000 وحدة في السنة على مدى عشر سنوات. وما يميز هذه البرامج، المستوحاة من تلك «المجموعات الكبيرة» الأوروبية أو الاستعمارية التي كانت تُبنى في الخمسينيات، هو أيضاً رداءة الصنع وغياب أي إتقان في الإنجاز.

هذه الفئات الثلاث، التي تسيرها الحكومة الثالثة، مجبرة على استخدام «الفساد الصغير» لكي تحصل على خدمة من المفترض أن تكون من حقها قانونياً، كأن تكون مسجلة على قائمة محتملة لسكان الأحياء الفقيرة، أو على قائمة العائلات التي «تستحق سكناً» ملاماً، أو أيضاً على قائمة المرشحين لـ «العمر»... إلخ.

وهنا نجد تينك الحلقتين المترابطتين على منوال الرقم «8». في الحلقة العلوية، يكون للوالي أو للعمدة، على أي برنامج عمومي، حصة من المساكن أو تذاكر للعمرة أو جوازات سفر خاصة

بالحج لتوزيعها، وتسمى «حصّة الوالي». ويتم تقديم تلك الحصص إلى وجهاء القوم وعموماً إلى الزبائن، للتصرف فيها خاصة أن الشقة، حتى من الطراز البسيط، تبلغ في السوق ثلاث أو أربع مرات سعرها المحدد إدارياً. وفي المقابل، على أولئك الأعيان أن يضمنوا للسلطات ولاء قبيلتهم وقربتهم وما إلى ذلك.

أما الحلقة السفلى فتبدأ عند مستوى الأعوان المكلفين بجرد المتواجدين في هذا الحي المُهمّش أو ذاك، وتسليمهم شهادة، تصبح في واقع الأمر «شهادة إقامة إدارية»، ثم «قسيمة» لتجديد السكن. يدفع المواطن إذاً ليتمكن من بناء كوخ بشكل غير قانوني، أو ليتم تسجيله كساكن في حي عشوائي، أو كضحية كارثة ما، حتى يصبح له الحق في أن يسجل اسمه على قائمة الذين ينتظرون التمتع بسكن.

إن فساد أعوان «الوساطة»، وفساد رؤسائهم ممن يتسترون على الأعمال، يؤدي إلى سلسلة من الاقتطاعات المالية. حيث إنه بالإضافة إلى المبالغ التي تحصل لهم من «القهوة» ويدفعها من يرغب في إدراج اسمه على قائمة ما، يشجع الفساد أولئك «الوسطاء» على الاحتيال، فيقومون مثلاً بـ«تسجيل كاذب» ويجد من دفع نفسه ضحية انتظار لانتهائي أملاً في أن يتمتع يوماً ما بمسكن، أو يتحدثون عن قوائم توزيع لا وجود لها بالمرّة، أو أيضاً يوهمون المواطنين أنهم ذاهبون إلى المسكن الجديد، ثم وبكل بساطة يتكونهم على حافة الطريق، (وهو مشهد كلاسيكي في الجزائر حيث يمكن مشاهدة عائلات بحالها ملقاة على الطريق مع أمتعتها).

بسبب حجم هذه التصرفات وتزايد الانتهاكات، لا توجد قائمة متعلقة بالسكن إلا وتبعثها أعمال شغب من قبل المواطنين، تليها تحقيقات الشرطة، التي تؤدي بدورها إلى سحب عشرة إلى ثلاثين في المئة من القوائم على أساس أن الملفات غير مطابقة لما هو مطلوب. والنتيجة هو أن عملية منح المساكن تتأخر لعدة أشهر في بعض الأحيان، لأن السلطات تعيد باستمرار فحص قوائمها خشية ردود فعل مماثلة.

أما أولئك الذين تسيّرهم الحوكمة الثانية، فلا يلجأون إلى هذا النوع من الفساد، لأن الخدمات متاحة لهم وفقاً لمواقعهم في التسلسل الهرمي للشبكات وكثافة التبادلات بينها.

## 5 «الشكل» كعنصر لترسيخ النظام

من الصعب اعتماد تفسير واحد يجعلنا ندرك الطريقة التي تُمكن الجماعات الحاكمة من تحويل فحوى واستعمال القوانين والقواعد والإجراءات المعتمدة والملزمة. وقد قدمنا بعض الأمثلة التي تبدو ذات صلة في السياق الجزائري. بالنسبة لطبقات الفساد والنهب العليا، يهدف استخدام بعض الإجراءات، مثل عدم إمكانية تتبع التدخلات، إلى حماية أعضاء تلك الطبقات من الهجمات الخارجية (كالملاحقات أمام محاكم العدل الدولية) واحتمال حجز الممتلكات المحولة إلى دول أجنبية. أما على الصعيد المحلي، فتجنّبهم تلك الإجراءات التعرض للمحاكمة في حال انعكاس التحالفات.

ولأن الوصول إلى الريع بالنسبة «للوسطاء» يكون من خلال موقعهم داخل أجهزة الدولة أو بالقرب من قادتها، فإن «الشكل» يكون شرطاً ضرورياً لاقتطاع الحصص، وجمع الحصيلة المالية من رؤوس الأموال التي تلف وتتحول، وإعادة توزيعها.

تشكل «نوتات التباين» في طريقة التحايل على القوانين وعلى القواعد العامة، أو تحويلها عن وظيفتها، علامة الصنعة لكل تيار وفط ووسيلة في اقتطاع الريع.

### التجاوز من فوق

في أعلى مستوى الهرم، يفقد مفهوم الانتهاك كل معناه تقريباً، بما أن القادة المركزيين هم المكلفون تحديداً بصياغة القوانين وإصدارها، ويكفيهم بالتالي صياغة القانون ونص تطبيقه على نحو يسمح بالتحايل على بعض المتطلبات الملزمة. لأن اقتطاع الريع يتم فعلاً في كثير من الأحيان من خلال إضفاء طابع «قانوني» رسمي عليه واستخدامه بطريقة مواربة، أو بتطبيق مغلوط للنصوص، بدعوى أن الظرف يقتضي «العجلة» من أجل «المصلحة العليا للبلاد»، فيقع بذلك تبرير الاستثناءات التي تأتي «من فوق» (وغالباً ما نسمع بعضهم يقول: «لقد أتانا الأمر من فوق»).

وبما أن الجماعات المهيمنة ومن يتبعها تسيطر بالكامل على عمليات استقطاب وتوزيع الريع، يكفيها إنشاء آليات قانونية وتنظيمية جديدة حتى يمكن لها تخصيصه لأشخاص أو مجموعات معيّنة. والهدف من هذا المسار القسري هو إضفاء غطاء «قانوني» على تلك العمليات وبالتالي الاحتماء من المقاضاة من قبل الفرق المنافسة كما شرحنا أعلاه.

و لكن، نظراً إلى أنه لا بد للأحكام القانونية أو التنظيمية أن تحافظ على ما يشبه احترام

المساواة بين المواطنين والشركات وما إلى ذلك، لأجل الإقرار بها، يتم وضع عدة طرق عمل لتخطي العقبات:

- الصيغة 1: تُعَلَّل النصوص أو الأحكام التنفيذية، بضرورة دراسة جميع حالات قابلية تطبيق القانون أو عدم قابليته، لتترك خرقاً يُمْكِنها من حشو حالات «استثنائية» ومن تبرير ظهور حقوق لصالح أشخاص أو جماعات لم يكن القانون الأصلي يشملهم بالاستفادة من أحكامه.
- الصيغة 2: تحتوي كل أنواع النصوص القانونية التي تمنح الحقوق (العقارية، المالية، مختلف التراخيص، وما إلى ذلك) على ما يسمى بند «المصلحة الوطنية» وهو ملزم للجميع. وباسم هذا المبدأ تحديداً، يتم تخصيص إعفاءات متعددة أو حقوق تعلو على القاعدة، لأفراد أو جماعات. وفي بعض الأحيان يكفي أن تعتمد هذه العملية على مؤهل واحد (كلمة «مستثمر» مثلاً) حتى يتم اختيار من يمكنه التمتع بتخصيص انتقائي، من دون تحديد طبيعة الاستثمار أو حجمه ولا شروطه.

بالإضافة إلى هذه الأحكام شبه التشريعية (التي تأخذ شكل القانون)، هناك ممارسات تسمح للسلطات بمنح الصفقات إلى مقربين من القادة، وذلك باستخدام إجراءات مختلفة، نذكر منها:

- التداول من الداخل، الذي يتمثل في تخصيص معلومة أو أكثر متعلقة بظروف الصفقة، عند نشر مناقصة عامة (مثل حجم الاعتمادات المخصصة للعملية، المواصفات الفنية، الموارد المطلوبة... إلخ). لمرشحين معينين بحيث يكون عرضهم أقرب ما يمكن من متطلبات الإدارة، و تتضاعف بذلك حظوظهم في الحصول على الصفقة. وبالإضافة إلى أن الإداء بهذه المعلومات يكون بطبيعة الحال لصالح أعضاء «الشبكة»، فإن العملية تعتمد أيضاً على التعطيم على شروط إعداد الصفقات، التي من المفترض أن تكون «سرية» طوال مدة إجراء المناقصات الوطنية والدولية.

- إعداد كراسات الشروط التي تشمل بنود عامة (تُسمى البنود الإدارية) ومواصفات فنية متعلقة بتنفيذ الأعمال أو الخدمات المنصوص عليها في الصفقة. ويحدث هنا التلاعب بكراس الشروط في بنوده الإدارية، لاسيما في المواصفات المتعلقة باختيار المرشحين، بحيث يستوفي هذا المرشح المعروف أو ذاك، تلك

المواصفات تماماً. حتى أنه يمكن القول إن كراس الشروط «مُشخَصَن»، ويقال أحياناً «زائف» لأنه حُرِّف لكي يتوافق مع ملف شخصي معين.

- التلاعب بعملية نشر المناقصات<sup>19</sup>: لكي يمكن إعداد تخصيص صفقة حسب صيغة «الاتفاق المتبادل»، أي دون فرز بين متنافسين، تعتمد بعض الإدارات نشر الإعلان عن المناقصة في صُحُف ضعيفة التوزيع، بحيث لا تتلقى المناقصة ردوداً، وبالتالي يتم إعلانها «غير ذات جدوى». و يتحول التفاوض على الصفقة بهذه الطريقة على مستوى الاتفاق المتبادل بين الإدارة ومن اختارته ليفوز بالصفقة.
- هناك أيضاً عملية مرتبطة بالسابقة، تتمثل في تسليم الصفقة لصاحب «أضعف عرض» بعد ما يتم إبلاغه مسبقاً (انظر أعلاه)، ثم، نظراً لضآلة مبالغ الصفقة، تتم إضافة تعديلات ترفع تلك المبالغ بشكل كبير إلى درجة تصل أحياناً إلى ضعفها بينما لا يسمح القانون بمثل تلك الزيادات إلا في حدود عشرة في المئة من المبلغ الأولي.

يمكننا إذاً أن ندرك أن للفساد طابعاً ترتيبياً ونظامياً في الطريقة التي يتم بها تخصيص الريع عبر الآلية المتعلقة بالصفقات العمومية. ويكشف لنا هذا كيف أن العملية برمتها تخضع لمراقبة وتنظيم وهيكلية، وبالتالي إلى توزيع مهام<sup>20</sup>. وتهدف هذه الآلية إلى التخفيض من قيمة القانون لأنها تسمح للفساد بتقديم «الريع غير المبرر» على أنه «قانوني أو تنظيمي».

### التعطيم وتسويغ طرق عمل الدولة كشرط ضروري

لا جدوى ترتجى من التوقف عند معرفة أنماط الحوكمة، إذا ما اقتصرنا في هذه الدراسة عن الفساد، على اعتبار التعطيم مجرد نقص في المعلومات، لأن المسألة تكمن في معرفة الكيفية التي تُدفع بها مؤسسات الدولة نحو توزيع الربوع بشكل انتقائي على مستفيدين معينين، من دون التعرض إلى عقبات.

19 - يُشتبه في أن بعض الصحف قد أنشئت لتكون فقط وسيلة لمثل هذا التلاعب من قبل مختلف الوزارات أو المؤسسات العامة. ويتم تشغيلها بفضل منحها إعلانات القطاع العام، لأن عدد قرائها لا يكفي لضمان بقائها. وقد كشف مقال صحافي أخيراً أن نجم كرة قدم سابق كان يملك صحيفتين يوميتين، لم تصدر إلا مرات قليلة، لكنهما كانتا تحصلان شهريا على عائدات إخبارية (إعلانية) كبيرة. ولم يرقم الشخص المعني بتكذيب ما جاء في المقال.

20 - بالنسبة لأنواع معينة من الصفقات (خاصة المتعلقة بالبنية التحتية)، يُعرف «المتمتعون» بأهم المشاريع ويعرف عددهم. وتوجد أيضاً «شركات محلية» معروفة تلعب دور الاستقطاب نفسه على مستويات أقل ولمشاريع صغيرة، وهذا لا يعني أنها ليست ذات أهمية.

في هذه الحال، يكتسي التعتيم بعداً آخر من حيث إنه يُستعمل كمغلف وأداة لحجب الطريقة التي تتوخاها الدولة وفروعها في منح الميزات بشكل انتقائي.

خلال محاكمة المدير العام السابق للأمن الوطني الجنرال عبد الغني الهامل، كانت إجابة ابن الجنرال على سؤال المدعي العام عن كيفية حصوله على أرض صناعية مهمة بينما كان عمره 19 عاماً فقط، كما يلي: «لقد قدمت مطلبي كمواطن عادي، فأجابوني ودفعت حقوقي كعامّة الناس»<sup>21</sup>. يفهم هنا كل شيء مما لم يُقال، بما أنه يتم دائماً، كما أكدنا، احترام الشكل. ومن خلال لجوئه إلى التفاهة، برأ المتهم نفسه من جميع الاتهامات، مستنجداً بوضوح نص القانون.

ولكن كان من المعروف أيضاً أن العديد من أصحاب الأعمال لا يتلقون أي ردٍ على مطالبهم، بما في ذلك أكثرهم ثراءً مثل يسعد ربراب، الذي أعلن عدة مرات في الصحافة أن مطالبه ظلت من دون إجابة لمدة سنوات.

من المهم أن نشير أن لهذه الأنظمة التفضيلية في الواقع (قبول ملف، والردّ عليه بشكل إيجابي) امتداد مماثل يشكله نظام «عقوبات» تتراوح درجاتها من رفض ترخيص الاستغلال بمجرد إنهاء بناء المصانع، إلى تجميد المواد في الميناء، أو حتى الأمر بإرجاع تلك المواد أو البضائع مع المطالبة بدفع غرامات... إلخ.

وفي مثال وحدة «Evcon»، التي كانت ستنتج، باستخدام تقنية خاصة وجديدة، مياه غاية في النقاء، مخصصة للصيديات والمستشفيات، دليل واضح: في البداية تحصلت الوحدة على ترخيص، لكن حالما وصلت الآلات إلى الميناء، أوقفتها مصالح الجمارك لأسباب تتعلق بالتسعير الجمركي. وفي نهاية الأمر رُج بالريس المدير العام في السجن وحكم عليه بدفع غرامات باهظة.

كان من الممكن اعتبار الحادثة مجادلة بسيطة بين هذا المستثمر والإدارة، إن لم تكن هناك سابقتين: الصعوبات التي واجهها لاستيراد معدات شركة لطحن فول الصويا (رفض رخصة البناء، ثم منع تنزيل أجهزتها في الموانئ، ثم رفض رخصة الجمارك، وما إلى ذلك). لكن يظهر في الواقع أن المشكلة بدأت عندما لم يوافق هذا المشغل، القريب جداً من دوائر السلطة، على المساهمة في تمويل الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العام 2004.

لذلك نحن أمام جهاز يوجّه الإسنادات لصالح أشخاص معينين، من جهة، ويعاقب أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم تجاوزه، من جهة أخرى. علماً أن «الصناديق السوداء» حيث يحدث كل ذلك، تخضع لإشراف رئيس الوزراء مباشرة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار...).

ويطبّق تأثير «الصندوق الأسود» على صفقات الخدمات أيضاً، فيما يتعلق بدراسات الأشغال الكبرى (النفط والغاز، والأشغال العامة، وقطاع الهيدروليكا) أو الدراسات الإستراتيجية (التوريد، التمويل، التنمية الاقتصادية، إلخ.) التي توكل إلى مكاتب دراسات دولية وتدفع أجورها بالعملة الأجنبية. ويطبق كذلك لصالح الزبائن، فيما يتعلق بمشاريع أقل أهمية (لكنها تبقى مهمة) وتدفع بالدينار الجزائري.

ويُبرّر اللجوء إلى المكاتب الأجنبية بعدم كفاءة الاختصاصيين الجزائريين، بينما نعلم أنه قد تم تفكيك المكاتب المحلية وإجبار الكفاءات الوطنية على الاغتراب<sup>22</sup> إن لم يكن العمل على تهميشهم بسبب رفضهم للانصياع.

وطالت عملية التدمير نفسها شركات القطاع العام الكبرى، في أوائل الثمانينيات، في حين بدأت تصدر خبرتها إلى العديد من البلدان، بما في ذلك إلى أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك تم تبرير استخدام الشركات الأجنبية (الإيطالية، التركية، الصينية) بدعوى عدم وجود شركات جزائرية ذات كفاءة.

وفي إطار «الشراكات» التي تقدم على أنها طريقة مقاربة جديدة، ليس هناك ما يمنع إعطاء الأولوية في الصفقات الكبيرة لعضو في دائرة الحكم، ومن خلاله، لشركات أجنبية، أعضاء في الاتحاد الذي يتم تأسيسه لهذا الغرض.

إن الحدّ من القدرات الوطنية، وضياع الكفاءة من خلال القضاء على أكثر تلك القدرات فعالية، أشخاصاً كانوا أو شركات، حتى وإن اقتضى الأمر بجعل الرموز من بين الكوادر، يبرون عبر مربع «السجن» لكسرهم وتلقين درس بهم لغيرهم، يشكل الذريعة الأولى لتبرير اللجوء إلى الخارج. لأن هذه العملية تسمح بجمع الریوع بالعملات الأجنبية وليس بالدينار الجزائري،

22 - كشفت المقابلات التي أجريت مع الأطباء المتخصصين في فرنسا خلال وباء الكوفيد 19 وجوداً مكثفاً لأطباء جزائريين بين مديري مصالح الطوارئ والرعاية المركزة. من منا لا يذكر قمع الأطباء المقيمين في الجزائر خلال سنة

وهو عملة أصبح أعضاء الدوائر القريبة من السلطة يملكون منها المليارات.

### التجاوز من الأسفل أو «الإدارة الديمقراطية للحشود»

لكي لا نقتصر على سرد النوادر، سنعمل على تصنيف استنتاجاتنا:

- ظهر للمرة الأولى في الصحافة مصطلح مختلف عن مصطلح «الفساد» المعتاد، والذي يحيط به كثير من الالتباس، وهو «النهب المنظم»، كما كتبه صحيفة «الخبر» الناطقة بالعربية في عددها الصادر في 19 آذار/ مارس 2020. وقد أكدت هذه الصحيفة عدة مرات على هذه الممارسات وقدمتها على أنها «فساد»، في بعده الأخلاقي والديني.

- ثم كيف يخول الانتماء إلى العائلة البيولوجية لأحد أقوى الشبكات - وتحدث هنا عن الشبكة المهيمنة، المقربة من الرئيس السابق<sup>23</sup> - انتهاك القوانين والقواعد بصفة منتظمة، من دون اتخاذ تدابير استثنائية. كان ابن الجنرال الهامل، على سبيل المثال، يبلغ من العمر 17 سنة، ومع ذلك حصل على أراض بصفته صاحب مصالح صناعية<sup>24</sup>، وتمتع بمساكن على أساس أنه مواطن،... على الرغم من أن القانون يقصر المنح على منزل واحد. وقد تم استبعاد العديد من المواطنين من قوائم شراء المساكن، كما رأينا أعلاه، على الرغم من أنهم دفعوا مسبقاً مبلغ المسكن العائلي منذ أن كان أطفالهم صغاراً. ولهذا نتحدث عن حقوق مفرطة لبعض الأشخاص، لأن الميزات التي يحصلون عليها «خارجة عن القانون».

في النظام الزبائني تُمثل مخالفة القوانين الرسمية من قبل الجماعات المسيطرة وخدامها، من دون أن يكون ذلك متبوعاً بعقاب، طريقة معادلة مبتذلة، وتُعتبر مشروعة.

لا يهم هنا كيف يتم تجاوز هذه الحدود وارتكاب هذه المظالم (أي عدم المساواة التي يُنظر إليها على أنها تمييز)، ما دامت قد أدت إلى عمليات أكثر شعبية، من جانب السلطات العمومية - على الأقل طالما كانت الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات تسمح بذلك<sup>25</sup> - وهذا

23 - كيف كان الرئيس السابق يتدبر الأمور؟ هل كان يتصرف مباشرة في إدارة الشبكة المسيطرة، أم فوض هذه المهام لأخيه وللمجموعة التي كانت تحيط به، إلخ؟ من المؤكد أننا لن نحصل أبداً على جواب. لكن عُرف أشخاص مثل الرئيس السابق للشرطة بكونهم مقربين جداً من الرئيس، الأمر الذي منحهم منظومة حقوق جد خاصة.

24 - كان الإخوة الأربعة، ذكورا وإناثا، قاصرين، ومع ذلك يملكون 34 شركة مزدهرة، وعشر شقق لكل منهم، مع قطعتين أو ثلاث من الأراضي الصناعية (انظر صحيفة «الوطن» الأربعاء 3 حزيران/ يونيو، تحت عنوان «محاكمة رئيس البوليس السابق عبد الغني الهامل: ولاة يشيرون إلى ضغوط وتهديدات».

25 - انظر: مجلة «نقد»، العدد 25 المخصص لمسألة الربح.

ما أدى إلى إهمال كبير، وعمليات توزيع وإعادة توزيع لا مثيل لها، سواء من حيث حجمها أو طبيعتها الممنهجة.

والغريب أن كل عمليات التوزيع هذه تكون مصحوبة بتهديدات تأتي على منوال التذكير بما هو ممنوع قانوناً، ولكن من دون أن يصل ذلك إلى حيز التنفيذ. وهي ليست تهديدات عبثية، كما قد نعتقد. إنها في الواقع إشارات للخدامين و«عناقيد» زبائهم تعني أن الإباحة التي يتمتعون بها يمكن أن تصبح في أي وقت من دواعي العقوبة إذا تم تجاوز حدود قواعد اللعبة بشكل واضح.

## 6 خاتمة عامة

من الضروري في هذه المرحلة، أن نعود إلى الطريقة التي يتم على منوالها تشابك قواعد اللعبة والأساليب التي تستخدمها المجموعات المسيطرة لضمان ديمومة هيمنتها وإمكانية جمع وتوزيع الرئوس من جهة، وتلك القواعد والأساليب الواضحة التي تميز الدولة الحديثة من جهة أخرى. لا سيما وأنه لا بد لتلك المجموعات من أن تتظاهر باحترام ما يميز الدولة الحديثة، لأن أي فشل جلي يمكن أن يتسبب لها في فقدان وظائفها، إن لم تكن حريتها أو حياتها.

يبدو واضحاً أن تلك المجموعات (و/ أو خدامها) تلجأ، خلال هذه اللعبة الدائمة، وعندما لا يمكنها تسخير القانون بشكل مباشر لخدمة مشاريعها، إلى تجاوز القوانين بدرجات مختلفة. وتشكل هذه التجاوزات بدورها وسيلة وفترة من الوقت لتثبيت المعادلة وضمان الحوكمة واستبقاء النظام السياسي والاجتماعي.

وعندما لا تكون التجاوزات سرية، وحتى تضمن الشبكات «قبول» جمع الرئوس وتوزيعها الانتقائي، يصبح من الضروري، كالمعتاد في مثل هذه الحالات، أن يعتري العمليات شيء من الشرعية الاجتماعية، أو على الأقل أن يتم قبولها، حتى يُحفظ النظام الاجتماعي.

باختصار وحسب القوانين الاجتماعية والأخلاق، فإن ما هو شرعي يكتسي طابع الأولوية بالنسبة إلى ما هو قانوني شرطاً ألا يحصل من قام بالفعل على أي ربح ظاهر (؟) من فعله، باستثناء الرضا المعنوي المتأني من إحساسه بأنه قام بالواجب<sup>26</sup>.

النهب المباشر هو ذلك الذي يتعاطاه المسؤول الكبير مستغلاً منصبه لـ «استلام» ملك أو خدمة من الدولة، على أنه «مواطن بسيط قدّم مطلباً في ذلك الشأن». لكن الواقع يفند تماماً مثل هذه التصريحات، لأن الأشخاص ذوي الجاه يمكنهم وحدهم دون غيرهم، ووفقاً لـ «رتبتهم»، الوصول إلى مصادر تخصيص الأملاك العمومية.

يكون من الأصح أن نتحدث هنا عن المخادعة، التي تعني، وفقاً للتعريف المتفق عليها، «الخرق الخطير من قبل مسؤول أو رجل دولة لواجبات منصبه (تجاوز في استخدام السلطة، اختلاس الأموال العامة، فساد). ومرادفها هو الخيانة».

ويكشف الكلام العادي عن هذه الممارسات المتعددة، من ذلك على سبيل المثال، تعريف شخص بأنه «متاعنا» أي أننا «ملكه ونُسِيره» وأنه من «المقربين إلينا»، وبالتالي يتم تحديد وضعه كخادم ينتمي إلى جماعة الشخص الذي عرّفه بهذه الطريقة.

إن هذا التقاطع بين الأسس المتعددة التي تُبنى عليها الشرعية والمصالح المشتركة والمتشابهة، هو الذي عزز ذلك النمط «السلطاني» للسلطة الذي أدخله بوتفليقة وأعطى من خلاله تلك العنجهية الغالبة لمجتمع جديد عجّل بإطاحته.

ولكن من الذي يضطرّ إلى اللجوء إلى الفساد في مثل هذه الظروف؟

لا يتعلق الأمر دائماً بدفع مبالغ أو تسليم أملاك أو خدمات من دون حق.

لكي نفهم نظام الفساد بكامله، لا بد من أن نفترض أن هناك نوعاً من التماثل بين الضغط الذي يرغب البعض على اللجوء إلى الفساد لأنهم «خارج» الشبكات، والوفرة المفرطة بالنسبة للآخرين، في التحصل على الممتلكات، حسب مرتبة كل واحد من أعوان أو أعضاء الشبكة.

وبالتالي فإن الفساد هو في الوقت نفسه، جزء لا يتجزأ من نظام المحسوبية وأداة لتسيير الحشود.

لقد انهار الصرح جزئياً في الجزائر، على الرغم من أن أجزاء كبيرة من الشبكات المهيمنة لا تزال قائمة، أصبح المسؤولون السابقون، ممن كانوا يحتلون أعلى الهرم، بدورهم ضحايا هذا التحوير باسم القانون.

26 - رشيد سيدي بومدين، - L'urbanisme : une prédation systémique (méthodique) dans un champ structuré، «نقد» عدد 25 فساد ونهب، الجزائر، 2006.

# العراق

الجزء  
02

# الفساد كطريقة حكم في العراق ما بعد 2003

أ.د. محسن أحمد علي  
د. عبد الرحمن المشهداني  
مساهمة وتدقيق عمر الجفال

أ.د. محسن أحمد علي بروفييسور في الاقتصاد السياسي من جامعة البصرة في العراق  
د. عبد الرحمن المشهداني استاذ في «الجامعة العراقية»  
عمر الجفال كاتب وباحث من العراق

**100-96**

مقدمة

**110-101**

التحولات السياسية في العراق ما بعد 2003 والتأسيس لمنظومة الفساد

**129-111**

تظاهرات الفساد في العراق

**133-130**

أدوات السلطة لإرضاء المجتمع العراقي وللحفاظ على السلم الاجتماعي

**135-134**

الخلاصة



احتلال القوات الأمريكية للعراق في عام 2003، وإسقاط النظام السياسي، وتفكيك معظم مفاصل الدولة العراقية، ومن ثم إعادة تشكيلها وفق رؤية الاحتلال الأمريكي وإدارة «الحاكم الأمريكي المدني للعراق»، بول بريمر، قد أدت إلى تحوّل الفساد من ظاهرة يُمكّن محاربتها والسيطرة عليها، إلى نظام محمي بقوانين وتشريعات، أو ممارسة يومية محمية بقوة السلاح والإعلام والمنابر والفتاوى الدينية. لسنا بصدد نوع من أنواع الفساد فحسب، يحدث من خلال الرشوة، ضمن الأنشطة غير القانونية، بل نحن أمام صور للفساد المحمي بإطار قانوني يتضمن نطاقاً أوسع من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

## 1 مقدمة

«إن الديمقراطية المختلة تستدعي تحصيل الريع بالطرق السياسية، فتدني الشفافية يستدعي الفساد البيروقراطي، وضعف حماية حقوق الملكية يستدعي التعاملات المشبوهة والاستيلاءات الجائرة والمصادرة، وضعف حماية حقوق المواطنين يستدعي الاحتيالات وممارسة الفساد، وضعف حكم القانون يستدعي الجريمة والابتزاز والنشاطات المافيووية، وضعف الدولة يستدعي حكم قادة المليشيات»<sup>1</sup>.

لم يكن الفساد في العراق وليد الأوضاع السياسية التي ظهرت بعد سقوط نظام حزب البعث بقيادة صدام حسين واحتلال العراق في نيسان / أبريل عام 2003، وإنما ترافقت بداياته وتزايدت مع الحصار الاقتصادي الدولي الذي فُرض على العراق بموجب القرارات الأممية بعد غزو الكويت في مطلع تسعينيات القرن الماضي. الفساد في التسعينيات جاء نتيجة لظروف اقتصادية قاسية، إذ سمحت دولة البعث، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالفساد في القطاع العام بعد عجزها عن توفير المرتبات والموارد للسكان. لكن احتلال القوات الأمريكية للعراق في عام 2003، وإسقاط النظام السياسي، ثم تفكيك معظم مفاصل الدولة العراقية، ومن ثم إعادة تشكيلها وفق رؤية الاحتلال الأمريكي وإدارة «الحاكم الأمريكي المدني للعراق»، بول بريمر، قد أدت إلى تحوّل الفساد من ظاهرة مُمكن محاربتها والسيطرة عليها، إلى نظام محمي بقوانين وتشريعات، أو ممارسة يومية محمية بقوة السلاح والإعلام والمنابر والفتاوى الدينية.

دُمّر القطاع العام تماماً، ما جعل الوظائف مضمونة الدخل محتكرة لدى السلطة وأحزابها، وتستعمل الأحزاب التوظيف في دوائر الدولة كورقة لكسب ذمم السكان وشراء أصواتهم في الانتخابات البرلمانية العامة التي يشهدها العراق كل أربعة أعوام. وتعدّ الأحزاب مناصريها والعشائر بالوظائف مقابل التصويت لها في الانتخابات، وقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام أكثر من 4,5 مليون شخص بعد أن كان 880 ألف موظف في عام 2003.

يوظف الفساد في العراق اليوم لتعزيز قبضة الأحزاب الكبيرة على السلطة وذلك من خلال إدخال المجتمع كمحرك فيه، إذ ربطت أحزاب السلطة مصير السكان وحياتهم الاقتصادية بالعملية السياسية. من هنا فإن واحداً من كل 5 عراقيين يعتمد على السلطة في معيشته من خلال الأموال التي توزّع على شكل رواتب للموظفين والمتقاعدين في القطاع العام، وعبر رواتب شبكات الحماية الاجتماعية التي تُمنح للعاطلين عن العمل.

H. Mehlum, K. Moene, R.Torvik, (2006) Cursed by Resources or Institutions? Working Paper Series - 1  
5705, Department of Economics, Norwegian University of Science and Technology, p. 1122

وقد دُمّر القطاع العام تماماً، ما جعل الوظائف مضمونة الدخل محتكرة لدى السلطة وأحزابها، وتستعمل الأحزاب التوظيف في دوائر الدولة كورقة لكسب ذمم السكان وشراء أصواتهم في الانتخابات البرلمانية العامة التي يشهدها العراق كل أربعة أعوام. وتعدّ الأحزاب مناصريها والعشائر بالوظائف مقابل التصويت لها في الانتخابات، وقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام أكثر من 4,5 مليون شخص بعد أن كان 880 ألف موظف في عام 2003. أدى هذا إلى وجود بطالة مقنعة في دوائر الدولة مع تدني إنتاجية الموظف إلى أقل من 17 دقيقة عمل يومياً، وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وتُعامل أحزاب السلطة المؤسسات ك«غنيمة» أو سلعة قابلة للبيع والشراء عبر بيع أحزاب السلطة المناصب القيادية في أجهزة الدولة المختلفة لبعضها البعض، وتنصّب فيها موظفين موالين لها لضمان هيمنتها. كما تقود الأحزاب المؤسسات الحكومية من خلال إنشاء «مكاتب اقتصادية» تكون مهمتها إعادة توزيع العقود والمناقصات في المؤسسات لصالحها. تعمل الأحزاب كذلك على تأسيس شركات صرافة تسيطر على سوق التعاملات المالية والتحويلات، فضلاً عن تأسيس مصارف أهلية تعمل كغطاء للتحويلات المالية والصفقات التي ترمها الأحزاب ومسؤوليها المنتشرين في عدد من مفاصل الدولة. وتمتلك الأحزاب أصولاً مالية كبيرة تقدر بمئات الملايين من الدولارات، ولهذا فهي تنشط في مجالي التجارة والاستثمارات الداخلية والخارجية، بالإضافة لامتلاكها عدداً من الشركات المالية بأسماء بديلة. إضافة إلى ذلك، تدخل مصارف الأحزاب إلى نافذة بيع العملات الأجنبية ويحصل كل مصرف منها على أرباح تقدر بنحو نصف مليار دينار يومياً.

ترافق تنامي الفساد وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية «مقبولة» بعد عام 2003 مع تحوّل النظام السياسي من نظام مركزي إلى نظام سائر نحو اقتصاد السوق تقوده أحزاب سياسية جاءت مع المحتل و/ أو ظهرت بعد عام 2003. وهي أحزاب تركز أجنداتها على أسس طائفية وعرقية. وأقرت هذه الأحزاب نظماً وقوانين لصالحها كقوانين «الخدمة الجهادية» للأشخاص الذين أسسوا تنظيمات مسلحة ضد نظام صدام حسين، و«السجناء السياسيين».

ويرافق الفساد أزمات مركبة في النظام السياسي، فقد أعاد الاحتلال الأمريكي عام 2003 تشكيل الدولة العراقية على مبدأ المحاصصة الطائفية التي رسخت أسسها في دستور الدولة المقر عام 2005، وكذلك بشكل عرقي. ووفقاً لهذا النظام، يتم تقاسم المناصب الرئاسية الثلاث بين الشيعة والسنة والأكراد، فرئاسة الجمهورية من حصة المكون الكردي ورئاسة مجلس الوزراء من حصة المكون الشيعي، أما رئاسة البرلمان فمن حصة المكون السني. كما

ويتم تقاسم الوزارات ورئاسة الهيئات المستقلة والدرجات الخاصة (وهم موظفون يشغلون المناصب العليا، كالمدرء العامين والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات ورؤساء الجامعات واعضاء البرلمان، ويتمتعون بإميازات خاصة)، حسب حصة واستحقاق كل مكُون. وقد تأسست وظهرت وفقاً لأسس المحاصصة الطائفية الأحزاب والكيانات السياسية التي كانت في معظمها تعمل من خارج العراق قبل سقوط دولة البعث، وتدير هذه الأحزاب اليوم «العملية السياسية» التي أطلقت في ظل الاحتلال وهي مستمرة في قيادتها إلى يومنا هذا، وإن تغيرت مسمياتها وتركيباتها السياسية بين آونة وأخرى.

عملت الأحزاب الشيعية، وقيادتها على وجه الخصوص، على تأجيج وتنمية الروح الطائفية لدى السكان تحت حجة وذريعة التهميش والمحرومية والظلم والاستبداد الذي كان يمارسه النظام السابق ضدها، بينما أسست الأحزاب السنية مظلومياتها بناء على حكم الأغلبية الشيعية بعد عام 2003. وراوحت الأحزاب الكردية على اللعب بين المظلوميات التاريخية والآنية لتأجيج الشعور القومي بين السكان الكرد. وقد ركنت هذه الأحزاب السياسية التي ولدتها المحاصصة منذ 2003 إلى توظيف المال من أجل تعزيز نفوذها وتثبيت مقاعدها، الأمر الذي ما فتئ يؤسس لأركان وشبكات الفساد السياسي المالي والإداري الذي سرعان ما انتشر في جميع مفاصل الدولة عبر مناقلته دون محاسبة، الأمر الذي يوفر حماية كاملة للفاستدين في شتى المناصب على اختلاف درجاتها.

وقد ترافق تنامي الفساد وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية «مقبولة» بعد عام 2003 مع تحوّل النظام السياسي من نظام مركزي إلى نظام سائر نحو اقتصاد السوق تقوده أحزاب سياسية جاءت مع المحتل و/ أو ظهرت بعد عام 2003، وهي أحزاب ترتكز أجنداتها على أسس طائفية وعرقية. وأقرت هذه الأحزاب نظاماً وقوانين بما يضمن لها امتيازات لصالحها والأشخاص المقربين منها. وتمثل ذلك بإقرار قوانين مثل «الخدمة الجهادية» للأشخاص الذين أسسوا تنظيمات مسلحة ضد نظام صدام حسين، و«السجناء السياسيين» الذين سجنوا بينما كانوا ينتمون لأحزاب حظرها حزب البعث. وخصت هذه الامتيازات أتباع الأحزاب، حتى تخطى عدد السجناء السياسيين المليوني شخص! وأدى ذلك إلى خلق طبقات طفيلية مرتبطة بالسلطة، مستغلة النزعة نحو التحول لاقتصاد السوق وخصخصة منشآت القطاع العام، ومرتبطة بالأطراف السياسية في السلطة الجديدة.

إلى جانب ذلك، فقد أضعفت الإجراءات المالية التي أقرها الاحتلال الأمريكي لإدارة الدولة العراقية ما بعد 2003 الأجهزة الرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية الذي تأسس في عام 1927 كأقدم جهاز رقابي في العراق وفي المنطقة، وكذلك هيئة النزاهة التي أسست في 2004 لمكافحة الفساد. وقد ساهم كون العراق بلداً ربيعياً يعتمد اقتصاده بأكثر من 90 في المئة

على عائدات بيع النفط في تفشي الفساد عبر أنشطة قانونية وغير قانونية. فهو ليس مجرد نوع من أنواع الفساد يحدث من خلال الرشوة، ضمن الأنشطة غير القانونية، بل هو صور للفساد المحمي بإطار قانوني يتضمن نطاقاً أوسع من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. أسهمت هذه في انتشار مظاهر الفساد المالي والاداري في معظم مفاصل الدولة العراقية، وباتت ثروات البلاد نهباً لذوي النفوذ والسيطرة داخل العراق وخارجه، بحيث سجلت المخالفات المالية أرقاماً غير مسبوقة، وبلغت قيمة الهدر المالي ما بين 2003-2018 مبلغاً يزيد عن 350 مليار دولار. ويعكس عمل الشركات النفطية، مثلاً، العلاقة الوثيقة بين الدولة الريعية والفساد والمسارات التي يغذي أحدهما الآخر، نظراً لكميات الأموال الضخمة التي تستثمر في المشروعات النفطية.

وينبغي الإشارة أيضاً إلى العلاقة الوثيقة بين استئراء الفساد وتفاقمه، وبين العوامل الخارجية المحرصة عليه والداعمة له، إذ ترتبط العديد من حالات الفساد بتحقيق أهداف استراتيجية لدول أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن هناك تحريضاً واضحاً على الفساد من قبل الدول الإقليمية لكي تستطيع القوى السياسية المرتبطة بها أن توفر لها مصادر دخل أو تمويل جديدة من خلال الصفقات والعقود الفاسدة وتهريب السلع غير المشروعة، أو استيراد السلع غير المطابقة للجودة والسلامة الصحية. وعلى المستوى الاقتصادي باتت ثروات العراق غنيمه تطمع فيها القوى الإقليمية والدولية. وباتت للمحاصصة السياسية رعاة لها من خارج العراق لهم دور محوري منذ إسقاط نظام صدام حسين عام 2003. وطالما أن الريع النفطي يوقر أموالاً للأحزاب ويركز هيمنتها على السلطة والمجتمع، فإن الأحزاب التي تسلمت السلطة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لم تسع إلى إعادة بناء وتنويع الاقتصاد العراقي، رغم توفر موارد مالية كبيرة لذلك.

**هناك علاقة وثيقة بين استئراء الفساد وتفاقمه، وبين العوامل الخارجية المحرصة عليه والداعمة له، إذ ترتبط العديد من حالات الفساد بتحقيق أهداف استراتيجية لدول أخرى.**

من هنا، فالفساد المستشري في العراق يُعتبر من أخطر وأعوص تجارب الأنظمة الفاسدة. وهو نظام تأسس بسبب عدة عوامل، أهمها نظام المحاصصة السياسي والإجراءات المالية التي وضعها الاحتلال الأمريكي، بالإضافة إلى عوامل خارجية وإقليمية أخرى. ويعالج هذا البحث تحديداً الآليات التي مكنت الطبقة الحاكمة ما بعد 2003 من تناقل الفساد وتحويله لطريقة حكم مشروعة سياسياً، قانونياً واجتماعياً. ويعتمد البحث على فرضيتين، أولاً، أن تنامي ظاهرة الفساد في العراق قد أسهم بتعزيز قبضة الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في السلطة على مفاصل الدولة المختلفة، بما يؤمن سيطرتها السلطوية لدورات انتخابية قادمة.

## 2 التحولات السياسية في العراق ما بعد 2003 والتأسيس لمنظومة الفساد

### نظام المحاصصة وانتخابات ما بعد 2003

فرض نظام المحاصصة الطائفية الذي أرساه الاحتلال الأميركي للعراق بعد 2003 توزيع المناصب في حكومة البلاد بين المكونات والأطياف على أسس طائفية وقومية. وتدخل المحاصصة في آلية تولي المناصب كبدل لمعيار التخصص والكفاءة والخبرة. وعلى هذا الأساس أصبحت المحاصصة الطائفية تهدد الهوية الوطنية الجامعة، لاسيما وأنها تقدم الهويات الفرعية وتحالفاتها العصبية أو الطائفية أو القومية على مبدأ المواطنة. وقد شجعت المحاصصة الأحزاب على استغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد من خلال وظائف لجان المشتريات ولجان التعاقد في العقود الخارجية والداخلية، إضافة إلى استغلال طابع التخادم الحزبي لبعض المؤسسات مما جعلها في منأى عن الرقابة.

بطبيعة الحال، لم تبق المحاصصة في الكواليس السياسية، وإنما أُلقت بثقلها على المجتمع، فأدت إلى تقسيمه وإعادةه إلى الهويات الفرعية، وهمشت وأقصت الكفاءات وأدت بالتالي إلى هجرة الكثير منها خارج البلاد. وجاء ذلك نتيجة لاحتكار الأحزاب المسيطرة على الحكم الترقية وتولي المراكز في وظائف الدولة، إذ ومثما يجري توزيع مناصب الرئاسة الثلاث على أساس طائفي وقومي، فإن المراتب الأدنى مثل الوكلاء والمدراء العاميين يتم تقاسمها بين الأحزاب وتوزيعها بحسب المرجعية الحزبية والجهوية.

عنت الانتخابات للأحزاب مضمراً ليس للتنافس على البرامج السياسية، وليس للسعي إلى تقديم الخدمات للسكان، وإنما مواسم لمعرفة أحجام الأحزاب في البرلمان، ومن ثم يُقرّر كم المقاعد عدد المناصب التي سيحصل عليها كل حزب.

وتسلك الأحزاب إلى الحكم طرقاً عديدة، منها تزوير نتائج الانتخابات من قبل بعض الأحزاب التي تملك فصائل مسلحة رديفة، أو من خلال تهديد وترهيب السكان بالسلاح، أو تغيير أوراق الاقتراع أو حتى استبدال صناديق أوراق الاقتراع بأخرى. وهناك طرق أخرى، منها شراء ذمم العشائر بالمال السياسي مقابل الحصول على أصوات أبنائها، أو استمالة رجال الدين لاستعمال منابرهم لجمع الأصوات<sup>2</sup>. كما أن هناك طرقاً أكثر بشاعة باستغلال حاجة الفئات المهمشة للمال مثل النازحين والعائلات المعتمدة، إذ يجري شراء أصواتهم بمبالغ تتراوح بين 50 ومئة

أما الفرضية الثانية، فمفادها أنه على الرغم من وجود انتخابات عامة في العراق بعد عام 2003، إلا أن الانتخابات لم تسهم إلا بتعزيز سلطة الأحزاب والكيانات السياسية الحاكمة بالهيمنة على مفاصل الدولة المختلفة.

باتت ثروات البلاد نهباً لذوي النفوذ والسيطرة داخل العراق وخارجه، بحيث سجلت المخالفات المالية أرقاماً غير مسبوقة، وبلغت قيمة الهدر المالي ما بين 2003-2018 مبلغاً يزيد عن 350 مليار دولار.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية تعالج الفساد كمنظومة حكم في العراق ما بعد 2003. يتناول الفصل الأول التحولات السياسية في العراق ما بعد 2003 والتأسيس لمنظومة الفساد، بينما يتطرق الفصل الثاني بإسهاب إلى مظهرات الفساد في العراق، أما الفصل الثالث فيتحدث عن أدوات السلطة لإرضاء المجتمع العراقي وآليات إدامة الحكم الفاسد.

2 - الأمم المتحدة: الانتخابات العراقية شهدت عمليات «تزوير وترهيب»، و«كالة الأناضول» نشر بتاريخ 30 أيار / مايو 2018.

دولار للصوت الواحد، أو بإغداق الوعود على سگان العشوائيات<sup>3</sup>.

بيد أن الأهم في طرق الفساد هذه هو صياغة الأحزاب المهيمنة على السلطة أنظمة انتخابية يصعب اختراقها نتيجة لقسمتها في احتساب أصوات الناخبين. وبالإضافة إلى هذه الأنظمة، فإن الأحزاب هي من تقوم باختيار مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي المؤسسة المسؤولة عن قيادة العملية الانتخابية، إذ يُمثّل مجلس المفوضية المكونات الرئيسية الثلاث، الشيعة والسنة والكردي، وكل حزب من أحزاب هذه المكونات والطوائف يقدم ممثلاً له في مجلس المفوضية.

وقد شهد العراق منذ عام 2003 حتى عام 2018 أربع انتخابات برلمانية وثلاث دورات انتخابية لمجالس المحافظات. ونظمت أول انتخابات برلمانية في كانون الأول / ديسمبر عام 2005 باعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، واعتمد آنذاك نظام القائمة المغلقة في الانتخابات. جرت الانتخابات في ظل ظروف تحشيد طائفي من كل الأطراف<sup>4</sup>. ولأجل الهيمنة على مقاعد البرلمان، فإن الأحزاب الكبيرة كوّنت قوائم انتخابية مشتركة. ونتيجة لنظام احتساب الأصوات، فإن الأحزاب والكيانات الصغيرة لم يجر استبعادها من البرلمان فحسب، وإنما جرى تقاسم أصوات ناخبها بين الأحزاب الكبيرة. وفي النهاية، أسفرت الانتخابات عن فوز قيادات الأحزاب الكبيرة التي هيمنت على معظم مفاصل قيادة الدولة بكل مستوياتها.

لم يدم الوئام طويلاً بين الأحزاب الكبيرة، وسرعان ما دخلت فيما بينها في خلافات كبيرة على النفوذ والمناصب وكذلك على مقدّرات البلاد المالية. ومع حلول الانتخابات البرلمانية عام 2010، جرى تغيير النظام الانتخابي من نظام القائمة المغلقة إلى نظام القوائم المفتوحة<sup>5</sup>، ليُحاي هذه المرّة ليس القوائم/الأحزاب، وإنما المرشحين، أي بمعنى آخر قيادات الأحزاب. أدى النظام الانتخابي إلى إعادة توزيع المقاعد التعويضية على الكيانات الفائزة، وأبعد الكيانات الصغيرة التي حصلت على أصوات ليست بالقليلة، ولكنها لم تؤهلها لتجاوز عتبة القاسم الانتخابي. وكان من نتائج اعتماد النظام الانتخابي الجديد إعادة هيمنة الكيانات الرئيسية وفوز

3 - «مرشحون عراقيون يستغلون الأوضاع المعيشية السيئة لشراء أصوات الناخبين»، صحيفة «القدس العربي»، نشر بتاريخ 6 نيسان / أبريل عام 2018.

4 - «حريق الفتنة الطائفية في العراق يلتهم الجميع»، موقع «swissinfo»، نشر بتاريخ 30 أيار / مايو 2005.

5 - وفقاً لهذه الطريقة فقد اعتمد مبدأ تقسيم مجموع الاصوات التي يحصل عليها الكيان السياسي على الرقم (1,6) للسماح لها بالتنافس على حصول المقاعد النيابية بعد رفع نسبة معيار تقسيم الاصوات من حاصل القسمة على الرقم (1) الذي استخدم في انتخابات مجالس المحافظات في عام 2009 إلى القسمة على الرقم (1,6).

أعضائها - حتى الذين لم يصوت لهم المقترعون - بأصوات القائمة أو الأصوات التي حصل عليها رئيس القائمة.

في الدورتين الانتخابيتين التاليتين، في 2014 و2018، جرى تعديل نظام احتساب الأصوات ليمنح هامشاً أكبر للأحزاب والكتل المتوسطة الحجم للفوز في الانتخابات. ولم يأت ذلك نتيجة لانتقاد الأحزاب المدنيّة والعلمانيّة الصغيرة لنظام الانتخابات، وإنما نظراً للخلافات على المناصب التي شهدتها القوى السياسيّة فيما بينها، فأخذ كل منها يسعى من خلال الانتخابات إلى إظهار نفوذه. وضغطت الفصائل المسلحة التي دخلت مضمار السياسة، والمنشقون من الأحزاب، لتعديل نظام احتساب الأصوات، ما أتى بثماره في النهاية. عنت الانتخابات للأحزاب مضماراً ليس للتنافس على البرامج السياسية، وليس للسعي إلى تقديم الخدمات للسگان، وإنما عدّت الانتخابات مواسم لمعرفة أحجام الأحزاب في البرلمان، ومن ثم يُقرّر كم المقاعد عدد المناصب التي سيحصل عليها كل حزب.

أدت هذه التغييرات المستمرة في النظام الانتخابي واحتساب الأصوات إلى تعزيز هيمنة الكتل والأحزاب السياسية الكبيرة والمتوسطة التي تشكلت على أسس طائفية (شيوعية وسنية) وقومية (كرديّة) على مقاليد الحكم والسلطة، لتعيد إنتاج الأشخاص أنفسهم في الأدوار السياسية المركزية. ففي الدورات الانتخابية الأربع تكرر بما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 329 نائباً في الدورة البرلمانية الحالية 2018-2022، التي فاز فيها 66 نائباً كانوا فائزين في دورة برلمانية سابقة، وبنسبة 20 في المئة من عدد أعضاء البرلمان. أما الذين فازوا بثلاث دورات انتخابية فبلغ عددهم 34 نائباً وبنسبة 10.3 في المئة، في حين بلغ عدد الذين فازوا بكل الدورات الانتخابية 11 نائباً وبنسبة 3.3 في المئة، وهم في الغالب قيادات الكتل السياسية<sup>6</sup>. أما الأشخاص المنتمون للأحزاب والذين لم يتمكنوا من الفوز لأسباب داخلية في الحزب لم تؤد إلى ترشيحهم، أو نتيجة التنافس المحموم على المقاعد داخل الدوائر الانتخابية، فيعاد تكليفهم وتعيينهم إما وزراء أو رؤساء هيئات مستقلة بدرجة وزير أو وكلاء وزارة أو سفراء أو مستشارين في الرئاسات الثلاث والوزارت أو محافظين في المحافظات<sup>7</sup>.

### آليات هيمنة الأحزاب الحاكمة في تأسيس وتناقل الفساد

يُحدّد عدد المقاعد البرلمانية أولاً، والمناصب الوزارية بعد ذلك، نفوذ كل جهة في مؤسسات

6 - انظر «المصد النبائي العراقي، النواب حسب دورتهم الانتخابية لعام 2018».

7 - العامري، خلود، «اختراع عراقي: إخسر في الانتخابات واربغ وظيفة مستشار رئيس»، موقع «اندبندت عربية»، نشر بتاريخ 9 شباط / فبراير 2019.

الدولة وبالتالي نسب سيطرتها على الموارد. ومثلما سبق، وكما سيتضح في أجزاء أخرى من هذا البحث، فإن عملية المنافسة بين الأحزاب لا تنحصر بصناديق الاقتراع، إذ يمتد الصراع إلى استعمال كل الأدوات المشروعة وغير المشروعة، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاحتراب الطائفي وتدهور الحالة الأمنية وغياب الحماية المطلوبة للأجهزة والهيئات والمسؤولين المكلفين بمكافحة الفساد، وهو ما مهدّ مناخاً مناسباً لاتساع ظاهرة الفساد.

**يُحدّد عدد المقاعد البرلمانية أولاً، والمناصب الوزارية بعد ذلك، نفوذ كل جهة في مؤسسات الدولة وبالتالي نسبة سيطرتها على الموارد.**

وبرز استثمار غالبية الأحزاب المتنفذة والفصائل المسلحة للفساد في الحكم عبر فتح ما يُسمّى بـ«المكاتب الاقتصادية» في الوزارات والمؤسسات العامة التي حصلت عليها جراء عملية الاقتراع وتقسيم المناصب. والمكاتب الاقتصادية هي لجان تابعة للأحزاب مسؤولة عن الأمور المالية بمختلف فروعها، وهي من تقوم بمهمة تمويل الأحزاب وذلك عن طريق سيطرتها على عقود الإعمار وتنفيذ المشاريع الخدمية والمزايدات والمناقصات في وزارات ومؤسسات الدولة<sup>8</sup>.

وقد تشكّلت نواة المكاتب الاقتصادية مع دخول الأحزاب والفصائل المسلحة إلى العراق عقب احتلاله عام 2003، ولم تكن في البداية ذات نفوذ واسع، إذ كانت تعمل كوسيط بين مؤسسات الدولة والمستثمرين بمختلف جنسياتهم. بيد أنها توسّعت مع الوقت لدرجة أنها أصبحت جزءاً من المؤسسات الحكومية، على الرغم من أنه ليس هناك أي سند قانوني لوجودها. ومن وسيط بين المستثمرين ومؤسسات الدولة يحصل على نسبة من مبلغ العقود، صار للمكاتب الاقتصادية شركات ومصارف ومكاتب تحويل مالي. كما أن الشركات ورؤوس الأموال التي تديرها تطوّرت مع الوقت وصارت واجهات للأحزاب السياسية.

**«المكاتب الاقتصادية» في الوزارات والمؤسسات العامة التي حصلت عليها الأحزاب جراء عملية الاقتراع وتقسيم المناصب هي لجان تابعة لهذه الأحزاب ومسؤولة عن الأمور المالية بمختلف فروعها. وهي من تقوم بمهمة تمويل الأحزاب وذلك عن طريق سيطرتها على عقود الإعمار وتنفيذ المشاريع الخدمية والمزايدات والمناقصات في وزارات ومؤسسات الدولة.**

وتسهم المكاتب الاقتصادية في إحدى أكبر عمليات غسل الأموال في العراق. فهي تستخدم نفوذها السياسي لنقل عشرات المليارات من الدولارات الخاصة بالأحزاب إلى دول عديدة،

8 - «اللجان الاقتصادية أدوات فساد الأحزاب الإسلامية في العراق»، صحيفة «العرب» اللندنية، نشر بتاريخ 29 نيسان / أبريل 2020.

لتوضع في حسابات خاصة أو تدفع لشراء عقارات وممتلكات مختلفة. فضلاً عن ذلك، فإن دور هذه المكاتب يمتد إلى استحصال الرسوم والعمولات غير القانونية من المتعاقدين، بل تمتد مهامها لتشمل قضايا استراتيجية، تتعلق بتسهيل دخول بضائع وتحويل أموال وتعيين «موظفي الدرجات الخاصة». وتمتد سيطرة المكاتب الاقتصادية إلى الموارد التي لا تدخل في الموازنة العامة، كتهريب المشتقات النفطية والسيارات والمواد الغذائية وفي بعض الأحيان المخدرات والمشروبات الكحولية وحتى الآثار.

ويروي وائل عبد اللطيف، وهو وزير عدل ومحافظ أسبق، أن «المكاتب غير قانونية لكنها تعطي لكل كتلة نسبة تتراوح بين 5 - 10 في المئة عن كل مقولة»، وأن «المكاتب الاقتصادية للأحزاب (..) سبب تضخم ثروة السياسيين والأحزاب الكبيرة». كما ولفت إلى وجود شخصيات محورية في كل وزارة تساعد الوزير على عقد صفقات على الورق مقابل عمولات، إضافة إلى أن الكثير من النواب غالباً ما يكونون أعضاء في مكاتب أحزابهم الاقتصادية، ويستغلون وجودهم في البرلمان للضغط على المسؤولين التنفيذيين بهدف الحصول على المقاولات، فيما يكون الاستجواب مصير المسؤولين الذين يرفضون ذلك، يضاف إلى ما سبق أن معظم الوزراء لديهم مجموعة شركات تحصل على العقود الكبرى من دون أن تكون لديها خبرات في مجال الإعمار من خلال منع دخول شركات رصينة لمنافستها. ولا تنحصر سطوة الأحزاب السياسية بمنصب الوزير وحده، بل تتخطى ذلك إلى موارد الوزارة كلها عبر السيطرة على المناصب المهمة التي تمر عبرها التسهيلات المالية، مثل منصب وكيل الوزير أو مدير عام في الوزارة<sup>9</sup>.

ويصف فالح الزبيدي، النائب في البرلمان، عدداً من الوزارات بـ«الدكاكين»، ويردف أن «(...) أغلب الوزراء الموجودين حالياً يُقادون من قبل مدراء مكاتبهم، الذين يتم تعيينهم من قبل الجهات السياسية التي قامت بتعيين الوزير». وبحسب الزبيدي فإن «هؤلاء المدراء هم من يديرون الوزارات ويسيطرون على مقدراتها»<sup>10</sup>. ومن الأمثلة والشواهد على هذه الظاهرة ما كشفه محافظ المثنى في اجتماع رئيس مجلس الوزراء مع أعضاء مجلس الوزراء والمحافظين، عندما أعلن أمام الجميع تعرضه إلى الابتزاز من قبل مدير مكتب أحد الوزراء (الذي كان حاضراً في الاجتماع أيضاً) والذي طلب منه رشوة بنسبة ما من قيمة المبلغ المطلوب لتمرير طلبه الخاص بإكمال مشاريع خدمية خاصة بمحافظته مدرجة في خطة الوزارة التي تمت الموافقة عليها وبعلم وموافقة الوزير.. فلم يعلق رئيس الوزراء السابق بأية كلمة أو يعر

9 - «مكاتب تمويل الأحزاب تنشط في 6 وزارات وتستحوذ على 10 في المئة من عمولاتها»، صحيفة «المدى»، تاريخ النشر 17 آذار / مارس 2016.

10 - «نائب عن النصر يتهم مدراء مكاتب وزراء بالسيطرة على مقدرات الوزارات»، وكالة «بغداد اليوم»، نشر بتاريخ 11 آذار / مارس 2020.

الموضوع أي اهتمام أو يطلب من الادعاء العام فتح تحقيق بالموضوع<sup>11</sup>.

أصبحت «المكاتب الاقتصادية» جزءاً من المؤسسات الحكومية، على الرغم من عدم وجود أي سند قانوني لها. ومن وسيط بين المستثمرين ومؤسسات الدولة يحصل على نسبة من مبلغ العقود، صار لها شركات ومصارف ومكاتب تحويل مالي. كما أن الشركات ورؤوس الأموال التي تديرها تطوّرت مع الوقت وصارت واجهات للأحزاب السياسية.

## أداة الإعلام

في الواقع، فحّتى تصريحات المسؤولين التي تتحدّث عن ملفات فساد، لا يعدو الكثير منها أن يكون جزءاً من الحرب بين الأحزاب ذاتها على النفوذ. وقد دخل الإعلام ضمن دائرة الفساد، إذ يتم استخدامه لتأليب المجتمع على المسؤولين، ما أدى إلى أن يصبح المجتمع مشاركاً، بعدم دراية منه، في الحروب الإعلامية بين القوى السياسية. ويمتلك العراق اليوم نحو 300 صحيفة ومجلة ونحو 55 قناة تلفزيونية<sup>12</sup>، فيما تكاد وسائل الإعلام المستقلة تعد على أصابع اليد الواحدة. فغالبية وسائل الإعلام إما تكون تابعة بشكل مباشر للأحزاب أو أنها ممولة منها، أو هي تعتاش على الابتزاز. وقد حوّلت منظومة الفساد وسائل الإعلام إلى مصدّ للهجمات الإعلامية على الأحزاب بعضها بعضاً، بينما برز إعلام «مستقل» يقوم بفتح ملفات فساد، إلا أنه سرعان ما يعاود إغلاقها نتيجة لتلقيه الأموال<sup>13</sup>.

وبوجود إعلام كهذا، فإنه لا بد أن تنتشر آفاق النزاع الطائفي من خلال نقل تصريحات ومعلومات تحمل في طياتها التحريض اللازم، إضافة إلى إسهام وسائل الإعلام الدينية في إثارة الطائفية والتحريض على العنف من خلال برامجها وحواراتها، وقيامها بحملات إعلامية منظمة وممنهجة للاستقطاب الطائفي، خاصة أثناء فترات الانتخابات والأحداث الطائفية

11 - «شاهد.. مدير مكتب وزير "بيتز" محافظ المثنى ويطلب رشوة مقابل تمرير طلبه»، موقع «يس عراق»، نشر بتاريخ 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2019.

12 - المعموي، نبراس، «الإعلام والطائفية - حرب النفوذ والسلطة»، الحوار المتمدن، نشر بتاريخ 14 آذار / مارس 2014 العدد 4393، ص 5. وتشير الدراسة إلى أن 45 بالمئة من القنوات الفضائية عامة، و20 بالمئة من القنوات الفضائية سياسية، و15 بالمئة دينية، و11% متنوعة. أما من حيث المضمون الذي يتراوح بين طائفي ومذهبي، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي أن 56 بالمئة من القنوات الفضائية تتكلم باسم المذهب الشيعي، و18 بالمئة باسم السنة، و14 بالمئة تبث باللغة الكردية، فيما لم تعلن 12 بالمئة من القنوات انتمائها لمذهب محدد.

13 - البياتي، ياسر خضير، «راجمات الاعلام العراقي الطائفية»، موقع «رأي اليوم»، نشر بتاريخ 14 أيار / مايو 2020.

والمعارك العسكرية. وفي الواقع، فإنه، وخلال الأعوام الأخيرة، ضعفت متابعة المجتمع للإعلام التقليدي، إذ لا تتجاوز الطباعات اليومية لأكثر الصحف في بغداد الـ5 آلاف نسخة، بينما يحظى فقط عدد قليل من الفضائيات بالمتابعة، ويمكن تلمّس عدم الثقة في الإعلام من خلال أحاديث السكّان اليومية<sup>14</sup>.

نتيجة لذلك، فإن القوى السياسية سرعان ما وجدت طريقاً جديدة لخوض حروبها وللترويج لنفسها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة موقع فيسبوك، الذي يحظى باهتمام كبير بين العراقيين. وقد وظّفت القوى السياسية صحفيين وإعلاميين للقيام بهذه المهمة. وهؤلاء الصحفيين المدونين الذين يرّوجون للأحزاب وقياداتها، أو يخوضون حروبهم السياسية عنها هم «جيش إلكتروني»<sup>15</sup> بحق وحقيق. ويكون عماده مئات الصفحات يديرها محررون وتكنولوجيايون ومصممون. وعليها يمكن مشاهدة المنشورات الممولة التي تستهدف الترويج لحزب أو شخصية سياسية أو منشورات تروّج لقضايا فساد للتسقيط السياسي. ومثلما هي وسائل الإعلام التقليدية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تكلف أموالاً طائلة، وتمويلها يأتي من الأموال التي نهبتها الأحزاب من مؤسسات الدولة.

بناء على ما سبق، فإن الفساد ليس جزءاً من مؤسسات الدولة أو هو ممارسة مرفوضة، وإفما الفساد هو منظومة تبدأ من عمليّة الانتخابات، مروراً بتوزيع المناصب بين الأحزاب، مروراً بوصوله إلى وسائل الإعلام، التي من المفترض أن تقوم بمهمة الرقيب، وتحولها إلى جزء منه، وحام له.

## شرعنة الفساد في إدارة العراق

إن الفساد في العراق مُشرّعن، أي مُقنّن بقوانين وقرارات حكومية عليا، تمنح الأحزاب المنتفذة غطاء للاستيلاء ليس على واردات الدولة فحسب بل على ممتلكاتها أيضاً. وطالما أن الأحزاب تملك سلطة تشريع القوانين، فقد منحت نفسها الامتيازات والرواتب الخيالية للمسؤولين الكبار والبرلمانيين، ومنعت محاسبة المتورطين.

14 - شهاب، حامد، «الصحافة الورقية.. إلى مئوaha الأخير» موقع «ميدل إيست اونلاين»، نشر بتاريخ 25 نيسان / أبريل عام 2019، وانظر أيضاً «هل انتهى عهد الصحيفة الورقية من العراق؟»، موقع قناة «الحرّة» نشر بتاريخ 17 تموز / يوليو 2017.

15 - «الجيش الإلكتروني... إرهاب ضدّ العراقيين»، صحيفة «العربي الجديد»، نشر بتاريخ 11 أيلول / سبتمبر 2019.

وقد ابتكرت الأحزاب والكتل الساعية إلى كسب المزيد من الامتيازات والموارد من المال العام، فضلاً عن كسب ولاء بعض الفئات الاجتماعية، طرقاً تتمثل بتشريع قوانين تثقل كاهل الدولة. فقد تم تخصيص مبالغ مالية طائلة لفئات وشرائح تسكن خارج البلاد، أو تسكن في الداخل، لكنها تقوم بتحويل تلك الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تقاضي شرائح معينة كالسجناء السياسيين، و«محتجزي رفحاء» - وهم المشاركون في انتفاضة عام 1991 الذين فروا إلى مخيم رفحاء في السعودية خشية من انتقام نظام صدام حسين منهم - والشهداء الذين قتلوا أو أعدموا في سجون البعث. يُمنح هؤلاء أكثر من راتب، فزادت أعداد الذين يتقاضون أكثر من ثلاثة رواتب عن 250 ألف شخص. أي تُكَلَّف هذه الرواتب الموازنة العامة للعراق أكثر من 18 مليار دولار سنوياً<sup>16</sup>.

وبهذا الصدد، كان القاضي رحيم العكيلى رئيس هيئة النزاهة الأسبق قد نشر معلومات صادمة بشأن عدد الأشخاص الذين يتقاضون رواتب سجناء ومعتقلين سياسيين في زمن النظام السابق، فضلاً عن آلية احتساب رواتبهم. قال العكيلى أن «مجموع عدد السجناء والمعتقلين السياسيين الذي يتقاضون رواتب تقاعدية هو 99612 شخصاً، منهم 18577 سجيناً سياسياً، و 51854 معتقلاً سياسياً، و 29181 محتجزاً رفحاًوياً. كما وأكد أنه «يبلغ مجموع ما يتقاضونه 101 مليار و176 مليون دينار) شهرياً، بدون احتساب ازدواج الرواتب لمن لديه منهم ازدواج راتب، إذ يستحق السجن السياسي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للراتب التقاعدي، أي مليون ومئتي ألف دينار شهرياً، ويزاد 60 ألف دينار شهرياً عن كل سنة قضاها في السجن، أي إذا سُجن خمس سنوات فيزداد 300 ألف دينار شهرياً، فيصبح راتبه التقاعدي مليوناً وخمسمئة ألف دينار». ويعرّف القانون السجن السياسي على أنه كل «من حكم عليه بالحبس أو السجن من محكمة لأسباب سياسية ولو لشهر واحد».

إلى جانب ذلك، تمنح الفتاوى التي يطلقها بعض رجال الدين غطاءً شرعياً للفساد بالإجازة لبعض كبار الفاسدين الأخذ من المال العام، كما قال ذلك حسن الياسري الرئيس السابق لهيئة النزاهة، الذي كشف عن وجود أحزاب وجهات في الدولة تختلس من المال العام وفق فتوى لفقهاء يعتبرون أن المال العام هو مجهول المالك. وقد أجريت العديد من التحقيقات لملفات ضخمة وكبيرة خلال فترة وجيزة لمجموعة من المتورطين بالفساد في وزارتي الكهرباء والتجارة وأمانة العاصمة، أحييت التحقيقات - جميعها - للقضاء للبت فيها.

16 - المشهداني، عبد الرحمن نجم، «اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهايار اسعار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية 2020»، تقارير مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول - تركيا ص14، نشر في 3 نيسان / أبريل 2020.

لكن إحالة الملفات إلى القضاء، أو حتى الحكم على المتورطين بالفساد بالسجن لا يشكّل رادعاً، علماً بأن من يُحكم عليه بالسجن بقتية فساد من المسؤولين ذوي الدرجات المتوسطة يحظى بتعامل خاص، إذ تمتلك السلطة العراقية سجناً في المنطقة الخضراء لهذه القضايا، وهو سجن تتوقّر فيه أدوات الرفاه، ويستقبل الزوار على مدار ٢٤ ساعة، حتّى أن بعض الذين سجنوا فيه سُمح لهم بزيارة عائلاتهم أيام الخميس والجمعة من كل نهاية أسبوع. وحتى من يُسجن فإن بقاءه في السجن لا يدوم طويلاً، إذ دائماً ما تشمل قوانين العفو التي يصدرها البرلمان، أو قوانين العفو الخاص التي يصدرها رئيس الجمهورية، من تورطوا بالفساد. وعلى سبيل المثال، فإن قانون العفو العام رقم 27 لسنة 2016 شمل بموجبه كل من أدين بجرائم الفساد المالي والإداري قيد التحقيق والآخرين الذين تم الحكم عليهم وإيداعهم السجن، وهم شُملوا بالعفو بعد دفع تعويضات مالية. فيما شمل قانون العفو الخاص الصادر من قبل رئيس الجمهورية برهم صالح المتهمين بجرائم الفساد المالي، وهو ما يعني «الاختلاس» وسرقة أموال الدولة.

ويظهر تقرير لهيئة النزاهة المختصة بقضايا مكافحة الفساد أنّ عدد المتهمين في القضايا الجنائية لمن هم بدرجة وزير ومن بدرجتهم ومن ذوي الدرجات الخاصة والمدنيون العامون ومن بدرجتهم، قد بلغ 530 متهماً بـ 784 قضية من أصل 13649 قضية تنظر فيها هيئة النزاهة في عام 2019. أما عدد أوامر الاستقدام لمن هم بدرجة وزير ومن بدرجتهم من أصحاب الدرجات الخاصة فقد بلغ 374 متهماً في 482 قضية، فيما بلغت أوامر إلقاء القبض الصادرة بحق المتهمين من الوزراء ومن بدرجتهم ومن ذوي الدرجات الخاصة 100 أمر في 182 قضية؛ وقد توزعت قضايا الفساد التي صدرت بحق المتهمين بين الإضرار بالمال العام والاختلاس والرشوة وتجاوز حدود الوظيفة العامة وغيرها من القضايا<sup>17</sup>.

أما فيما يتعلق بجانب المحاسبة، فقد أظهر التقرير شمول 76,24% من الذين نفذت أوامر التوقيف والقبض وإخلاء السبيل بحقهم بنظام الكفالة، فيما بلغ عدد المدانين بقضايا الفساد والاختلاس والرشوة والإضرار بالمال العام والمشمولين بقانون العفو العام 579 مداناً. بالمقابل، فإن القيمة التقديرية للأموال المختلصة كانت أكثر بأضعاف مضاعفة من قيمة الأموال المستردّة منهم والتي بلغت ما يعادل مليوناً وثلاثمائة وسبع وأربعون ألف دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر بهذا الصدد، تفاوت مدى استجابة الوزراء ومن ذوي الدرجات الخاصة فيما يتعلق بكشف الذمة المالية لهم، وهي شرط أساسي لتقلد المنصب الحكومي. وأظهرت حالات تدقيق كشوفات الذمم المالية وجود 157 حالة تضارب للمصالح يقوم بها المكلف المشمول بتقديم كشف الذمة المالية (هو أو زوجته أو أولاده التابعون له) بمخالفة القانون

### 3 تمظهرات الفساد في العراق

إنَّ الفساد في العراق لا يطال جانباً ويستثني آخر، إذ لا تكاد مؤسسة في العراق تخلو من الفساد. تعد أبواب الفساد كثيرة ومشّعة، وسنذكر أهم منافذ النهب بشكل سريع، وهي على التوالي: تهريب النفط، العقارات، تهريب الأموال، التهريب والمنافذ الحدودية والجمارك، العقود الحكومية، التوظيف وبيع المناصب، الموظفون «الفضائيون»، تجارة الحبوب والمواشي، الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية، البطاقة التموينية، الامتحانات وبيع الأسئلة، الإعلام والمواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، السجون ومراكز الاحتجاز، مزايا العملة والتحويل الخارجي، تسجيل السيارات والعقود والأرقام، الحواجز الرسمية وغير الرسمية، التقاعد وملف الشهداء والسجناء، الأيدي العاملة الأجنبية، تهريب الحديد والسكراب وغيرها، القروض المالية، التسليح والتجهيز، المكاتب الاقتصادية في المحافظات والوزارات والمؤسسات، المخدرات وتجارة الآثار، الكهرباء، السلف المالية المصرفية بدون غطاء، المناهج المدرسية وطباعة الكتب، الضرائب والتهرب منها، الزراعة والأسمدة والمبيدات، المشاريع المتوقفة والمشاريع الوهمية، الإقامة وسمات الدخول، الرعاية الاجتماعية، الأدوية، شبكات الاتصالات والانترنت والهواتف النقالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفساد في العراق ليس نتيجة عوامل داخلية فقط، إذ لعبت وتلعب قوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار العراقي، مثل إيران، دوراً كبيراً في حماية منظومة الفساد وإدامتها. وقد سمح الاحتلال الأمريكي وشجع منذ الأيام الأولى لدخوله العراق على الفساد، إذ نُهبَت على ناظرٍ جنود القوات الأمريكية المتاحف ومؤسسات الدولة ولم يُحرَّك جنوده ساكناً، على الرغم من أن القانون الدولي يفرض عليه كسلطة احتلال الحفاظ على التراث والأموال. وقد رسخ الاحتلال الأمريكي والمنظومة السياسية التي بناها الفساد في السياسة والمجتمع العراقي بأنواعه وأشكاله المختلفة.

ويتمثل تأثير دول مثل الولايات المتحدة وإيران بشكل مباشر وغير مباشر بإدامة الفساد عبر -على سبيل المثال- صفقات إعادة الإعمار، أو تهريب النفط أو الآثار، أو تطوير منظومة الطاقة الكهربائية. وتمتلك هذه الدول ودول أخرى أقلّ تأثيراً، مثل السعودية والإمارات وتركيا وقطر، وكلاء في العملية السياسية، ويعقد هؤلاء لصالحها صفقات ضخمة شرعية وغير شرعية. وتسمح تلك الدول بغسيل الأموال المنهوبة من العراق على أراضيها، وتمنح غطاءً لكل شخصية عراقية يجري ملاحقتها من خلال تسهيل هروبها عبر حدودها ومنافذها البرية أو مطاراتها، وحتّى أنها تقوم باستضافتها وتسخر لها الدعم السياسي والإعلامي لإعادة تلميعها. تسيطر بعض هذه الدول على موانئ العراق عبر شركات غير مسجلة في الحكومة العراقية، وتملك بعض هذه الدول منافذ حدودية غير رسمية مع العراق لتهريب البضائع، وشاركت الدول المشار إليها آنفاً، ودول أخرى، في ملفات الفساد الكبرى في العراق، وخاصة في عقود النفط وملفات

من خلال إبرام العقود مع وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة أو أن يكون (هو أو زوجته أو أولاده التابعون له) مديراً مفوضاً أو مساهماً في الشركات الخاصة والمحدودة إضافة إلى قيامه بالأعمال التجارية الممنوع منها قانوناً وبما يؤثر في حياديته ونزاهة العمل الوظيفي<sup>18</sup>.

18 - «المال السياسي في العراق: وجه آخر للفساد»، صحيفة «العربي الجديد»، نشر بتاريخ 12 تشرين الأول / أكتوبر

إعادة الاعمار.

وسنركز فيما يلي في هذا الفصل على بعض قضايا وأبواب الفساد المركزية. سنستعرض قصصها وأحجامها والمشاركين فيها من شخصيات محلية أو شركات دولية، وسنستعين ببعض التصريحات التي نُشرت بشأنها. إن هذه الفرشة تحاول تقديم أمثلة عن كيفية توقيع العقود، وعقد الاتفاقيات في العراق، إن كانت بشكل رسمي، أي محمية بالقوانين النافذة، أو بشكل غير رسمي بالاتفاق على القانون أو بتهديد الفصائل المسلحة. ولا بد من الإشارة إلى أن الكثير من هذه الملفات يجري التغطية عليها ليس بقوة القانون فحسب، وإنما كذلك بقوة السلاح الذي تمتلكه الفصائل المسلحة المدعومة أو المقربة من الأحزاب، والتي تتلقى تعليمات خارجية، وخاصة من إيران.

### تهريب النفط

تعد عملية تهريب النفط من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية. وترتبط عمليات التهريب بجهات رسمية، وفصائل مسلحة، وأحياناً عصابات صغيرة بمساعدة من سكان محليين. وغالباً ما يتم بيع النفط المهرب إلى دول الجوار مثل تركيا، إيران، وسوريا. ويُرجح تهريب نحو 93 ألف برميل نفط يومياً بقيمة ملياري دولار سنوياً. وتشهد محافظة البصرة، أقصى جنوب العراق، تهريب أكثر من 40 ألف برميل نفط يومياً، وتطلق مئات الصهاريج المحملة بالنفط الخام من مناطق نفط عراقية إلى المنافذ الحدودية البرية والبحرية عبر موانئ الفاو وخور الزبير وأبو فلوس، حيث يتم تحميل النفط الخام على متن بواخر لا تحمل أي أوراق رسمية<sup>19</sup>. ويتم تهريب نحو 23 ألف برميل يومياً من النفط من محافظتي صلاح الدين ونيوى من حقليّ نجمة والقيارة، كما يجري تهريب نحو 30 ألف برميل من حقول كركوك محملة بما لا يقل عن 150 صهريجاً لنقل النفط.

ورصد رئيس ديوان الرقابة المالية تفاوتاً كبيراً بعمليات تسليم النفط والمشتقات سواء كان للاستخدام الداخلي أو للتصدير، بسبب تهالك عدادات قياس النفط، وشخص نقطة أخرى تسهم بعمليات تهريب النفط ناتجة عن امتداد أنابيب النقل سواء للخام أو للمشتقات النفطية لمسافات كبيرة بينما لا توجد حراسات تغطيها، وبالتالي فإن هناك نقاطاً يتم ثقب الأنابيب فيها وسحب النفط أو مشتقاته ونقلها عن طريق الصهاريج. ومن الطرق الأخرى التي تتم فيها عمليات تهريب النفط هي قيام مواطنين بالتعاقد مع وزارة الزراعة

لتأجير أو تملك أراض زراعية تحتوي على أنابيب نفط وبذلك تتم عمليات تهريب أخرى<sup>20</sup>. ويشير التقرير السنوي في الفصل الأول لديوان الرقابة المالية عام 2019، إلى أن أغلب منظومات القياس في مواقع المستهلكين للنفط الخام من الخط الاستراتيجي الواقع ضمن مسؤولية شركة نفط البصرة غير مستوفية لمحدد انتظام القياس الوطني، علاوة على أن معظم العدادات وأجهزة المعايرة للمستهلكين منتهية الصلاحية<sup>21</sup>.

### عقود النفط

لقد منحت سلطة الاحتلال الأمريكي بعد انهيار البنى الاقتصادية العراقية شركة «هالبرتون» للطاقة، وهي أكبر شركة خدمات للطاقة في العالم، النسبة الأكبر من العقود والتي تزيد عن 60 بالمئة لإعمار البنى التحتية لقطاع النفط العراقي، دون إجراء مناقصات. كما منحت «فرقة الخليج»، شركة المقاولات الأمريكية «بارسونز» عقد تسليم غير محدود وبكمية غير محدودة مع منح مكافآت لكلفة زائدة تبلغ 800 مليون دولار من أجل تأمين استمرار تشغيل البنية التحتية لقطاع النفط في العراق، ولم ينجز العمل بشكل جيد وشابه الكثير من الفساد<sup>22</sup>. كشف المحققون البريطانيون عن رشاوى بما لا يقل عن 25 مليون دولار للفوز بصفقات نفطية بالعراق ووجهت اتهامات لاثنتين من المديرين التنفيذيين السابقين لشركة «أونا أويل»، بالتآمر لتقديم رشاوى لتأمين عقود لتزويد ثلاثة أنظمة عائمة بحرية بين عامي 2005 و2011. كما كشفت هيئة النزاهة في العراق عن وجود فساد في عقد أبرم بين شركة نفط البصرة الحكومية وشركتين عالميتين لشراء ثلاثة أذرع للتحميل. ويقضي العقد المبرم بين تلك الأطراف بشراء أذرع تحميل تبلغ قيمتها الإجمالية 126 مليون دولار بينما سعرها الحقيقي لا يتجاوز 40 مليون دولار.

تُظهر قضية شركة «بتروفاك» مدى قوة منظومة الفساد في العراق وعدم تأثرها بالفضائح الاقتصادية التي تحصل في العالم. إذ بينما يحاكم القضاء البريطاني الشركة نتيجة لتورطها بعمليات رشاوى من أجل الحصول على عقود في العراق، فإن العراق استمر بإبرام العقود مع الشركة وتمديد أعمالها. وواجه رئيس قسم المبيعات السابق في شركة «بتروفاك» ديفيد لوكين تهماً تتعلق بتقديم رشاوى وعروض فاسدة للحصول على عقود نفطية في العراق بلغت قيمتها 730 مليون دولار. دفعت الشركة حوالي 2,2 مليون دولار إلى وكيلين للحصول على عقد

20 - المصدر السابق

21 - التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية لعام 2019، ص 44، بغداد 2019.

22 - عبد الرضا، نبيل جعفر وعواد، محمد جاسم، «الفساد الاقتصادي في العراق» ص 162، شركة الغدير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، البصرة، 2015.

19 - «20 مليون دولار قيمة تهريب النفط يومياً من موانئ البصرة»، موقع «روداو»، نشر بتاريخ 25 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

بقيمة 329,7 مليون دولار أمريكي من عقود الهندسة والتوريد والإنشاء في المرحلة الأولى من مشروع حقل بدرة النفطي في العراق في شباط / آذار من 2012، ودفعت الشركة رشاوى بقيمة 4 مليون دولار للحصول على تمديدات لعقد مرتبط بالتشغيل والصيانة في مشروع محطة الفاو للسنوات 2013 و2014 و2015 بقيمة نحو 400 مليون دولار أمريكي لصالح «بتروفاك». وقد حصلت «بتروفاك» على عقود عديدة في العراق منها: عقد بقيمة 370 مليون دولار من شركة نفط البصرة لتوسيع مرفق المعالجة في حقل مجنون النفطي، وعقد آخر بقيمة 160 مليون دولار من شركة نفط البصرة لصالح مشروع توسيع صادرات النفط الخام العراقي. وفي تموز / يوليو 2017 أعلنت «بتروفاك» أنها حصلت على تمديد عقد بقيمة إجمالية تزيد عن 100 مليون دولار لإدارة البناء والهندسة والتكليف وخدمات بدء التشغيل لشركتين نفطيتين دوليتين في العراق. كما حصلت الشركة على عقد بقيمة 500 مليون دولار يتضمن إدارة وتنفيذ عددٍ من المشاريع الإنشائية في حقل الرميطة النفطي العملاق.

إلى جانب ذلك، لقد تسبب العقد الموقع بين وزارة النفط والشركة العربية البحرية عام 2018 بهدر 17 مليون دولار من خلال تزويد الشركة بزيوت الوقود المدعوم، وشمل العقد تأجير ناقلات واستخدام الرصيف 13 في خور الزبير. ومنح العقد الامتيازات واحتكار نقل المنتجات والتجارة النفطية لشركة أجنبية على حساب الشركات العراقية. وتستغل بعض الشركات النفطية التعاقدات الثانوية للحصول على المزيد من الأموال بطرق غير قانونية. فعلى سبيل المثال، قامت شركتي «بتروجينا» و«سينوك» الصينيتين المستثمرتين في حقول ميسان وفق «عقود التراخيص» (وهي عقود خدمة طويلة الاجل تمتد الى اكثر من 20 سنة وقعتها العراق ابتداءً من عام 2009 مع مجموعة من الشركات الأجنبية لتطويع الطاقة الإنتاجية في حقول النفط العراقية مقابل أجور ربحية تحصل عليها الشركات الأجنبية مقابل كل برميل نفط منتج) ببيع جزء من حصتها الشهرية المقررة من زيت الغاز، المحددة بالسعر الرسمي البالغ 400 دينار / لتر، إلى الشركات الثانوية المتعاقدة معها بدلاً من تجهيزها من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية بموجب عقد أصولي وبالسعر التجاري البالغ 750 دينار / لتر. وقد بلغت قيمة الضرر عامي 2014 و2015 نحو 13.536 مليار دينار.

### الموظفون الفضائيون (الوهميون)

بات مصطلح «الموظفون الفضائيون» معروفاً وشائعاً جداً في العراق ما بعد 2003، ويُقصد بالفضائيين أولئك الموظفون المقيدون بالأوراق الرسمية ويتقاضون مرتبات شهرية، ولكن في الواقع هم غير موجودين. وينتشر هؤلاء بشكل كبير في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة العراقية، لا سيما أجهزة الجيش والشرطة. يُعدّ الفضائيون مصدر تمويل للأحزاب والفصائل المسلحة، إلا أنهم أيضاً يضمّون عدداً من المواطنين الذين دخلوا في عمليّة الفساد، إذ وجدوا

فرصة لتقاسم رواتب وظائفهم مع مسؤوليهم دون أن يحضروا إلى مؤسساتهم، أو دون القيام بأي عمل يُذكر. ويقدر عدد الأموال التي تُصرف للفضائيين ومزدوجي الرواتب بنحو ملياري دولار شهرياً<sup>23</sup>.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كشف وزير الدفاع العراقي الأسبق خالد العبيدي عام 2015، عن فسخ عقد 37 ألف منتسب في وزارة الدفاع لا وجود لهم على أرض الواقع في وحداتها العسكرية<sup>24</sup>. أما حيدر العبادي، رئيس الوزراء الأسبق، فقد اتهم جهات -لم يسمّها- بامتلاك جزء صغير من المقاتلين في الحشد الشعبي، تتقاضى رواتب كبيرة لتمول نفسها في الانتخابات. وقال العبادي في كلمته خلال اجتماع تدارس سبل مكافحة الإرهاب الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015: «قمنا بإلغاء ما يزيد عن 50 ألف من الجنود الوهميين من الذين كانوا يستلمون الرواتب دون أن يؤدوا خدمة ويكلفون خزينة الدولة 500 مليون دولار سنوياً. خاصة أنهم مجرد جزء فقط من إجمالي «الفضائيين» في كثير من مؤسسات الدولة»<sup>25</sup>.

أما على صعيد البرلمان ومؤسساته، فقد أشار ديوان الرقابة المالية في تقريره السنوي لعام 2018 إلى أن مجلس النواب العراقي قد صرف 1452 مليون دينار في شهر كانون الأول 2017 كرواتب ومخصصات لنحو 1322 من حمايات النواب حيث وجد تجاوز في عدد حمايات النواب البالغ عددهم 215 نائب، والغريب أن العديد من النواب السابقين يقيمون خارج العراق ومع ذلك يستلمون رواتب أعضاء حماياتهم التي تتراوح أعدادهم ما بين 20-5 شخصاً<sup>26</sup>.

كما كشفت عضو اللجنة المالية النيابية ماجدة التميمي عن وجود متقاعدین فضائيين يتقاضون أكثر من 23 راتباً في الشهر الواحد ببطاقات ذكية متعددة<sup>27</sup>. وأكد رئيس التحالف الديمقراطي المدني مثال الألوسي وجود 60 ألف عنصر من أقرباء بعض أعضاء مجلس النواب

23 - «المالية: مليارات دولار شهرياً تكلفه رواتب الفضائيين ومزدوجي الرواتب»، وكالة «شفق نيوز»، نشر بتاريخ 7 تموز / يوليو 2020.

24 - «وزير الدفاع يكشف عن فسخ عقد 37 ألف (فضائي) بالوزارة»، وكالة «السومرية نيوز»، نشر بتاريخ 12 آب / أغسطس 2015.

25 - «العبادي: 50 ألف مجند وهمي بالجيش العراقي»، موقع «الجزيرة نت»، نشر بتاريخ 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2014.

26 - جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لعام 2018

27 - «التميمي تكشف عن (متقاعدين فضائيين) يستلمون 23 راتباً في الشهر الواحد»، وكالة «المعلومة»، نشر بتاريخ 5 كانون الأول / ديسمبر 14.

والوزراء والمسؤولين في الدولة يتسلمون رواتب، وهم فضائيون، بحجة حماية الشخصيات<sup>28</sup>.

ولا يقتصر وجود هؤلاء في البرلمان ومؤسسات الدولة المركزية، وإنما يمتد إلى هيئات الحكم المحلي، إذ كشف رئيس اللجنة المالية السابق النائب أحمد الجبلي عن وجود عقود وهمية كبيرة في أمانة بغداد بملايين الدنانير، وقال الجبلي أن هناك أكثر من 7000 عامل فضائي في أمانة بغداد تذهب أجورهم إلى مسؤولي الدوائر الخدمية في العاصمة بغداد<sup>29</sup>. كما كشف محافظ البصرة السابق ماجد النصراوي عن وجود أكثر من خمسة آلاف أجير يومي فضائي في بلدية المحافظة<sup>30</sup>. وكانت حسيبة الكردي، عضو برلمان كردستان، قد كشفت عن وجود 55 ألف فضائي في كردستان<sup>31</sup>.

## العقارات

تعد العقارات المملوكة للدولة من الملفات المغلقة تماماً نتيجة لسيطرة رؤساء الأحزاب وغيرهم عليها. ويُقصد بالعقارات التابعة للدولة، أي الأراضي والبساتين والدور السكنية والمحلات التجارية وغيرها التي تمتلكها وزارة المالية أو البلديات وغيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية، أو عقارات وأراض تابعة لأركان نظام صدام حسين وجرى مصادرتها بعد احتلال بغداد في 2003. وتعرضت العقارات لواحدة من أكبر عمليات النهب على يد النظام الجديد، وجاءت طرق نهبها إما عن طريق بيعها لرؤساء الأحزاب وتابعيهم ومستثمريهم بأثمان بخسة، وإما منحها إياهم بعقود طويلة الأمد مقابل بدلات واطئة جداً، أو بمساحات طويلة المدى.

وعلى سبيل المثال، اشترى حزب سياسي عقاراً في منطقة القاهرة وسط بغداد بسعر 10 آلاف دينار نحو 7 دولارات للمتر الواحد لافتتاح جامعة الإمام الصادق، بينما يقدر سعر المتر الحقيقي في المنطقة بأكثر من ألف دولار. وبحسب اللجنة المالية في البرلمان العراقي فإن بعض الأحزاب تسيطر على مناطق كاملة في بغداد. وقال محمد التميمي، سكرتير لجنة متابعة عقارات الدولة في البرلمان، وهي لجنة شكلت لمعالجة ملف العقارات، إن «شخصيات سياسية

استحوذت على مقاطعات كاملة في بغداد، منهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي استحوذ على مقاطعة السندباد بمساحة 10 آلاف متر مربع داخل المنطقة الخضراء<sup>32</sup>، وعمار الحكيم استحوذ على 25 ألف متر مربع في منطقة الجادرية ببغداد، وكذلك على دور سكنية تابعة لوزراء النظام السابق<sup>33</sup>. وأحصت اللجنة المالية في البرلمان بيع حكومة المالكي (-2006 2014) لوحدها نحو 40 بالمئة من أملاك الدولة، ولم يتبق سوى 600 ألف عقار تابع للدولة<sup>34</sup>.

رغم هذه الأرقام، فإنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعداد العقارات التابعة للدولة، فهناك الكثير من العقارات غير معروفة، وغير مسجلة في سجلات الدولة. وتشير ماجدة التميمي، وهي نائب في البرلمان وعضو في اللجنة المالية، إلى أن 170 ألف عقار في محافظة البصرة تم تزوير أوراقها وسجلاتها من قبل متنفذين في الدولة، كما أشارت إلى أن 95 بالمئة من إيرادات عقارات الدولة تذهب إلى الفاسدين ولا يدخل إلى خزينة الدولة منها سوى 5 بالمئة. وكشفت التميمي وجود سجلات وأضابير تم إخفاؤها عمداً من السجلات الأصلية، ناهيك عن التلاعب والتزوير. ووفقاً للتميمي فإن دائرة التسجيل العقاري منغمسة ومتورطة بعمليات نهب العقارات<sup>35</sup>.

لا تتوقف شهوة الأحزاب والفصائل المسلحة على نهب العقارات التابعة للدولة، وإنما تتعداها لتشمل عقارات المواطنين، وبحسب جهات رقابية فإن عمليات التزوير في دائرة تسجيل العقارات تؤدي إلى انتزاع 50 إلى 100 عقار من ملاكها سنوياً. ويقدر جمال الأسدي، وهو المفتش العام الأسبق في وزارة الداخلية، عدد العقارات التي طال وثائقها التلاعب والتزوير بـ«الآلاف». وغالباً ما تستغل الأحزاب والفصائل المسلحة أملاك المهاجرين لتحويل ملكيتها، لكنها أيضاً تذهب إلى تهديد الأقليات الدينية مثل المسيحيين أو الأيزديين لمحاصرتهم ودفعهم إلى الهجرة خارج البلاد من أجل استملاك عقاراتهم. ويُسمى المفتش العام لوزارة الداخلية الجهات التي تسيطر على العقارات بأنهم «أناس أو مجموعات لديها القدرة على استخدام القوة الحكومية أو العسكرية»، ورغم معرفة البرلمانين بالقوى والزعامات السياسية التي تستولي على العقارات، وبالرغم من وصول وزارة الداخلية إلى الأشخاص الذين يغتصبون العقارات، فإن من النادر ما

32 - «نهب عقارات العراق...تلاعب وفساد يطاول سياسيين وأحزاباً وفصائل مسلحة»، صحيفة «العربي الجديد»، نشر بتاريخ 9 كانون الأول / ديسمبر 2019.

33 - المصدر السابق.

34 - «بلد للبيع... الآلاف من عقارات الدولة العراقية تستولي عليها الأحزاب والمليشيات»، موقع «باس نيوز»، نشر بتاريخ 1 كانون الأول / ديسمبر 2016.

35 - «التميمي تكشف عن ملفات فساد في 170 ألف عقار في البصرة»، موقع إذاعة «المربد»، نشر بتاريخ 20 آب / أغسطس 2019.

28 - «مثال الآلوسي: 60 ألف فضائي من حماية النواب والمسؤولين»، صحيفة «الزمان»، نشر بتاريخ 6 كانون الأول / ديسمبر 2014.

29 - «7 آلاف عامل (فضائي) في أمانة بغداد»، وكالة «إرم نيوز»، نشر بتاريخ 6 كانون الأول / ديسمبر 2014.

30 - «أكثر من 5 آلاف عامل نظافة فضائي في البصرة انفق عليهم 110 مليارات دينار»، صحيفة «المدى»، نشر بتاريخ 6 كانون الأول / ديسمبر 2014.

31 - «هدر عشرات المليارات شهرياً.. كم عدد (الموظفين الفضائيين) في كردستان؟»، موقع «الترا صوت»، نشر بتاريخ 4 أيلول سبتمبر 2019.

تتم محاسبة هذه الجهات<sup>36</sup>.

## التسليح والتجهيز

لم تكن الانهيارات الأمنية التي شهدتها العراق منذ عام 2003 إلا نتيجة للفساد المستشري في المؤسسات الأمنية. فالفساد في هذه الدوائر لا ينحصر بعدد «الفضائيين» الكبير، ولا بتحويل الحواجز الأمنية -التي من المفترض أنها وُضعت لتحمي المُدن من الخروقات الأمنية- نقاطاً لتربح الضباط الكبار من خلال ابتزاز المواطنين وأصحاب الشاحنات لدفع أموال مقابل مرورهم منها. بل يشمل فساد المؤسسات الأمنية صفقات تسليح كبيرة. ويعتبر حاكم الزاملي، رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية الأسبق، أن «الفساد المستشري في عقود تسليح الأجهزة الأمنية سببه تدخل السياسيين والوسطاء والسماسة وتجار الأسلحة من داخل العراق وخارجه وأن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 صرفت على التسليح مبالغ تصل إلى 149 مليار دولار، غير أن القوات الأمنية ما تزال تعاني من نقص كبير في الكثير من معدّاتها»<sup>37</sup>.

ويصف موسى فرج، الرئيس الأسبق لهيئة النزاهة في كتابه «الفساد في العراق - خراب القدوة وفوضى الحكم»، وزارة الدفاع بأنها الوزارة «الرائدة في الفساد»، ويتهم أول وزير دفاع في العراق في حكومة إياد علاوي عام 2004-2005، حازم الشعلان، بعقد أول صفقة تسليح فاسدة بعد عام 2003. وكان وزير المالية في حكومة إياد علاوي، علي علاوي، قد قال إن أكثر من مليار دولار اختلست من قبل وزارة الدفاع في الفترة الانتقالية عندما كان الشعلان وزيراً للدفاع، الذي اشترى بمساعدة رجال أعمال عراقيين معدات وأسلحة رخيصة ذات نوعية رديئة وقديمة من مصادر مشكوك بها في بولندا. ومن ضمن الصفقة تم شراء 16 طائرة هيلوكوبتر روسية قديمة عمرها يزيد على 30 عاماً تعود للحقبة السوفيتية. كما اشترى الشعلان أثناء زيارة أجزاها إلى باكستان سيارات مدرعة وصفت بأنها غير صالحة. وفي حكومة المالكي الأولى، أشارت أنباء إلى تفاوض الحكومة العراقية سرّاً حول عقد للتسليح مع صربيا بقيمة 833 مليون دولار بينما حُددت القيمة الأصلية للعقد بـ236 مليون دولار. وبحسب مصادر تحدثت في ذلك الوقت فإن وفداً يضم 22 مسؤولاً عراقياً كبيراً أبرموا العقد في أيلول / سبتمبر عام 2007. وتضمن القسم الأكبر من العقد عدداً كبيراً من قطع الغيار للمروحيات والطائرات وقطع غيار لمُدافع الهاون والرشاشات إضافة إلى تجهيزات أخرى.

36 - «الأسدي: عدد العقارات التي تم التلاعب بأوراقها بالآلاف»، موقع «شبكة الاخبار العراق»، نشر بتاريخ 19 أيلول / سبتمبر 2019.

37 - «الزاملي: فساد عقود التسليح ابتلع أموالاً بإمكانها تسليح قارة كاملة وهذا حجم ما تم صرفه بعد 2003»، وكالة «بغداد اليوم»، نشر بتاريخ 20 شباط / فبراير 2019.

وفي العام ذاته، تعاقد العراق على أكبر صفقة فساد، تم اكتشافها بعد ذلك بـ3 سنوات، وهي شراء أجهزة كشف المتفجرات بقيمة 122 مليون دولار. وكان البريطاني جيمس ماكورميك قد اشترى أجهزة مستخدمة في ألعاب الغولف بقيمة 20 دولاراً للجهاز الواحد، وباع منها للعراق 7 آلاف قطعة بقيمة 2500 - 3000 دولار للقطعة الواحدة. وفي العام 2012 اتفقت الحكومة مع جمهورية التشيك على شراء 24 طائرة مقاتلة وطائرة تدريب في صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار. وذكرت مصادر أمنية، حينها، أن هذه الطائرات مخصصة للتدريب ولا فائدة قتالية ترجى منها. وكشفت صحيفة دايلي بيست الأمريكية عن فضائح وقضايا فساد تورطت فيها شركة «سالي بورت»، وهي شركة مقاولات عسكرية أمريكية أبرمت صفقات وعقود شراكة مربية بمساعدة مسؤولين عراقيين، حيث تورطت الشركة بتهرب السلاح في قاعدة بلد الجوية، وفي الحصول على عقد من القوات الجوية لتوفير الأمن والتدريب والضروريات مثل الطعام والكهرباء في القاعدة. وتلقت الشركة الأمريكية 1,1 مليار دولار مقابل أداء هذه المهام وكان يتوقع أنها ستكسب 800 مليون دولار بحلول سنة، وقد دفعت الشركة ما يقارب من 700 مليون دولار للحصول على عقد حراسة قاعدة بلد الجوية، فيما يشير تقرير دايلي بيست إلى أن «سالي بورت» نجحت في عقد هذه الصفقة من خلال علاقتها بشركة «آفاق أم قصر للخدمات البحرية»، التي تشير مصادر دايلي بسيت إلى أن رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي يسيطر عليها<sup>38</sup>.

## بيع وشراء المناصب الحكومية في الدولة

حوّلت الأحزاب التي تسيطر على الحكم في العراق المناصب إلى «سلعة»، إذ ثمة ما يشبه البورصة لأسعار كل منصب. وتتداول الأحزاب فيما بينها المناصب وتبيع حصصها من المناصب، التي تؤمنها من خلال نتائج الانتخابات، إلى أحزاب أخرى في حال وجدت أن المبلغ سيعوّضها عن الخوض في «البيروقراطية» للحصول على وارداتها من العقود. ويُساهم النواب في هذه البورصة من خلال بيع أصواتهم للتصويت على تنصيب أحد الرئاسات أو الوزراء أو الهيئات المستقلة أو حتى تبرأة أو إدانة المسؤولين داخل قبة البرلمان.

ويتراوح سعر المنصب الوزاري في الحكومة بين 10 و25 مليون دولار، وبشكل أقل بالنسبة لبقية المناصب الإدارية العليا. وقد ذكر الخبير القانوني جمال الاسدي، المفتش العام السابق لوزارة الداخلية، حصول 2 بالمئة من أعضاء مجلس النواب في الدورة الحالية (2018-2024) على مبالغ تراوحت بين 250 ألف دولار ومليون دولار مقابل ضمان التصويت لصالح اختيار هيئة رئاسة البرلمان الحالية، وأشار أيضاً إلى حصول 14 نائباً على نصف مليون دولار لكل واحد منهم

38 - «حكم من محكمة أمريكية يكشف فساد عقود التسليح بالعراق»، موقع البغدادية، نشر بتاريخ 28 آب / أغسطس 2019.

مقابل تحولهم من كتلة نيابية إلى كتلة أخرى منافسة لها<sup>39</sup>.

وعرض هشام الهاشمي، الخبير الأمني الذي كان مقرّباً من صناعة القرار السياسي العراقي والذي اغتيل في تموز يوليو الماضي، إلى فئتين من السماسرة من المتنفذين من السياسيين المختصين ببيع وشراء المناصب والأصوات البرلمانية، الأولى مكونة من نواب وشخصيات قريبة من سياسيين معروفين بفسادهم، مهمتها نقل السيرة الشخصية إلى الفريق المقرب من المسؤول عن تشكيل الحكومة أو الوزارة مقابل مبالغ يتفق عليها بين الطامع بالمنصب والسمسار. أما الفئة الثانية فتتكوّن من قادة الكتل البرلمانية المعروف عنهم بيع الوزارات بإحدى الطريقتين، إما مرة واحدة مقابل مبلغ مقطوع، أو تقسيط المبلغ على أربع دفعات، وذلك لمنح الكتلة السياسية فرصة لجمع الأموال من خلال عقود الوزارة<sup>40</sup>.

وقال باسم خشان، النائب في البرلمان العراقي، أن «بيع المناصب الحكومية في العراق لم يتوقف منذ 17 سنة، ابتداءً بالدرجات الخاصة فما فوق وحتى مناصب مدير مكتب الوزير أو معاون مدير عام، بل وصل الأمر إلى الوظائف الصغيرة». ونتيجة لخسارته المنصب، فقد فصح وزير الدفاع العراقي الأسبق، بعد فوز منافسه محمد الحلبوسي برئاسة البرلمان العراقي عام 2018: «تم شراء منصب الرئاسة بثلاثين مليون دولار من قبل العائلة الفاسدة»، في إشارة إلى عائلة الكربولي المنتفذة التي ينتمي لحزبها (الحل) رئيس البرلمان محمد الحلبوسي<sup>41</sup>.

وكشف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في تغريده على «تويتر» عن صفقات لشراء وزارات في حكومة عادل عبد المهدي، وأن هناك صفقات ضخمة تحاك بين بعض أعضاء «الفتح» و«البناء» من سياسيي السنة لشراء الوزارات بأموال ضخمة وبدعم خارجي. وتحدّث رياض الساعدي، النائب في البرلمان، عن أن بعض الكتل السياسية تسعى إلى بيع وشراء عدد من المناصب مقابل مليارات الدولارات لشخصيات غير كفوءة، فضلاً عن توفير الحماية البرلمانية لتلك الشخصيات لعدم كشف فسادها. وأحصى الساعدي نحو «600 منصب حكومي معرض للبيع والشراء بين الكتل السياسية مقابل مليارات الدولارات»، وقال إن «بيع المناصب لم يقتصر على الوزارات فحسب إنما وصل إلى مناصب قيادات الفرق العسكرية والمدير العام ورئيس

المجلس المحلي»<sup>42</sup>.

### المنافذ الحدودية

تعتبر المنافذ الحدودية واحدة من بوابات الفساد الكبيرة في العراق، إذ تخضع المنافذ لسيطرة تامة من قبل الأحزاب والفصائل المسلّحة والتجّار المقربين منهم، فضلاً عن هيمنة عشائر عليها. ويوجد في العراق 18 منفذاً رسمياً (عدا الموجودة في إقليم كردستان) منها 11 منفذاً برياً، و4 منافذ بحرية، و3 منافذ جوية، إلا أن هناك عدداً من المنافذ غير مسجلة لدى الحكومة تحت سيطرة الجهات آنفة الذكر<sup>43</sup>. وللعراق حدود بريّة واسعة مع إيران وسوريا والسعودية والأردن والكويت وتركيا. وتنتشر عبر الحدود الممتدة مع الدول الستة عمليات تهريب البضائع والأموال والأشخاص، فضلاً عن تفاقم الصعوبات الأمنية المتمثلة في عبور الأفراد والجماعات الإرهابية.

بلغت قيمة الاستيرادات السلعية النفطية وغير النفطية في العراق عام 2018 نحو 37 مليار دولار في حين بلغت الإيرادات الجمركية المتحققة لعام 2018 نحو 680 مليون دولار<sup>44</sup>. وتقدر وزارة التخطيط أن الإيرادات الجمركية التي يتوجب دخولها إلى خزينة الدولة لا تقل عن 3 مليارات دولار سنوياً، فيما بيّن المبلغ المتحقّق والمبلغ التخميني نحو مليارين و300 مليون دولار جرى نهبها. ويعطّل البرلمان والأحزاب تحويل عمل المنافذ الحدودية إلى الأتمتة لضمان الاستمرار بالنهب. إن المنافذ الحدودية تعاني من قلة عدد الأجهزة المختصة بكشف المتفجرات، وتحديد أنواع البضائع المتنوعة التي يتم بواسطتها فحص الشاحنات الداخلة المحملة بالمواد الممنوعة من الدخول<sup>45</sup>.

وقد شكّا رئيس هيئة المنافذ الحدودية السابق كاظم العقابي من وجود جماعات مسلحة تنتمي إلى أحزاب سياسية تسيطر على المنافذ الحدودية وتهدد بعض موظفي المنافذ الحدودية

42 - تقرير ديوان الرقابة المالية، مصدر سابق، ص 10.

43 - تقرير ديوان الرقابة المالية، مصدر سابق، ص 14.

44 - «المنافذ الحدودية تعلن حصيلة إيرادات منفذي طربيل وأم قصر»، موقع «روداو»، نشر بتاريخ 5 تموز / يوليو 2020.

45 - «منافذ العراق الحدودية.. بوابات للفساد وتمويل الميليشيات والأحزاب»، موقع «نون بوست»، نشر بتاريخ 18 حزيران / يونيو 2020.

39 - «نواب العراق المُترَفون.. وكلاء الفقراء في بلاد الثروات»، موقع «نون بوست»، نشر بتاريخ 9 كانون الأول / ديسمبر 2018.

40 - «لمناصب الحكومية والبرلمانية بالعراق هل تُباع وتُشتري؟»، موقع «الجزيرة نت»، نشر بتاريخ 17 أيلول / سبتمبر 2017.

41 - «محمد الحلبوسي مقال مغموّر تسلق قبة البرلمان برفاعة إيرانية»، صحيفة «العرب»، نشر بتاريخ 20 أيلول / سبتمبر 2018.

عند اكتشافهم لحالات فساد<sup>46</sup>. وبهذا الصدد دعت لجنة الأمن في البرلمان إلى إبعاد الفصائل المسلحة عن تلك المنافذ، وقال عضو اللجنة محمد رضا، إن «هناك فساداً كبيراً وسيطرة للمسلحين على المنافذ الحدودية، وفي كل منافذ العراق من البصرة إلى كردستان»، وأضاف أن هناك منافذ تدخل البضائع بدون تأشيرة، مؤكداً أن لديه معلومات عن منفذ في ديالى «يُدخل سيارات بشكل غير قانوني من دولة مجاورة بدون ختم وبلا تأشيرة أو حتى فحص، والأمر نفسه كذلك في المنافذ الأخرى»<sup>47</sup>. وهناك ما يشبه تقاسماً للأدوار في عمليات السيطرة على المنافذ، فهناك أحزاب تتورط في تهريب وبيع النفط في الخارج، وأخرى ترتبط بتهريب المخدرات من إيران، وهناك من يمارس نشاطات تتعلق بالحصول على إتاوات من تجار الخضار، وثمة من يحتكر المنتجات الغذائية وطرق توزيعها في المحافظات الجنوبية، ولا يختلف الأمر كثيراً في المنافذ الحدودية الشمالية في كردستان العراق.

لقد أكد حاكم الزاملي، رئيس لجنة الأمن البرلمانية الأسبق، أن الحواجز الأمنية المقامة بين المحافظات أصبحت مراكز فساد وابتزاز، وأنها مقسمة بين الأحزاب الحاكمة، وأن انشغال مسؤولي الحواجز بالفساد والرشاوى سهل عبور الشاحنات والعجلات المحملة بالمتفجرات، كما سمح بدخول المواد منتهية الصلاحية وبيعها في الأسواق. وبحسب الزاملي فإن منفذ «الصفرة» الواقع في كركوك بلغت عائداته نحو 10 مليون دولار في اليوم الواحد، وأرباح هذا المنفذ من استيراد وتصدير المنتجات يصل يومياً إلى 200 مليون دينار عراقي، دون استلام الحكومة المركزية وبلدية محافظة ديالى لأي دينار منها. وشهد المنفذ قبل احتلال «داعش» للموصل عبور 4500-6000 شاحنة يومياً، ثم انخفض العدد إلى 950 شاحنة يومياً، قبل أن يتم إلغاؤه عام 2019.<sup>48</sup>

ويمكن تقدير قيمة الفساد والهدر في الإيرادات الجمركية خلال المدة 2003 - 2018 على النحو الآتي:

إجمالي الاستيرادات السلعية تعادل نحو 556.7 مليار دولار.

الإيرادات الجمركية المتحققة من المنافذ الحدودية الرسمية تعادل نحو 6.6 مليار دولار، وهو ما يعادل 1.2 بالمئة من قيمة السلع المستوردة خلال المدة 2003 - 2018.

46 - «منافذ البصرة الحدودية.. سيطرة الميليشيات المسلحة والفساد»، موقع «العربية نت»، نشر بتاريخ 12 شباط / فبراير 2019.

47 - «سيطرة العراق على منافذه خطوة لتصحيح بوصلة الاقتصاد»، صحيفة «البيان» الاماراتية، نشر بتاريخ 14 تموز / يوليو 2020.

48 - «تقرير..فساد المنافذ الحدودية العراقية صادم»، موقع «جورنال»، نشر بتاريخ 15 تشرين الأول / نوفمبر 2017.

الاستيرادات السلعية خلال المدة 2003 - 2015 التي تطبق عليها ضريبة الإعمار 5 بالمئة، ما يعادل 449.5 مليار دولار.

الإيرادات الجمركية المفروض الحصول عليها وفقاً لمعدل 5 بالمئة من التعرفة الجمركية على السلع المستوردة خلال المدة 2003 - 2015 أي ما يعادل 22.5 مليار دولار.

الإيرادات الجمركية المفروض الحصول عليها وفقاً لمعدل 10 بالمئة من التعرفة الجمركية على السلع المستوردة خلال المدة 2016 - 2018 ما يعادل 11.550 مليار دولار.

الإيرادات الجمركية الإجمالية المفروض الحصول عليها خلال المدة 2003 - 2018 ما يعادل 36.524 مليار دولار.

قيمة الهدر في الإيرادات الجمركية خلال المدة 2003 - 2018 ما يعادل نحو 30 مليار دولار.

إن حصيلة الرسوم الجمركية في العراق صغيرة جداً مقارنة بحجم الواردات التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية الاحتياجات المحلية، وهو يرتبط بتقدير قيمة الواردات بأقل من قيمتها الحقيقية وتصنيفها في غير محلها، وارتكاب عمليات التهريب وتحويل مسار التجارة، وأعمال الفساد، وخاصة في ظل انتشار الثغرات الحدودية، وضعف نظم المعلومات في إدارة الجمارك. ومع استمرار حكومة إقليم كردستان في تطبيق قانون الجمارك السابق لعام 2010، ازدادت تعقيدات تحصيل الإيرادات الجمركية التي تواجه الحكومة الاتحادية وقد ساهم ذلك في استمرار ضعف تحصيل الإيرادات الجمركية من جانب إدارة الجمارك، رغم الزيادة الكبيرة في فاتورة الواردات<sup>49</sup>.

### دعم سعر صرف العملة الوطنية

يتم في مَزاد العملة الذي يديره البنك المركزي بيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار) من وإلى الجمهور (الحكومة، والمصارف، والشركات، ودوائر الدولة) مقابل الدينار العراقي، ومن جهة ثانية يقوم البنك المركزي بشراء الدولار من الحكومة لقاء سعر محدد، وذلك في عملية مستقلة عن المَزاد. والهدف الرئيس من مَزاد العملة هو تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي في مواجهة العملات الأجنبية ومن ثم ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز

49 - المرسومي، نبيل جعفر، «المنافذ الحدودية في العراق - بوابة الفساد والموارد الضائعة»، مركز سيبان للتحليل وإدارة التوقع، ص 7 نشر عام 2020.

نظام مالي مستقر قائم على المنافسة؛ فضلاً عن إسهامه بتوفير السلع المستوردة الرخيصة. ويشترك في مزاد العملة 36 مصرفاً أهلياً منها ست مصارف عربية هي: مصرف أبو ظبي الإسلامي، ومصرف بيروت، مصرف البحر المتوسط، بنك عودة، مصرف بيلوس، ومصرف فرانسبك. وتحصل المصارف الأهلية المشاركة في المزاد ومكاتب التحويل المالي على أرباح هائلة غير مبررة إطلاقاً وهي تمثل هدراً للمال العام من خلال استغلال كبير لمزادات نافذة العملة من قبل شركات الصرافة والمصارف التجارية والوكلاء لتحقيق الأرباح من خلال عمليات الصرف الآني والصرف بالآجل والمضاربة ومن خلال الفرق بين سعر الشراء الرسمي المحدد بـ 1118 ديناراً مقابل كل دولار وبين سعر البيع في السوق الحرة بـ 1120 دينار مقابل كل دولار. ويُحصر الحق بالوصول إلى نافذة بيع العملة بين «السياسيين» الذين يملكون المؤسسات المالية ذات الصلة بمزاد العملة، ولا يحق لأحد غيرهم الوصول إليها لما تدرّه عليهم من عائدات كبيرة من خلال فرق سعر البيع في السوق العراقية، ويتم طرد الشركات والبنوك «العادية» التي تريد القيام بتمويل عمليات الاستيراد، أو عمليات الإقراض المشروعة، من قبل أولئك المتنفذين، الذين يحظون بدعم الأحزاب السياسية الرئيسية. لقد بلغت مجموع مبيعات البنك المركزي العراقي 399.603 مليار دولار خلال المدة 2006 - 2016، وتم استخدام جزء كبير منها لتغطية الاستيرادات<sup>50</sup>.

لقد أفضى مزاد العملة، والحال هذه، (إلى:1) قلة المعروض من الدولار قياساً بالطلب عليه مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم، (2) تحقيق أرباح فاحشة من قبل الوسطاء والمضاربين، (3) اللجوء إلى عمليات التحايل وتزوير الوثائق والمستندات بالتواطؤ مع موظفي المؤسسات المعنية أو من خلال عصابات التزوير، (4) صعوبة الرقابة والسيطرة على عمليات التوثيق المستندي، لاسيما وأن هناك أكثر من 70 مصرفاً و30 شركة تحويل و1922 شركة وساطة (مكتب صيرفة)<sup>51</sup>، (5) انتشار ظاهرة غسيل الأموال في العراق، أي إضفاء الصفة الشرعية على أموال غير شرعية وهو ما يؤدي إلى تهريب كميات كبيرة من الدولار الأمريكي إلى الخارج، وعلى سبيل المثال استورد العراق طماطم بقيمة 1.655 مليار دولار عام 2017 في حين أنه استورد طماطم عام 2018 بقيمة 40 مليون دولار فقط والفرق الهائل بينهما لا يمكن تبريره اقتصادياً إلا من خلال كونه غسلاً للأموال من خلال نافذة بيع العملات في البنك المركزي العراقي<sup>52</sup>.

### المشاريع الوهمية والمشاريع المتلكئة

50 - البعاج، طاهر، «تسوية المدفوعات الدولية وأنظمة الدفع الالكتروني»، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة البصرة، ص 170، 2019.

51 - البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الأجنبية، ص 11، 2019.

52 - البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الأجنبية، ص 11، 2019.

ليست مشاريع الإعمار التي تنفذ بأكلاف عالية وبجودة واطئة وحدها بوابات الأحزاب ومستثمريها لنهب المال العام، إذ أن هناك آليات عديدة للنهب منها وجود «مشاريع وهمية»، بمعنى وجود خرائط لمشاريع إعمار وأرض محددة لتنفيذ المشروع، ومهلة زمنية لتسليمه، وأموال حوّلت إلى الشركة المنفذة، لكن، وعلى أرض الواقع، ليس هناك أي مشروع قيد التنفيذ أو نُفذ فعلاً! ومع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لوحظت مظاهر التصرف الكيفي في الموارد المالية والاختلاسات، الأمر الذي دفع الكونغرس الأمريكي لتأسيس دائرة للمفتش العام الأمريكي وذلك في شباط / فبراير عام 2004، أي بعد انتهاء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة.

وقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتسيير أمور العراق اليومية، وكذلك مساعي ما سمي بإعادة إعمار العراق، سواء بالنسبة للأموال المخصصة من الجانب الأمريكي أو الأموال العراقية والتي كان قد تبدد الكثير منها. وشاب تلك العقود فساد كبير في كلفتها التخمينية نتيجة ارتفاع تكلفة توفير الأمن التي استندت إلى قاعدة التكلفة زائد هامش الربح. ومارست شركات عراقية وأمريكية عمليات نصب تمثّلت بحصولها على العقود ومن ثم بيعها لشركات أصغر، لتقوم الشركات الأصغر ببيعها إلى شركات أصغر، وهناك الكثير من المشاريع وصلت في نهاية الأمر إلى مقاولين صغار، وهكذا حتى انمحاق المشروع تماماً.

وقد اتُهمت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بالفساد والاستغلال السيء للموارد، فمن بين موارد صندوق تنمية العراق فإن نحو 8.8 مليار دولار كانت قد تم تسليمها إلى الوزارات العراقية ولم يكن من الممكن الوقوف على كيفية إنفاقها. وقد تم رصد 57 قضية منها 15 سرقة و19 حالة رشوة و6 حالات غش في التجهيز. وهكذا تم هدر المليارات من الدولارات وتخریب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الإعمار. ويورد تقرير للمفتش الأمريكي جملة وقائع تشمل على سبيل المثال لا الحصر، قيام العراق بتسديد الأموال لأحد المتعاقدين مرتين مقابل نفس العمل، والسماح لأحد المسؤولين الأمريكيين بالتعامل مع ملايين الدولارات نقداً حتى بعد أن طُرد من العمل لعدم كفاءته، كما تم صرف 89 مليون دولار من مجموع 120 مليون دولار خصصت لمشاريع بدون عقود أو وثائق، ونحو 7.2 مليون دولار لم يتم التعرف على كيفية صرفها<sup>53</sup>.

ومع سيطرة الأحزاب على السلطة، فإن طرقاتاً جديدة برزت لنهب أموال هذه المشاريع وبآليات عديدة، مثلاً، يقوم المسؤولون عن ملف المشاريع بتزوير عقود مع شركات وهمية،

53 - الهاشمي، هشام، «عرف المحاصصة في العراق يؤدي إلى فساد مكشوف»، صحيفة «الشرق الأوسط» نشر بتاريخ 21 شباط / فبراير 2020.

أو من خلال تمرير مناقصات المشاريع إلى جهات متنفذة تابعة للأحزاب أو مقربة منها.. لا يتم تطبيق تعليمات العقود الحكومية في إحالة هذه المشاريع، حيث لا يتم أي تنافس بين الشركات على تقديم العطاءات، بل يتم الاتفاق مع شركات محددة مسبقاً وغير رصينة، ويتم الاتفاق معها على دفع عمولات كبيرة. فعندما يتم دفع مبالغ مقدماً لهذه الشركات من قبل الدولة يتم استرجاع هذه المبالغ كعمولة من قبل الجهة الحكومية التي منحهم العقد، ثم تطالب الشركة بدفعة أخرى، ولكنها تجد نفسها غير قادرة على القيام بالمشروع لأنها غير كفوءة وتخشى من الخسارة، فتستولي على ما استلمته من أموال وتترك المشروع من دون إنجازه، وتحول ما استلمته من أموال إلى خارج البلد.

وتدخل الدول الإقليمية أيضاً كلاعب في ملف الفساد هذا، إذ أنها تسمح بإنشاء شركات على أراضيها دون أن يكون لها أي رأس مال، ولا يُسمح لبعض هذه الشركات بالعمل في دولها لكنها تُمنح عقوداً ضخمة في العراق. ترتبط هذه الشركات بسياسيين في الدول المجاورة مثل إيران وتركيا، وهي، بطبيعة الحال، تحصل على عقود في العراق بدعم من الأحزاب المسيطرة على الحكم مقابل عمولة أو «كوموشن» بحسب المصطلح السياسي في الكواليس السياسية. ويقدر تقرير للجنة المالية خسارة العراق أكثر من 200 مليار دولار أمريكي بسبب المشاريع الوهمية للفترة ما بين 2003-2013. وتقول اللجنة أن غالبية هذه المشاريع تمت في محافظات مثل ديالى وكربلاء وبغداد والبصرة وغيرها.

وتركزت هذه المشاريع في قطاعات أساسية بحياة السكان مثل قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والطرق والجسور والطاقة والرياضة، في وقت يعاني العراق فيه من نقص شديد في هذه الخدمات. فمثلاً تزايدت حاجة العراق للمدارس من 5000 مدرسة في عام 2003 إلى أكثر من 20000 مدرسة في عام 2020. كما أن المستشفيات التي بُنيت في عهود سابقة لم تعد تكفي وتلائم الاحتياجات حيث ارتفع عدد العراقيين من 18 مليون نسمة في عام 1980، تاريخ بناء آخر مستشفى حكومي، إلى ما يقارب 40 مليون نسمة في عام 2020.

وقال جمال كوجر، عضو اللجنة المالية، أن «الوزارات منذ عام 2003 أصبحت عبارة عن مغانم لأحزاب سياسية ومكاسب لشخصيات متنفذة أسهمت بهدر 222 مليار دولار على المشاريع الوهمية بسبب المحاصصة والفساد والصراع على المغانم والكراسي خلال الفترة ذاتها، وأن الجهات الرقابية عاجزة عن تقديم شخص واحد للقضاء نتيجة حمايتهم من الشخصيات المتنفذة وأحزابهم والضغوط السياسية التي تمارسها والمصالح المشتركة للكتل السياسية الأخرى

التي تحوّل دون الكشف عن تلك الملفات»<sup>54</sup>.

وذكر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في 11 حزيران / يونيو الماضي، أحد مشاريع الفساد الكبرى في العاصمة بغداد الذي هو مشروع تطوير قناة الجيش الذي بدأ العمل به في 2006 وكان يفترض انتهاء العمل به في عام 2010. كلف المشروع الموازنة نحو مليار دولار لكنه لم ينجز لحد الآن؛ رغم صرف كافة مستحققاته. وقد تحول المشروع من مشروع سياحي ترفيهي إلى مكب للنفايات في قلب بغداد<sup>55</sup>. وهناك أيضاً مشروع مد كابل لإيصال الطاقة الكهربائية لمسافة 14 كم في ناحية الحسينية في محافظة كربلاء بكلفة 12 مليار دينار عراقي وتعادل 10 مليون دولار، ولم يعمل الكابل سوى 45 دقيقة في مرحلة الفحص والتجريب، وعندما تم فحصه تبين أن كلفته الحقيقية هي 4 مليون دولار فقط. وقد تم تسليم المشروع إلى وزارة الكهرباء دون ضمان واعتبر مشروعاً منجزاً<sup>56</sup>.

وقالت هيئة النزاهة في تقريرها السنوي لعام 2018 أن هناك 2736 مشروعاً متلکئاً في العراق بقيمة تبلغ 36 ترليون دينار أي ما يعادل 32 مليار دولار. والملاحظ أن عدد المشاريع المتلکئة أكبر بكثير مما تعلنه هيئة النزاهة الحكومية، إذ توجد مئات المشاريع الاستراتيجية والاستثمارية التي يشوبها الفساد، والتي لم تتطرق إليها الهيئة في تقاريرها المتواصلة؛ بينها مشاريع لم تتجاوز نسب إنجازها الـ5 بالمئة وبعضها صفر بالمئة، بالرغم من صرف مبالغ طائلة للشركات والمقاولين الذين حظوا بعطاءات تنفيذ تلك المشاريع. وأمط فالح الخزعلي، النائب في البرلمان، اللثام عن سرقة وهدر ملايين الدولارات كانت مخصصة لإنشاء مستشفيات في عدد من المحافظات منذ عام 2008، ولكن لم تنجز حتى الآن. وقال الخزعلي أن هناك ست مستشفيات كلفة الواحدة منها 150 مليون دولار في محافظات البصرة وكربلاء والقادسية وبابل والمثنى، كان قد تم التعاقد مع شركات تركية وألمانية لتنفيذها منذ عام 2008 وكان يفترض إكمالها خلال عام 2012 إلا أنها لم تنجز بعد<sup>57</sup>.

وتزحف المشاريع إلى المدن والمحافظات التي تعاني فقراً وقلّة خدمات كبيرة مثل محافظة

54 - «مشاريع وهمية في العراق بـ200 مليار دولار: تفاقم الفساد»، صحيفة «العربي الجديد»، نشر بتاريخ 21 شباط / فبراير 2020.

55 - «الكاظمي: مشروع صدر القناة كلف أكثر من مليار دولار والآن هو مكب للنفايات»، وكالة «السومرية نيوز»، نشر بتاريخ 11 حزيران / يونيو 2020

56 - قناة دجلة الفضائية، التقارير الإخبارية، 10 حزيران / يونيو 2020.

57 - «كشف النائب فالح الخزعلي، عن وجود فساد بعقود انجاز ستة مستشفيات»، موقع «بغداد بوست»، نشر بتاريخ 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2018.

ديالى، التي يذكر رعد الماس، النائب عنها في البرلمان العراقي، أنها لم تستفد من تخصيصاتها المالية منذ عام 2003 وحتى الآن سوى بنحو 10 بالمائة، إذ أن غالبية المشاريع التي منحت للشركات هي أغلبها وهمية أو فاشلة<sup>58</sup>. وعلى سبيل المثال، فإن أحد الأشخاص الذين تضخمت ثروتهم في المحافظة بعد 2003 كان قد أنشأ عدداً من الشركات التي تخصصت في المقاولات وتنفيذ الأعمال لصالح الإدارة. ورغم إقامة العديد من الدعاوى وصدور عدد كبير من مذكرات إلقاء القبض والاستدعاء للمحاكم بحق المقاول، إلا أن نفوذه السياسي والمالي أبعده عن المحاسبة إذ أنه مدير لمجموعة شركات متنفذة في محافظة ديالى ولديه أكثر من مئة مليار دينار، حتى أنه قد اشترى مقاعد في الحكومة المحلية محافظة ديالى ومنصب نائب المحافظ، ومنصب مدير هيئة الاستثمار بالمحافظة لتسهيل أعماله، وأسس إضافة إلى ذلك قناة فضائية لتصدّ عنه هجمات خصومه السياسيين أو رجال الأعمال<sup>59</sup>.

وفي محافظة صلاح الدين، أشار تقرير ديوان الرقابة المالية في نيسان / أبريل عام 2019 إلى أن المحافظة كانت الأكثر فساداً من بين المحافظات العراقية، وتم التحقيق بصرف 274 مليار دينار من تخصيصات ميزانية المحافظة على مشاريع وهمية، بالإضافة إلى توزيع 10 مليارات منها على نواب أعضاء في البرلمان العراقي. كما اعترفت هيئة النزاهة في 27/11/2018 بوجود نحو 600 مشروع متلكئ في محافظة صلاح الدين فقط، يبلغ إجمالي كلفتها أكثر من تريليوني دينار. كما أشارت الهيئة إلى وجود مزاعم بتلاعب وهدر المال العام في عدد من المشاريع، منها تعاقد المحافظة على تجهيز آليات لمديرية بلديات المحافظة بمبلغ يقارب الـ 27 مليار دينار تم تجهيز جزء منها وهدر بقية المبلغ، إضافة إلى صرف كامل تخصيصات إنشاء طريق الدور - العلم البالغ نحو 6 مليارات دينار إلى إحدى الشركات رغم أن نسبة الإنجاز كانت صفر %<sup>60</sup>.

### خلاصة: محاربة الفساد والاعتقالات

باءت أغلب محاولات اختراق النظام للحدّ من الفساد بالفشل، إذ تعرّض عددٌ من القضاة والمفتشين ورؤساء الهيئات المختصة بمحاربة الفساد الذين حاولوا المحاسبة أو حتّى الكشف عن الأسماء الكبيرة المتورطة بصفقات فساد كبيرة، إلى الاعتقال أو الترهيب أو الفصل الوظيفي

58 - «نائب: الفساد في ديالى مرعب ودعوى لصوله قانون في مواجهة الحيتان»، وكالة «السومرية نيوز»، نشر بتاريخ 28 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

59 - «عضو مجلس محافظة ديالى يتهم المحافظ الفني باختلاس 3 مليار دينار»، موقع «روداو»، نشر بتاريخ 13 شباط / فبراير 2019.

60 - «نحو 600 مشروع.. النزاهة تكشف عن مجمل المشاريع المتلكئة في صلاح الدين»، وكالة «السومرية نيوز»، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2018.

أو الإبعاد أو تليق التهم؛ كل ذلك لإجبارهم على التوقّف عن المضي بفتح الملفات.

ومن بين ستة رؤساء تناوبوا على رئاسة هيئة النزاهة، وهي هيئة مستقلة وفقاً للقانون يحمل رئيسها درجة وزير، ترك خمسة منهم المنصب بشكل قسري. وهرب القاضي راضي الراضي، الرئيس الأول لهيئة النزاهة، من العراق بعد 3 سنوات من رئاسته الهيئة تحت ضغط رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وكان الراضي يحقّق ملفات فساد بحكومة المالكي، لكن الأخير ردّ عليه باتهامات تتعلّق بتورطه بملفات فساد. ونتيجة للضغوط ذاتها، ترك القاضي موسى فرج عام 2008 منصبه دون أن يدلي بأسباب، وطلب إحالته إلى التقاعد، أما في العام 2011 فقد أبعده راجح العكيلي من رئاسة الهيئة وفرّ بعدها إلى أربيل في إقليم كردستان وحكم عليه القضاء بالسجن 7 أعوام غيابياً بتهم متعدّدة تتعلّق بسوء الإدارة والفساد.

واعترف حسن الياسري بانه استقال من منصب رئاسة هيئة النزاهة لأنه «يئس» من مكافحة الفساد في العراق، وأما آخر رئيس للهيئة، عزّت توفيق، فقد تعرض إلى التهديد لتعهده أمام البرلمان بكشف ملفات فساد، وبعد إجراء تحقيقاته بملفات الاستثمار، وتهريب النفط، وفساد المنافذ الحدودية، والتزوير في عقارات الدولة، وملفات لفساد في السجون، والمشاريع المتلكئة بعموم المحافظات، سرعان ما توفّي بحادث مروري غامض<sup>61</sup>.

وهناك حوادث وقصص غريبة عن اغتياالات وإبعاد وحبس لموظفين بدرجات وظيفية دنيا لكونهم، فقط، تحدّثوا عن ملف فساد، أو رفضوا تمرير عقد يشوبه الفساد، أو لمعارضتهم لطرق الإنفاق في دوائهم أو مؤسساتهم. بناء على ذلك، فإن قاموساً من المصطلحات تأسس بين موظفي القطاع العام يحثّ على الصمت وعدم المضي في محاربة الفساد، عليه فإن الفساد هو القاعدة أو «الطبيعي» في سير العمل، بينما محاربتة أو الحدّ منه فهو غير الطبيعي.

61 - «شكوك وراء وفاة القاضي عزت توفيق: تزامنت مع كشفه ملفات خطيرة»، صحيفة «المدى»، نشر بتاريخ 17 آذار / مارس 2019.

### 3 أدوات السلطة لإرضاء المجتمع العراقي وللحفاظ على السلم الاجتماعي

#### توزيع جزء من الربح النفطي على المواطنين

يعدّ العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة «أوبك» وينتج في المجمل نحو 4.5 ملايين برميل يومياً، وتبلغ احتياطاته النفطية المؤكدة نحو 112 مليار برميل. ويعتمد العراق في إيراداته المالية السنوية على تصدير النفط بنسبة تتراوح بين 90 و97 بالمئة، وهذا يعني أن العراق واحد من أكبر الدول الريعية في العالم. وتسبب النظام الريعي، على مدى عقود، بتحكم السلطات المتعاقبة بالحياة السياسية<sup>62</sup>. ومع إحلال النظام السياسي الجديد بعد عام 2003، فإن ريع النفط استخدم لإدامة النظام السياسي والاستمرار بنهب الموارد الطبيعية، وبطبيعة الحال، التحكم إلى حد بعيد بالحياة الاجتماعية والسياسية. وتجد السلطة في النظام الريعي تحقيقاً لتفضيلاتها السياسية، فالدولة الريعية في العراق تعتمد على مقدار الربح المتحصل والعمر الإنتاجي له، وتقايض السلطة ولاء المواطنين بتوزيع بعض واردات الربح عليهم.

وتظهر علاقة سلطة العراق بمجتمعها مدى فساد النظام، إذ يتم تحكم السلطة بالمجتمع من خلال توسيع الإنفاق العام دون فرض ضرائب على المواطنين، وتوسيع الشبكة البيروقراطية عبر التوظيف في مؤسسات الدولة وتوفير خدمات اجتماعية ودعم الوقود والبطاقة التموينية. وأدى التوسع بالإنفاق إلى تدمير القطاعات الإنتاجية، إذ بدلاً من أن تُنفق الريوع النفطية في تحقيق تطور مؤسسي داخلي أو تنويع مصادر الإنتاج الحقيقية أو إحداث إصلاح اقتصادي، فإنها تزيد من تخلف المجتمع والتفاوت الطبقي بين فئاته.

وتربط السلطة المجتمع بها لكونها المصدر الرئيس لاقتصاد السكان. وقد كوّنت السلطة منذ تأسيسها فئة من المنتفعين يقفون حاجزاً منيعاً أمام المحاولات العديدة لإسقاطها. تتكوّن هذه الفئة من جيش بيروقراطي من الموظفين في المؤسسات العامة، والذين تمّ توظيف غالبيتهم لإيصال بعض أموال ريع النفط إلى السكان مقابل الحصول على صمتهم عن استمرار السلطة بنهب الثروات، علماً بأن أكثر من 10 ملايين شخص في العراق يتقاضون رواتب من الدولة. إذ تنفق الدولة أكثر من 53 مليار دولار سنوياً على رواتب الموظفين والمتقاعدين والمتقاعدين والمشمولين بشبكات الحماية الاجتماعية، وتشكّل هذه الأموال مصدراً أساسياً لعمل القطاع

الخاص نظراً لانعدام أي دخل من الصناعة والزراعة<sup>63</sup>. وتمنح الدولة للموظفين العموميين أفضلية على بقية الفئات الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص، فبإمكان الموظف الحصول على القروض المصرفية لشراء شقة أو منزل أو سيارة، بينما يحتاج أي شخص غير موظف في الحصول على قرض لكفالة موظف<sup>64</sup>. وبطبيعة الحال، فإن هؤلاء الموظفين يمكن أن يكونوا قوّة لإحداث تغيير في السلطة لو جرى تنظيمهم، على سبيل المثال، من خلال تشكيل النقابات، لكن القانون يمنع الموظفين العموميين من تشكيل نقابات أو تجمّعات مهنية. وتمعن السلطة بإضعاف الموظفين من خلال طرد أو معاقبة الأشخاص الذين يشاركون في الاحتجاجات أو الذين يوجهون انتقادات لمؤسساتهم على مواقع التواصل الاجتماعي<sup>65</sup>، عليه فإن الموظفين منزوعون من أي قوّة. ويخشى الكثير من هؤلاء الموظفين إسقاط النظام. فقد ظهر ذلك جلياً في التظاهرات الحاشدة التي شهدتها العراق أعوام 2015، 2018، وأخيراً التظاهرات والاعتصامات الأوسع بتاريخ العراق في تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، إذ لم تتمّ تلبية دعوات الإضراب والعصيان المدني التي دعت إليها ساحات الاحتجاجات إلا من بعض المؤسسات.

لكن السلطة تحاول ربط فئات أخرى بها وإرضاءها من خلال إنفاق نحو 1,5 مليار دولار سنوياً لدعم «البطاقة التموينية» التي توفر للمواطنين بعض المواد الغذائية شهرياً وبأسعار مدعومة، فضلاً عن دعمها الكبير للمشتقات النفطية وللطاقة الكهربائية. وبسبب ذلك يتم تخصيص أكثر من 75 بالمئة من النفقات العامة لتغطية النفقات التشغيلية وهو ما يفاقم تشوهات الاقتصاد وانحرافه بعيداً عن تحقيق تطور اقتصادي حقيقي مبني على تطوير المشاريع الإنتاجية للبلد.

#### الاعتماد على الأجهزة الأمنية

لا تتوقّف طرق السيطرة على السكان وإرضائهم عند الرشاوى والتوظيف، فالدولة الريعية تضمن بقاءها واستمرارها عن طريق جمع الربح المتأتي من النفط ومن ثم إعادة توزيعه. ويتطلب هذا جهازاً أمنياً وقوة عسكرية قادرة على حماية مصادر الربح والسلطة الحاكمة من جهة وإعادة توزيع ذلك الربح من جهة أخرى. إن تنامي ارتباط الفرد بالسلطة عن

63 - جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، العدد 4529، ص 41، نشر بتاريخ 11 شباط / فبراير 2019.

64 - عمر الجفال، «خرائط الأسي العراقية»، موقع «السفير العربي»، نشر بتاريخ 6 آب / أغسطس 2015

65 - «مسؤولون حكوميون يمنعون موظفيهم من التظاهر.. ومتخصصون يؤكدون: الاحتجاج حق دستوري»، صحيفة «المدى»، نشر بتاريخ 22 تشرين الأول / أكتوبر 2015.

62 - حارث حسن، «دولة الربح العراقية»، موقع «السفير العربي»، نشر بتاريخ 5 شباط / فبراير 2015

طريق الدولة الريعية، التي تقدم جزءاً من الربح بيد والعصا الغليظة باليد الأخرى، جعل الدولة والسلطة أكثر قوة ومهاسكاً وقهراً، وحول الفرد إلى أداة بحيث جعلته ملغياً أمام سلطة الدولة التي يخدمها. وبهذا يرتفع الشعور بالعجز أمام جهاز الدولة القوي، وفي الوقت ذاته، يسهل انقياد الأفراد عن طريق ذوبانهم بثقافة السلطة وأيديولوجيتها<sup>66</sup>.

وتترجم الدولة الريعية في العراق هذه الرؤية في التخصيصات الكبيرة للأمن والدفاع في الموازنات العامة مما ألحق الضرر الكبير بالإنفاق المدني الموجه نحو تلبية الحاجات الأساسية للسكان، إذ بلغت التخصيصات المالية للأمن والدفاع في موازنة 2019 نحو 25 ترليون دينار وهي تمثل 19 بالمئة من إجمالي النفقات العامة. من جهة أخرى، لا تزيد التخصيصات للصحة والبيئة عن 2.555 ترليون دينار، وهو ما يعادل 2 بالمئة فقط من النفقات العامة، فيما بلغت التخصيصات لوزارة التربية والتعليم العالي معاً 4.790 ترليون دينار ونسبة 3.75 بالمئة. أما الوضع الأكثر سوءاً فهو تخصيصات الموازنة للزراعة والصناعة معاً والبالغة ترليون دينار فقط، وهو ما يمثل 1.5 بالمئة فقط من إجمالي الموازنة<sup>67</sup>.

### الترويج لثقافة الفساد

ولّد الاقتصاد الريعي في العراق ثقافة تتلازم مع البنية السياسية القائمة التي يغذيها الربح ويسهم في استدامة النظام السياسي والاقتصادي القائم. إن ثقافة الفساد تعني قبول أفراد المجتمع بصفة عامة لكل حالات الفساد سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وإقناعهم بأن الفساد موجود ويجب التعايش مع صورته وأمطه المختلفة بل وإفساح المجال له. وقد أصبح الفساد وضعاً طبيعياً يتوقعه المواطن في تعاملاته اليومية كأقّة، وذلك ليس على مستوى تعامله مع المؤسسات الرسمية فحسب، وإنما توسّع ليشمل العلاقات الاجتماعية أيضاً. وصارت التكبّس غير المشروع داخل المجتمع أمراً عادياً وغير مدان، حتّى أن هؤلاء المتكسبين هم مثار حسد للكثير من أقرانهم وجيرانهم، بل ومُتمدح مثلاً حتّى بعض من تورّطوا بالفساد طالما أنهم لم يتورّطوا بأحداث القتل أو إيذاء الآخر.

وعلى صعيد اجتماعي، فإن الفساد صار جزءاً من أعراف العشائر، إذ صارت العشيرة تُدافع عن أبنائها الموظفين المتورّطين بالفساد، وتحاسب كل من يرفع صوتاً لانتقاده. كما ودخل رجال الدين في هذه الدائرة من خلال تلقيهم رشاوى لـ«تلميع» بعض المسؤولين، وإصدار النصح بعدم الحديث عن مسؤول فاسد من دون أن يملك المتحدث وثائق تثبت ذلك. وعندما

66 - عبدالرحمن نجم المشهداني، «مزاد العملة وعمليات غسل الاموال في العراق»، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة، ص209، نيسان/ أبريل 2016.

67 - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الامارات العربية، ص 257، 2017.

تتعرّض الدولة لأزمة اقتصادية وترتفع الأصوات المطالبة باستعادة الأموال المنهوبة، فإن أصواتاً إعلامية وعشائرية ودينية تبدأ بمطالبة السكان بضرورة التضحية وربط الأزمّة من أجل المصلحة الوطنية والتكّيّف مع الأحداث ونسيان الماضي والشروع ببداية جديدة بعلاقة السكان بالسلطة لتجاوز الأزمة<sup>68</sup>.

68 - الموازنة العامة لعام 2019، ص32، مصدر سابق.

## 4 الخلاصة

1. أسهمت النظم الانتخابية البرلمانية والمحلية، التي أقرتها الأحزاب والكيانات السياسية الكبيرة القائمة للعملية السياسية في عام 2003، علاوة على اختيار مجلس مفوضية الانتخابات المسؤولة عن قيادة العملية الانتخابية على أساس محاصفي وحزبي، إلى هيمنة هذه الكتل التي تعتمد الفساد لإدارة الدولة وفوز قياداتها في كل انتخابات.
2. تمتزج عناصر الربيع والثوية والفساد في بوتقة واحدة تكون مهمتها الحفاظ على سيطرة السلطة الحاكمة. إن بنية الاقتصاد العراقي الريعانية قائمة على حالتين، خارجية مدعّمة بتدوير الفوائض المالية النفطية، وداخلية مكنت النظام الطائفي الفئوي من المتاجرة بالنفوذ وبالتالي خلق ريع داخلي. والمهمة الأولى للطبقة الحاكمة هي تقاسم المغنم أو الريع عبر نظام المحاصصة الذي يكرّسه النظام الفئوي الطائفي المذهبي. وتتجلى مظاهر الفساد في العراق بالنظام الريعاني ذاته، ولذلك لا يمكن أن تنجح مشاريع الإصلاح إن لم تقطع العلاقة بين النظام الفئوي والاقتصاد الريعاني السائد.
3. ثمة علاقة وثيقة بين استشراف الفساد وتفاقمه وبين العوامل الخارجية المحرّضة عليه والداعمة له، إذ أن العديد من حالات الفساد كانت موجهة لتحقيق أهداف استراتيجية للدول الأخرى. فالدول المحتلة، كما هو حال العراق، صعدت معها قوى اجتماعية وسياسية جديدة لها نفوذ سياسي وروحي كبير بين أوساط الناس، بمقدار ما يتعلق الأمر بالشخصيات والأحزاب الدينية. ولهذا السبب، فلم يكن بإمكان المحتل التخلي عن هذه القوى، على الرغم من تعارض اتجاهاتها مع التوجهات الأمريكية. وهكذا، وبغية إسقاط المشروع السياسي للأحزاب الدينية، قامت القوى الخارجية بتيسير السبل المؤدية إلى الفساد وشرعنتها، من أجل توريث الطبقة السياسية الحاكمة وإسقاطها اجتماعياً وشعبياً، قبل إسقاط مشروعها السياسي.
4. إن الفساد الاقتصادي في العراق هو ثمرة فساد سياسي، كون من يملك السلطة يملك المال، ولذلك يسعى معظم المسؤولين إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والأعراف السائدة في المجتمع، فتصبح دوافع القرارات الاقتصادية تحقيق مكاسب آنية ضيقة لكبار المسؤولين وأسرهم وأصدقائهم على حساب المصلحة العامة للسكان.
5. على الرغم من انتشار الفساد الاقتصادي في العراق في أغلب مؤسسات الدولة، إلا أن الواقع يشير إلى عدم وجود الإجراءات الكفيلة للحد من هذه المشكلة، إذ أن هناك سهولة في تخلص المفسدين من قبضة القانون بسبب وجود بعض القوانين التي تحد من

- إحالتهم للقضاء، مع وجود الإجراءات السهلة والكفالات المالية التي لا تتناسب وحجم المشكلة للمتهمين بقضايا الفساد.
6. إن ضعف الأجهزة الرقابية وعدم فاعليتها في كشف الفساد المحملي من أحزاب السلطة، وعدم القدرة على حمايتها من التدخل السياسي للتأثير على قراراتها، إضافة إلى ضعف إمكانياتها المادية وتخصيصاتها في الموازنة العامة هي ما يفاقم الفساد. ويتضح ذلك من خلال استمرار الوزارات والهيئات الحكومية<sup>69</sup> المختلفة في عدم إطفاء السلف الحكومية ، وهي المبالغ التي تستلمها الشركة المقاولّة قبل البدء بالعمل في المشروع، والمبالغ التي تستلمها الجهات الحكومية مقدماً من أجل إنجاز بعض المهام اللاحقة، والتي تشوبها شبهات الفساد - والتي زادت قيمتها عن مئة مليار دولار في الفترة ما بين 2018-2004، وعدم توفر مستندات الصرف الخاصة بها. بل الأدهى من ذلك أنها تعتمد إلى حرق الغرف التي تحوي وثائق هذه السلف بمجرد الشعور بوجود فرق رقابية للتدقيق فيها، مثلما حصل في وزارة عدة منها المالية والتجارة والصناعة والبنك المركزي. وهي محاولة من الفاسدين لإخفاء جرائمهم من جهة، وفتح بوابة جديدة للسرقة من أجل إعادة إعمار هذه المرافق التي تعرضت للحرق والتدمير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الفساد.

69 - «إطفاء السلف» مصطلح مالي يستخدم لتسوية السلف الممنوحة لقاء وصولات وقوائم الشراء للمواد.

أجرى تقاطعات/ السفير العربي، في العام 2020، دراسةً عن الفساد باعتباره أحد ركائز السلطة، الذي لا يقل أهميةً عن القمع والإفقار والتمييز. وقد اخترنا الجزائر والعراق كدراستي حالة، على أمل توسيع نطاق بحثنا في الفترة القادمة ليشمل بلداناً أخرى.

يُنشر هذا العمل ورقياً في سلسلة ”كتب السفير العربي“، ويتوفر بثلاث لغات، العربية والفرنسية والإنجليزية، علاوةً على نسخها الإلكترونية على